الساعة التاسعة صباحاً لكي نبدأ بالسيد مفلح الرحيمي وارفع الجلسة وشكراً .

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
طاهر المصري



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة (اليوم الرابع)
من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر
المنعقده في ٢٥ / جمادي الأخره / ١٤١٤ هجرية الموافق ٨ / ١٢ / ١٩٩٣ ميلادية .

(العدد ٤) (المجلد ٣١)

ـ جدول الأعمال ـ

الصفحة

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢- تلاوة الأجازات والأعتذارات : -

أ- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور ذيب عبدالله خطاب .

٣- استكمال البحث في مناقشة البيان الوزاري .

ه اسماء السادة النواب الذي تحدثوا :

محضر الجلسة

في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء الموافق ٨ / ١٢ / ١٩٩٣ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة ، اليوم الرابع من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : **سعادة الدكتور ذيب عبدالله خطاب .**

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

وحضر من الحكومة :

١- **دولة الدكتور عبد السلام المجالي** : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- **معالي الدكتور معن ابو نوار** : نائب رئيس الوزراء .

٣- **معالي الدكتور سعيد التل** : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- **معالي السيد طاهر حكمت** : وزير العدل.

٥- **معالي الدكتور جواد العناني** : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٦- **معالي السيد وليد عصفور** : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٧- **معالي الدكتور عبدالله عويدات** : وزير الشباب .

٨- **معالي الدكتور هشام الخطيب** : وزير المياه والري .

٩- **معالي الدكتور زياد فريز** : وزير التخطيط.

١٠- **معالي السيد احمد العقايله** : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١١- **معالي الدكتور عبد السلام العبادي** : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٢- **معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان**: وزير الزراعة .

١٣- **معالي السيد سامي قموه** : وزير المالية .

١٤- **معالي السيد سلامه حماد** : وزير الداخلية .

١٥- **معالي الدكتور محمد الصقور** : وزير التنمية الاجتماعية .

١٦- **معالي السيد راضي ابراهيم** : وزير التموين .

١٧- **معالي السيد خالد الغزاوي** : وزير العمل.

١٨ - **معالي السيد طلال سطعان الحسن** : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٩- **معالي الدكتور طارق السحيمات** : وزير البريد والاتصالات .

٢٠- **معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس** : وزير الصحة .

٢١- **معالي الدكتور خالد الزعبي** : وزير

دولة للشؤون القانونية .

٢٢- **معالي الدكتور خالد العمري** : وزير التربية والتعليم .

٢٣- **معالي الدكتور محمد عفاش العدوان** : وزير السياحة والاثار .

٢٤- **معالي السيد اديب الهلسه** : وزير النقل .

٢٥- **معالي الدكتور فواز ابو الغنم** : وزير دولة .

٢٦- **معالي الدكتور امين محمود** : وزير الثقافة .

٢٧- **معالي الدكتوره ريما خلف** : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٩- **معالي الدكتور عبد الرزاق النسور** : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الأمانة العامة : **الدكتور حسين ابو عرابي ، السيد علي الحسبان ، السيد محمد الرديني ، السيد غسان نجداوي .**

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم .

النصاب قانوني ونستأنف مناقشة البيان الوزاري ، دكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم .

دولة الرئيس ، يوافق اليوم الثامن من كانون الأول دخول الأنتفاضه المباركة عامها السابع بلا ملل ولا كلل من الجهاد واعبائه ومتطلباته ، لقد قدم الشعب الفلسطيني البطل الغالي والنفيس دفاع عن فلسطين والعرب والمسلمين وعن كل ذرة تراب من ترابها الطهور ولقد جاءت هذه الذكرى مع تأجيج الفعاليات والعمليات الاستشهادية لتثبت ان هذا الشعب يرفض جمع صيغ الاستسلام والهوان ويدين اتفاقية غزه اريحا وجميع اتفاقيات الحكم الذاتي .

دولة رئيس المجلس : دكتور همام اذا سمحت ، اذا تكرمت يعني هذه مناقشة البيان الوزاري وليس بداية القاء بيانات خاصه .

الدكتور همام سعيد : دولة الرئيس ، انا ادعو الى اصدار بيان يحيي فيه المجلس الانتفاضة وشعبها بهذه المناسبة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : المتحدث الأول في هذه الجلسة الزميل مفلح الرحيمي فليتفضل .

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

زملائي النواب

نحمد الله تعالى اولاً وآخراً على ما اولانا به في هذا الثغر العربي الاشم ، من نعمة الأمن والامان والبركة والاستقرار ، اسرة متماسكة صفها متين في ظل باني نهضة الاردن الحصين جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ايده الله بتوفيق من عنده .

وانني اذ اتشرف معكم بحمل هذه الامانة ، التي اولانا اياها شعبنا العزيز في تمثيله واسماع صوته والعمل قدماً لتحقيق مصالحه ، ونقل آماله وآلامه والاجتهاد في اسعاده . . . لادعو الباري عز وجل ان يلهمنا السداد والرشد في تحقيق ما نصبوا اليه جميعاً ، والله ولي التوفيق .

دولة الرئيس

زملائي النواب

ان المصلحة الوطنية العليا فوق كل المصالح والاعتبارات من اجل خدمة هذا الوطن الغالي الذي نتمسك بثوابته ولا نحيد عن مرتكزاته التي لا تقبل التبدل أو التبديل . لقد قطعنا شوطاً كبيراً في ترسيخ وتعزيز مسيرتنا الديمقراطية الاردنية ، والذي تأكد من خلالها ان الانسان الاردني في مستوى هذه المسيرة ، وبأنه حريص على دعمها والارتقاء بها والحفاظ عليها وان لا تقبل مطلقاً اي مساس بها لانها لا تحتمل الاخلال او التلاعب بمضمونها لا قدر الله .

ان كرامة المواطن من كرامة هذا الوطن، وعزه من عزته ، واسعاده ضمانة اكيدة لاستقرار شأنه ، وان أمن الوطن واستقراره وحماية استقلاله ومنجزاته ، وحرية المواطن وكرامته الانسانية وأمنه الشخصي والعام ، والسلام الوطني شأن واحد لا يتجزأ . وعليه فانه من المطلوب توفير اقصى الدعم والعناية لجيشنا العربي وقواتنا المسلحة والاجهزة الامنية وللقائمين عليها والمنتسبين اليها ، في تأمين حياة كريمة لهم ولأسرهم في المسكن والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية كافة ، والعمل على دعم وزيادة عائداتهم التقاعدية ، وبالاخص لاسر الشهداء منهم .

وانني اطالب بزيادة رواتب الموظفين عامه .

دولة الرئيس

زملائي النواب

ان احترام القانون والالتزام بسيادته نهجاً يتطلب منا السعي لتطوير التشريعات التي نجتهد لعملها معاً ، والذي يتطلب من الحكومة تأكيد وتركيز الاهتمام بالشؤون البرلمانية ، والتعاون مع السلطة التشريعية على خطئ دائبة، ذلك ان بناء دولة عصرية منيعة اساسها الحق والعدل والمساواة ، يتطلب ان نحرص على تكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً ، والاجتهاد لحل ظلمة البطالة وتأمين فرص العمل لابنائنا ، وتوجيه مؤسساتنا التعليمية نحو برامج مهنية وخدماتية تحقق النفع العام لشبابنا وللخريجين من المعاهد والجامعات بالوجه الاول .

ولا بد لنا ان نعترف من ان مشكلة البطالة حقيقة ماثلة ، قديمة حديثة ، وكثر القول والحديث عن وضع العلاج والحلول لاجل التخفيف من اثارها التي باتت تشكل مشكلة خلل اجتماعية بالغة ، وان نتدارك الامر بعزيمة اكبر لتعمل الحكومة على وضع كافة الامكانات المتاحة للنهوض بجيل الشباب الرائد . . . وهي وان كانت بطالة مقنعة في بعض صورها ، الا ان المحصلة النهائية لها خلل واضح في الجانب الوطني بيننا لا يخدم السلم الاجتماعي بأي حال من الاحوال .

ولئن كانت مشكلة البطالة متأثرة اولا بالوضع الداخلي المحلي ، الا انها مرتبطة بالمؤثر

العربي والدولي ، وغني عن القول انه بات من الواجب وضع الية سريعة لمد جسور اللقاء والالتقاء مع الاشقاء العرب عموماً لاكثر من هدف ومصلحة تخدم الجميع ، وعلى رأسها تأمين فرص العمل لابنائنا في الخارج .

دولة الرئيس

زملائي النواب

ان الاردن العربي المسلم ، الذي يفخر بالانتماء لهذه الامة العربية الواحدة ، ما كان في يوم من الايام قريباً عنها او بعيداً عن حياضها ، والاردن الذي تشرف بحمل لواء الثورة العربية الكبرى منذ فجر انبثاقها ، يسعى بكل عزم وقوة ليبقى في طليعة القائمين على درب العمل العربي المشترك ، ودفع الاردن ثمناً غالياً من اجل ذلك ولا زال ، وهو يعض على جراحه استجابة للهدف الاسمى كي يبقى الاردن العربي الهاشمي لبنة اولى تشكل قاعدة صلبة للعمل النهضوي العربي المنشود . . . . وبصراحة مؤلمة ، لا ننكر اننا قد عشنا في الفترة الماضية القريبة حالة من الاغتراب تسببت في تعثر المسيرة الاردنية – العربية من جراء تذبذبات واضطرابات تعرض لها القرار الاردني في واقع الحال كانت انعكاساتها اليمة وثقيلة وقاسية ، ولا زلنا ندفع ثمنها . . . وليس عيباً او كبيراً ان نعترف ان هنالك اخطاء من هنا وهناك ولكننا شاركنا في بعض منها بصورة من الصور .

لا بد اذن ، من العمل على احياء الثقة المتبادلة على صعيد صناع القرار العربي ، ونبذ الفرقة والخصام لتحقيق مصالحنا العربية المتداخلة ، والتي باتت لا تحتمل التباطؤ او التأخير في عالم تتسابق فيه المتغيرات .

ولعلنا مطالبون جميعاً على مستوى القاعدة والقيادة ان نتجاوز الانجرار وراء انفعالات العواطف ، والانجراف مع غلبة المشاعر التي لا تستند الى العقل والمنطق ، وان نستشرف المستقبل ، وان نتعلم من اخطائنا لتطوير ذاتنا وتوجيه الاخرين ، باعتبار الاردن اليوم نموذجاً ناهضاً يشع بالامل . . . والانتقاد البناء شيء ، وجلد الذات امر مختلف .

دولة الرئيس

زملائي النواب

ان المرحلة الراهنة تقتضي منا المزيد من الجهد والعمل على الصعيد العالمي والدولي ، ذلك ان العالم من حولنا يعيش اليوم حالة من التغيير تحكمها جملة متغيرات متلاحقة ، ليس بمقدورنا ان نتغافل عنها ونديرلها الظهر . . .

ان التغيير يفرض نفسه ، ومن لا يتغير ويغير يبتلعه التغيير . . . واما الثبات على المبادىء فامر آخر ، كما ان المرحلة الراهنة تقتضي المزيد من السعي نحو العمل بدرجة عالية من التنسيق مع قضية السلام من موقف منسق متكامل ، سلام ترضى به الاجيال ، يحفظ ويكفل الاستقرار ضمانة للاستمرار .

دولة الرئيس

زملائي النواب ،

لا بد من تطوير الحكم المحلي لدينا ، من خلال تطبيق اللامركزية الادارية واحداث تنظيم جديد للادارة ، تسهيلاً لخدمة المواطنين والمحافظة على مصالحهم ، من اجل ان تكون

لكل محافظة شخصيتها المستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والاداري ، ونقل سلطة اتخاذ القرار الى حيث يكون المواطن ، وتفعيل دور الاجهزة التنفيذية والمجالس المحلية في المحافظات ، وايجاد صيغة معقولة وعملية لتحقيق النفع العام لبعض الالويه التي لا تحظى بالقدر المطلوب من الرعاية والخدمة بشكل عام .

ان الجهود التي واكبت العمل على تطوير الجهاز الاداري في جميع مراحلها لن ترتقي حقيقة ليصبح الجهاز الاداري فاعلاً ، ولا زلنا نعود احيانا من حيث ابتدأنا ، ولعله من المؤكد ضرورة ان يقوم مجلسنا باستكمال التشريعات اللازمة لتنظيمه ، بالتعاون مع الحكومة للوصول الى انجع السبل الكفيلة بالنهوض بجهاز الدولة الاداري .

ووصولاً الى تحقيق الامن الغذائي ، لا بد من اعطاء الاولوية لكل ما يعزز القطاع الزراعي ويؤدي الى تطويره ، وذلك من اجل تحقيق الاستقرار والوصول الى مستوى توفير احتياجاتنا من الغذاء من خلال انتاجنا الزراعي، وعليه . . . ادعو الحكومة الى ضرورة دعم المنظمة التعاونية باعتبارها مؤسسة تنموية رائدة، وحل مشكلة تعثرها منذ سنوات وضم موظفي المنظمة التعاونية الى الخدمة المدنية ، وتطوير ومساندة الجمعيات التعاونية الزراعية والانتاجية والعمل على انشاء صندوق وطني لدعم المزارعين ، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة ببناء البنية الزراعية السليمة ، والتي تكفل استمراريتها ، واقامة صناعات زراعية لاستيعاب الفائض من الانتاج الزراعي ، وتفويض اراضي الدولة على المواطنين ليتم استغلالها ، وايلاء العناية بالمحميات الزراعية والرعوية والمحافظة على الثروة الحرجية واكثارها في ربوع الوطن ، مطالباً بصورة خاصة بشطب فوائد القروض الزراعية نهائياً ، وجدولة القروض لمدة لا تقل عن عشرة سنوات بدون فائدة ، وشطب القروض الزراعية التي تقل عن عشر الاف دينار ، ودعم مستلزمات الانتاج وتوفيرها بأسعار مناسبة ، وتوفير الاعلاف لمربي الثروه الحيوانية ، وتخفيض اسعار هذه الاعلاف وتخفيف الاجراءات في استلامها .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

وفي مجال الاعلام والتربية والتعليم والثقافة والشباب . . . ادعو ان تعمل الدولة على وضع سياسة متكاملة متناسقة تربط ما بين هذه القطاعات في خطاب توجيهي واحد فاعل ، بحيث يكفل لكل قطاع اداء دوره الوظيفي والوطني ضمن مؤسسته وبما يشكل صورة متناسقة وواضحة للخطاب الوطني الاردني ، يحفظ هويتنا الوطنية من الخلل والتشرذم ، ويعزز الانتماء ، ويحفظ الشباب من عوامل التأثير الداخلية ، التي لا تنسجم مع شخصيتنا العربية الاسلامية ، ويخلق وبالتالي الاعتزاز الوطني لدى الشباب .

دولة الرئيس

زملائي النواب

ان الاعتدال والعقلانية ومخافة الله قبل كل ذلك تمثل الدرب السليم الذي يقودنا الى بر الامان، ولم يعد للتطرف والاقليمية والمزايدات دورها ، ويجب ان ننبذها من

بيننا لانها افة الافات . .

والصدق والوضوح برهان النجاح في نهاية المطاف ، ومسيرتنا الديمقراطية المبنية على التعددية السياسية والحوار والرأي والمشاركة الفاعلة هي عنوان رائد ناهض نسمو به ويسمو بنا .

دولة الرئيس

زملائي النواب

مطالب لواء جرش وهموم هذا اللواء كثيرة جداً ، وسهلة الحل اذا ما وجدت تعاوناً من الحكومة الكريمة :

١- العمل على اعادة النظر في قانون الانتخاب وانصاف دائرة جرش الانتخابية بعدد المقاعد النيابية نسبة الى عدد سكانها بحيث يجب ان لا يقل عدد نواب هذه الدائرة عن اربع نواب اذا ما قورن بدوائر أخرى .

٢- ترفيع هذا اللواء الذي يزيد عدد سكانه عن (١٥٠) الف نسمة الى محافظة ، وايلاء هذا الموضوع الاهمية القصوى ، ورصد ذلك في موازنة عام ١٩٩٤ ، وانهاء القول والقولان في هذا الموضوع . وكلنا امل بذلك من الحكومة الموقرة .

٣- انهاء طريق جرش - عمان اربد بالسرعة الممكنة والتي اضرت بكافة مواطني اللواء والمواطنين في الاردن بشكل عام وخاصة محافظة اربد .

٤- زيادة عدد الغرف المدرسية في كافة مدارس اللواء ، وسيتم معالجة ذلك عند مناقشة الموازنة العامة .

٥- معالجة موضوع مستشفى جرش الحكومي وتوسيع هذا المستشفى بما يتلاءم وعدد سكان اللواء لأنه المستشفى الوحيد في اللواء .

٦- احداث وحدات ادارية في اللواء في المناطق التالية : -

أ- مديرية قضاء في بلدة قفقفا لتضم قرى المشيرفه ، ام الزيتون ، بليلا ، كفر خل ، ثغرة عصفور ، جبا .

ب- احداث مديرية قضاء في بلدة المصطبه وتضم المصطبه ، مرصع ، الرحمانية ، المنط ، جبه ، تلعة الرز .

جـ- احداث مديرية ناحية تضم قرى برما ، همتا ، خشيبه ، عليمون ، الجزازه .

د- احداث مديرية قضاء في الكته ، تضم نحلة ، دبين ، ريمون ، ساكب ، الحسنيات ، الحدادة .

٧- ايلاء موضوع مشكلة بلدة المشيرفه والتي يزيد عدد سكانها حوالي (٢٥٠٠) نسمة ، والتي تعاني منذ عام ١٩٦٣ ، حيث اقام المواطنون منازلهم على اراضي متجاورة تابعة للحراج وتم تنظيمها وفتح الطرق فيها ، واقيم خمسة مدارس عليها ، وتم ايصال الكهرباء والماء ، لكن منذ ذلك التاريخ لا زال اهل هذه البلدة يعانون من موضوع الغرامات وبدل المثل بمبالغ باهظة جداً مما سيضطر اهل هذه البلدة الى هجرها وهجر الزراعة واراضيهم ، والانتقال الى المدينة لعدم تمكنهم من دفع هذه المبالغ الباهظة .

لذلك اطالب الحكومة بانهاء هذه

المشكلة وحلها جذرياً ، وتفويضها لاهالي البلدة الذين اقاموا عليها مكافحين صابرين يرفدون الانتاج بزراعتهم النباتية والحيوانية واعتبار ذلك مشروعاً من احد مشاريع التوطين، وتسجيلها بأسمائهم دون مقابل .

٨- توسيع شبكة الهاتف في مدن وقرى ومخيمات اللواء وخاصة في قرى المشيرفة ، بليلا ، قفقفا ، ام الزيتون ، ثغرة عصفور ، جبا ، ام قنطرة ، الكفير ، الجازية ، العبارة ، الرشايدة ، جبه ، المصطبة ، تلعة الرز ، الرحمانية ، المنط ، مرصع ، برما ، خشيبة ، ريمون ، الكته ، الساكبه ، الحدادة ، المقبله .

٩- ونظراً لطبيعة اللواء الزراعية والسياحية ، ولوجود مدينة جرش التاريخية (مضافة الحسين) . . . فانني اطلب من الحكومة ايجاد البنية التحتية للسياحة في هذه المدينة والنهوض بها .

١٠- ايلاء مخيم سوف ومخيم جرش في اللواء الخدمة المناسبة .

دولة الرئيس

زملائي النواب ،

ورد على لسان اكثر من زميل بأن هذه الحكومة حكومة الطيف الواحد أو حكومة العهد . ورغم أن الحكومة هي التي ستتولى الرد على هذه الاقوال الا انني وجلاءً للحقيقة ، أرجو أن أوضح للجميع وأنا أحد قيادي حزب العهد الاردني واتشرف بذلك بأن الحكومة لا تضم اي وزير عضو في حزب العهد . وكم كنت أنا وزملائي أعضاء حزب العهد ان يكون لنا ممثل في الحكومة ، الا انه استثني بقصد أو بغير قصد وهذا ما نصر على بيانه جلاءً للحق وبياناً للحقيقة .

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين » .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد مفلح الرحيمي ، الكلمة الآن للدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، المتحدث الذي يليه هو السيد منصور بن طريف .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الامين ، وعلى اله واصحابه ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين .

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

حمداً لله الذي هيأ لنا هذا المقام ، وشكراً لشعبنا الاردني الذي منحنا ثقته ، وعهداً أن نكون له الأمناء الأوفياء بإذن الله تعالى .

مع التهنئه بالفوز لا بد ان نجدد حمداً لله الذي هيء لنا هذا المقام وشكراً لشعبنا الأردني الذي منحنا ثقته وعهداً ان نكون له الامناء والأوفياء بأذنه تعالى .

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء

ان هذه اخطر مرحلة يمر بها وطننا الغالي، تهتف بنا جميعاً أن نتجاوز في أحكامنا وتصوراتنا ردود الفعل ، والدوران مع المصالح والأهواء والمغانم والأرباح لترتفع جميعاً الى

الأردن الغالي لمواجهة اخطر ثلاثة أمور :

كيف ننقذ الأردن ؟

كيف نرسخ الديمقراطية ؟

كيف نتعاون لنبني وحدتنا الوطنية ؟

أما إنقاذ الأردن فلا يتم الا بترسيخ لحمته مع أمته العربية لانقاذه من المخطط الصهيوني الأمريكي التوسعي ، وأما ترسيخ الديمقراطية وتجذيرها فلا يتم الا بتحويل الدستور والقانون الى ممارسة وسلوك عند اصحاب القرار . ومن هنا فان مطلبنا من دولة رئيس الوزراء مع محبتنا له وتقديرنا أن يكون ديمقراطياً قولاً وعملاً . وأنه كان ينبغي أن يعرض أسماء وزرائه على المجلس النيابي قبل تشكيلها وأن يكون حوار ومشورة لتتم عملية الاصطفاء والاختيار في جو ديمقراطي شوري حقيقي ، وليته اشرك في وزارته شخصيات سياسية معروفة بالنزاهة والكفاءة والخبرة الطويله لتساعد في انقاذ الأردن وفتح الأبواب المغلقة ومد الجسور بين الأردن وبين اشقائه العرب .

ان الوزراء الذين اختارهم الدكتور المجالي باسلوب غير ديمقراطي لهم قد ضاعف من ايماننا بالديمقراطية لانهم جاؤوا مع احترامنا الشديد لهم كأشخاص ، واصدقاء لا يمثل معظمهم في موقعه الرجل المناسب في المكان المناسب وان الخاسر الوحيد نتيجة اجهاض الديمقراطية وقتلها في عرسها ، ونحن نحتفل بأول مجلس من ثمراتها الخاسر الوحيد هو الأردن ، هو الوطن الغالي احوج ما يكون في هذه المرحلة الصعبة من تاريخه الى تكاثف الجهود الى الحوار الى فتح الأبواب للديمقراطية الى اخذ الأردن الى الوزراء الاقوياء الرجال ليحققون مع رئيسهم الوقوف الذين يقفون مع رئيسهم الوقوف في وجه أخطر مؤامرة للتهويد والتهجين والتذويب يتعرض لها الوطن العربي كله ومنه الأردن اننا بحاجة الى وزراء اقوياء شجعان يعرفون كيف يوافقون حين تكون الموافقة لمصلحة الوطن ويعرفون كيف يدفعون حينما يكون الرفض لمصلحة الوطن ، ولو خالف هوى فلان وعلان ، وتعرضوا في سبيلة للأذى واسمح لي أن اقول يا دولة الرئيس ان هذا الاسلوب غير الديمقراطي في الإختيار وتعيين الوزراء كان عادة الكثيرين من الرؤساء الذين سبقوك ، كما وسيكون سنة الروؤساء اللاحقين ايضاً ان لم يتفق هذا المجلس الكريم وقفة حزم ورجولة لاحياء الديمقراطية قبل الموؤده ، وبعثها من جديد ، وتحصينها بأخلاقنا واعرافنا وسلوكنا وممارساتنا لتكون سنة الرئيس والوزير ثم سنة الأمين ومساعد الأمين وكل مسؤول مع من يليه وذلك من اجل تحرير القرار من الضغوط والأهواء وتلمس نظرت الرئيس ماذا يريد منوافق ماذا يرفض فنرفض هكذا عادة المجالس وهكذا تعودنا في المجالس انما يأتي الرئيس في جملة من الأصدقاء ينظرون الى عينيه ماذا يريد فيوفقون وماذا يرفض فيرفضون وفي ظل الديمقراطية وفي ظل الشورى وتضع كل هذه الألقاب حتى ادعوء لمصلحة الوطن ، لمصلحة الشعب ، لا لهذه الجهة ولا لتلك .

وذلك من اجل ان يكون الشعب بعهد السلطات الحق حقا ولتحقق مصالحة ترسيخ الديمقراطية الحقيقية ، لا المصالح الشخصية ولا الفؤية .

دولة الرئيس حضرات الزملاء

والسؤال الذي اطرحه لماذا انصف الدستور الأردني في مادته (٢٤) الشعب مصدر السلطات لماذا الديمقراطية وتحصينها لتشريع الدستور بالممارسة ؟ والجواب : لتحرير ارادة الانسان ولايجاد كرامة المواطن لأيجاد مجتمع الأحرار ومن هنا فنحن نتثبت بالديمقراطية وهنا اسال هل تتحرر ارادة المواطن وارادة المسؤول صاحب القرار اذا كان خائفاً مهدداً بسلب مركزه بسلب منصبه بسلب وظيفته او الأعتداء على كرامته الجواب لا ، اذاً كيف نحمي الديمقراطية نحميها بالعدالة والقضاء المحصن القوي والديمقراطية بدون عداله خرافه ، وهنا اسأل : هل تتحرر ارادة المواطن .

اذاً لا بد من العدالة والقضاء الفوري الحازم الذي يحمي الديمقراطية وبدون هذا القضاء فالديمقراطية ديكور وخرافة وكرامة المواطن هواء .

دولة الرئيس

ايها الاخوه

ولا تتحقق كرامة المواطن في هذا البلد ولا تصان حريته الا اذا أقمنا التوازن العادل بين عمل الأجهزة الأمنية والمخابرات العامة ، وبين القضاء العادل النزيه .

لا شك أن دائرة المخابرات العامة والأجهزة الأمنية تقوم بخدمات عظيمة للوطن والمواطن ، حماية لأمنه ، ودفعاً للشر عنه قبل ان يقع هذا الشر وبعده ، ترصد ، وتراقب ، وتسهر وتجهد مشكورة مأجورة .

ومع تقديري لهذا الجهاز الوطني وللعاملين فيه الا انني ارى ان كل جهاز ذي سلطه بمجموع القانون العادل ، يتجاوز حده ، وينقلب الى ضده وبخاصة اذا كان هذا الجهاز جهاز مزوداً بأسلحة وقوه ونفوذ وسلطة وان الممارسات الأخيرة التي قام بها جهاز المخابرات العامة وتحدث عنها الاخوة الزملاء واصابت حتى رئيس الوزراء ولم يسلم منها وهو على رأس الدولة ، لتنذر بخطر عظيم سيغتال الديمقراطية في مهدها ، ويحرم الاردن من امنه واستقراره الحقيقي الذي ينبنيه العدل والثقة واقامة الحوار الكريم بين القاعدة والقيادة ، أقول ان هذه الممارسات الأخيره تدعو مجلسنا الكريم والحكومة الكريمة لتتعاون على وضع صيغة كريمة وتشريع عادل للحد من التجاوزات ومنع الظلم والتطاول ، وارساء امن الاردن على اسس يتعاون عليها المواطنون على مختلف اتجاهاتهم الفكرية والعقائديه . مع المؤسسات الرسمية والأجهزة الأمنية والمؤسسات القضائيه التي نعتز بها ونفتخر ليجد المعلم أمنه وليجد الطالب امنه في الجامعة والمدرسة وليجد الموظف امنه وليجد التاجر والصانع والعامل امنه ولتكون الحضارة والازدهار والقوه في اردن الحشد والرباط مع الأمن والعدل وكرامة الانسان .

اقترح على سبيل المثال ان تكون محكمة عليا خاصة للمتظلمين من المخابرات العامة ليعطي لها خيرة الخيرة من القضاه تجتمع في أوقات محددة من الشهر ، للنظر في هذه القضايا ، كما اقترح ان يكون لهذا الجهاز مجلس مؤلف من دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية وعطوفة قائد الجيش ومدير الأمن العام ومدير الاستخبارات العسكرية مع عطوفة

مدير المخابرات العامة ، ليضع لهذا الجهاز سياسته العامة ليحد من التجاوزات ، ويحسن الأتصال بالقوى الشعبية لتلتقي جميعاً ، على كلمة سواءٔ نحفظ فيها أمن الأردن وكرامة المواطن والوطن وبدون ذلك تبقى التجاوزات والممارسات الخاطئه التي لا تحول فيها بعض افراد هذا الجهاز الى اغنياء حرب لهم شركاتهم . وارصدتهم ونفوذهم . . ومثل هذا المجلس ، وهذه المحكمة ستكون المرجع وتحقق في الامر ، وتحفظ كرامة الجهاز والعاملين فيه .

ايها الاخوه . . . ايها الزملاء الكرام

اذا جاز لي ان اصف هذه المرحلة التي نعيشها اقول انها اخطر مرحلة يتعرض لها الوطن وتتعرض لها الامه ، يتعرض لها الاردن ارضاً وشعباً وحضارة عدو صهيوني تاريخي يمد النظام العالمي الجديد بالسلاح والمال والجنود والدعم السياسي ، ويفرض علينا في الوقت نفسه التجرد من سلاحنا وتحطيم قوتنا كما فرض علينا تحطيم قوتنا العربية في العراق ، ويمارس ضغوطه الاقتصادية والسياسية والعسكرية لنخضع لمطالبه ولنتنازل عن فلسطين جزءاً من ديننا وجزءاً من عقيدتنا ان القدس وفلسطين ايها الاخوه ليست ملكاً لحاكم ولا لرئيس ولا لرئيس منظمة انها ملك الامة الاسلامية يتوارثها الجيل عن الجيل حتى يرث الله الارض ومن عليها ويضع الله في كتابه العظيم قرآناً يتلى وربطها بشخص نبيه صلى الله عليه وسلم الذي اسرى به اليها ، وربطها بهذه الامة شهداء ومجاهدين ودماء منذ عاد الصحابة الى يومنا هذا .

فمن هذا الذي يجرؤ على المفاوضة على ارض القدس وفلسطين على الشهداء والدماء والتاريخ والحضارة ، سلام عادل مشرف ترضى به الاجيال ما هو هذا السلام العادل المشرف الذي ترضى به الاجيال الا ان تعود فلسطين والقدس الى اهلها وان تعود الى استجابة الاسلامية الذي نص الله عليها في القرآن العظيم عندما قال في شأن اليهود وغيرهم .

« اولئك ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الاخرة عذاب عظيم » .

اي ان السيادة على ارض فلسطين في نص القرآن يجب ان تكون للأمة الاسلامية التي ورثها الله ارث الانبياء ، وما جعل الله البركه حول المسجد الاقصى الا لتكون القدسية للقدس ولما حولها امتداداً لها فلسطين والاردن وبلاد الشام .

ومن هنا نص القرآن العظيم على ان الجزيرة العربية وقلبها الحرمان الشريفان في مكه المكرمة والمدينة المنورة وبلاد الشام وقلبها فلسطين والقدس الشريف هي حصن الاسلام الأول ، فحافظ عليها لتكون امتداداً للدعوه فإذا فرطنا في الحصن فماذا يبقى للإسلام والمسلمين ، ان المساجد الثلاثة في مكة المكرمة والمدينة المنوره والقدس الشريف وامتدادها الاقليمي الجزيرة وبلاد الشام حصننا وعواصمنا الروحية وليست معبدا تقام به الصلوات فحسب وانما سيادة سياسية عسكرية للأمة الاسلامية حتى نشد اليها الرحال . كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فهل يفاوض على هذه الارض ؟ طبعاً

المفاوضات الجارية ما احتلته اسرائيل سنة (١٩٤٨) هذا مسلمين فيه ، طبعاً ليس نحن مسلمين فيه ، هم الي وقعوا ، لسنا نحن الذين نسلم فيه انما سلم فيه من وقعوا ، وما قضمته اسرائيل بعد ال (١٩٦٧) ١٧٪ يعني ٩٥٪ من ارض فلسطين يسلمون فيه من وقعوا وفاوضوا لليهود ، بقي على ٥٪ ويسمحوا ان نشكل هيئة فنية للاشراف عى العبادة في القدس ولا يوافقوا .

هذه صارت قضية القدس ، لا يا اخوان ان اليهود والولايات المتحدة الامريكية تستغل فرقنا وضعفنا من خلال ما اصابنا بعد ضرب العراق ومن خلال الانظمة التي سارت معها .

ولذلك يسأل السائلون ويقولون ماذا تفعلوا ؟ ! واقول لهم وماذا انتم تفعلون افعلوا الوحده ان الشعوب العربية جميعها تريد الوحدة فلماذا لا نحقق الوحده ، وانني لاقول من هذا الموقع ان الوحدة اصبحت امراً ضرورياً كالماء والهواء نموت بدونه ولذلك ادعو للوحده العربية مع الجمهورية العربية العراقية والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية . وحده سريعة كمراحل حتىننقذ الاردن من فك الصهيونية والصليبية العالمية ممثلة بالولايات المتحدة الامريكية واذا لم تقم هذه الوحده فنحمل الشعوب مسؤوليتها ، يجب على هذا المجلس ان ينطلق الى اخوانه في سوريا في العراق في الجزيرة العربية يحملهم المسؤولية التاريخية لترك الاردن وحده بين مخالب الصهيونية ومخالب الولايات المتحدة الامريكية بدون وحده سنموت وسيبتلعون الاردن وسيبتلعون البلاد العربية جميعها .

ادعو هذا المجلس الى تشكيل لجان للدعوه لأنقاذ الاردن كما ندعوهم لانقاذ فلسطين والا فقد تركونا لضبع الصهيونية وصدق فينا قول الشاعر .

« خذني فجريني ضباع وابشري بلحم امرىءٍ لم يشهد اليوم ناصرة » .

هذا مصيرنا اذا تركنا بلا وحده ، ولذلك قرار الوحده بالنسبة الينا كالماء كالهواء نموت بدونه ، ولم تصبح امر الوحده تضامن عربي دعوه الى الوحده الى التألف اصبح قرار لننقذ الاردن وننقذ العرب من شر الوحش الصهيوني الامريكي الذي يريد ان يمتد في المنطقة كلها نتيجة الاحباط واليأس .

ايها الأخوه . . .

حروبنا مع اليهود والصهيونية حروب تاريخية ، والحروب لا تتم في عشرين ولا في عشر سنوات قد تمتد مئات السنين ولو يأس الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يتعرض للشدائد في احد ، في الخندق ، في حنين لضاع امر الاسلام والمسلمون وضاعت الحضارة الشعوب تقاوم مئات السنين ولذلك استغلال الضعف العربي والوهن العربي والاحباط العربي لجرنا الى هذه المؤامره التي ضعف وباع من باع واستسلم من استسلم من الذين يدعون انهم يمثلون شعب فلسطين لا تمثل في الحقيقة شعب فلسطين .

انني اصحي في هذا اليوم الثامن من شهر كانون الاول شهر (١٢) الانتفاضة العربية الفلسطينية اصحي شهدائنا هناك الذين كتبوا بدمائهم سجل عروبتها وتحريرها ، وما زالوا

وحدهم في الميدان واسمحوا ان اطلب منكم جميعاً ان نحيي هؤلاء المجاهدين الذين ابطلوا المؤامره وأحبطوا المؤامره وبدمائهم وبينوا ان شعب فلسطين يرفض كل هذه التنازلات وكل هذه المفاوضات ، واطلب من الاخوه الكرام ان أصدر بياناً بأسم المجلس تأييداً لهذه الانتفاضة ودعماً لها وانكاراً لكل المفاوضات والتنازلات عن ارض فلسطين الطهور .

هل من يثني ؟ . . .

ايها الاخوة وما زلنا في جو الديمقراطية فأقول ان الاخلاص للديمقراطية ومفهومها العميق الشامل يقتضي الاسراع بوضع قانون جديد للانتخابات يستفيد من التجارب السابقة والتجاوزات السابقة وتحقيق المساواه بين المواطنين جميعاً التي اقرها الدستور حتى تلغي مبدأ الكوتات الذي يكرس الطائفية والاقليمية والعنصرية فالدستور ينص على ان الاردنيين سواء امام القانون وادعو الى تعديل قانون الانتخاب حتى نحقق وحدة المجتمع ونصونها من الشروخ التي اصابتها نتيجة الصوت الواحد فجعلت من البلد بلاداً ومن الحي احياناً ومن العشيرة الواحدة عشائر بل قطعت الاسره الواحده تقطيعاً حزبياً .

محاربة الفقر والبطالة .

وفي ظل الديمقراطية والحرية لا بد ان نحارب الفقر والبطالة لان الفقر والبطالة يغتالان حرية الانسان وكرامته وكاد الفقر ان يكون كفر .

وهذا يقتضي وضع خطة حكيمة للتخفيف من العمالة الوافدة وفتح الابواب للعمالة الوطنية وهذا يعني اقامة التنسيق والتعاون والتخطيط بين التعليم في مراحله الثانوية ثم الجامعية ونصف الجامعية وبين حاجات المجتمع الحقيقية ، لان اغفال هذا التخطيط والتنسيق قتل للوطن وشباب الوطن وهو تخريج لهم عاطلين عن العمل .

وضع خطة اعلامية وتوجيهية لتوعية الشعب للتوجه للعمل المهني واحترامه ، لان احتقار العمل اليدوي والمهني قيمة جاهلية لا نقرها ولا نعترف بها وان ابناء الاردن الذين هجروا زراعة ارض آباءهم ووجدوا ان العمل الوظيفي اضمن وامن واكثر راحة بحاجة الى نوعية ايمانية قومية لتتحول الامة الى الارض والزراعة والعمل اليدوي والمهني والبناء والعمران ، ان على الاعلام ان يقوم برسالته في تنمية الاردن عقيدة وارض وحضارة ، وان يتحول ببرامجه المختلفة الى الهدف العظيم وان يمد اجهزة الاذاعة والتلفاز بالكفاءات العلمية المتخصصة لتقوم برسالتها خير قيام ولا قيمة للتشريعات الديمقراطية ومؤسساتها اذا لم يحمها القضاء العادي النزيه ، فالعدالة والحرية جناحا الطائر لكرامة الوطن والمواطن وهذا يقتضي اعادة النظر في التشريعات التي تحد من الحرية او تنال من كرامة المواطن كما يقتضي دعم الجهاز القضائي بالكفاءات وتحديث التشريعات وقوانين اصول التشريعات خدمة للعدالة وحماية للمواطن وكرامته .

تجارة التعليم .

كليات المجتمع الكثيره ، الجامعات ، الاهلية الرسوم العالية عشرات الألوف من

الخريجين بلا عمل وطوابير بعد طوابير تنتجهم وتخرجهم المعاهد والجامعات ليشكلوا عبئاً على الوطن بدل ان يحملوه ويقوموا بنهضته .

ان هذه الجامعات وكليات المجتمع في صورتها الحالية الآنيه تشكل ابر مخدره للشعب فالوالد يضع بذرة قلبه وغرسة روحه في المدرسة يتخرج من المدرسة الأبتدائية ثم المرحلة الاعدادية والثانوية ويجاهد ليدخل الجامعة وكل ما ينفق يضعه على ولده ثم يتخرج الولد هل يجد عملاً ؟ ! لا يجد ، طوابير . .

من وضع هذه السياسة لهذا البلد ؟ من خطط هذه السياسة لنا لا ندري نقف عند طوابير المتخرجين ثم ماذا اذا وجد عملاً يأخذ راتب اذا كان جامعي مائة وثلاثين ، مائة وخمسين قد يصل الى مائتين دينار اذا كان سعيد الحظ هل يستطيع بهذا الراتب ان يستأجر بيتاً محترماً في عمان ، فقد يتأجر بيت لا يجد اجرة البيت .

اذاً كيف ينفق على نفسه فأذا فرضنا وتوظف لا يستطيع ان يقف في طوابير العاملين في طوابير العاملين ماذا نخطط للبلد ؟ ! ماذا تفعل دوائر التخطيط ماذا تفعل وزارة التخطيط ؟ ! ماذا تفعل وزارة التعليم العالي ؟

هل عالجوا هذه المشكلة ؟ هل اثاروها هل حاولوا ان يحلوها ؟ وهل حاول المجلس الكريم في عهود سابقة ان يثيرها ؟

ان اخطر ما يهدد البلاد العربية دورة المثقفين التي تخرجهم بلا عمل يكون الهدر المالي والهدر المالي والهدر الانساني وهدر الوطن كله بهذا التخطيط الماكر الخبيث كان ابائنا يجدون الارض يزرعونها ويجدون التجاره يستثمرونها ويجدون العمل والمصانع يصنعون بلدهم ويعيشون من كد ايديهم ، اما الآن فلا نتوجه الا الى الجامعة ثم الى الوظيفة ولا نجد الوظيفة ، وتبقى العمالة الوافدة ومرحباً بالوافدين حتى تأخذ عملنا البلد الأجنبية ولا نجد علاجاً جذرياً لهذا ، انني ادعو الأجهزة الأعلامية والتربوية لتقوم بواجبها بالتثقيف والتوجيه وادعو الأجهزة التربوية والسياسية لتقوم بواجبها بالتخطيط .

رفع الظلم عن المرأه . المرأة العاملة التي سحابة نهارها في الوظيفة والمؤسسة ثم تعود اخر النهار الى البيت لتقوم بأعداد الطعام وامور البيت تقوم بعملين اول النهار في الوظيفة واخر النهار في البيت ، ثم تعود اخر النهار الى البيت لتقوم بأعداد الطعام وامور الأولاد تحتاج هذه المرأة الى حماية قانونية وتقدير تشريعي واخلاقي يحفظ لها حقها فيما قدمت للأسره وقدمت للوطن اذا اعتدى عليها كثيرون من الرجال يظلمون المرأة ويلبسون الاسلام للأسف هذا الظلم فتجد المرأة التي قضت شبيبتها وعمرها في بناء البيت يفاجئها الرجل المحترم بعد ان فتح الله عليه بالمال او بالوظيفة او بالمنصب يفاجئها بالطلاق التعسفي والطلاق التعسفي تقدره المحكمة بمئتي دينار بثلاثمائة مائة دينار طلاق تعسفي .

ولذلك انني اقترح تشريعاً حازماً زاجراً لأمثال هؤلاء الذين يتنكرون لعشرة العمر وعشرة الزمان ان يكون الطلاق التعسفي يعني شهادة مسحوبه من حسن السلوك اي لا ينال شهادة حسن سلوك ، اذا زور شيك او ارتشى الا تعاقبه بأن تحرمه بشهادة حسن السلوك ،

فإذا اعتدى على شريكة عمره وشريكه حياته وهدم الاسره التي هي لبنة المجتمع لماذا يعطي شهادة حسن سلوك يجب ان نضع في تشريع قانون الأحوال الشخصية ان الذي يوقع الطلاق التعسفي على زوجه ويحكم القاضي بأنه طلاق تعسفي ان يحرم بشهادة حسن السلوك ليعرفوا كيف يحترمو المرأة وكيف يصبنون حقوقها الذي اقرها الإسلام ، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوصي بها .

ومن ناحية اخرى فإن كرامة المرأة لا تتحقق في نظري بتقريب المرأة واخراجها عند ثوابتها الحضارية عقيدة وخلق وسلوكٍ وعفةً وظهراً وستراً ولا تتحقق بالمدارس المختلطة وتشجيع الاختلاط بين الطلاب والطالبات في سن المراهقة والجامعات وهم يعلمون اثارها السيئة ولا تتحقق بتجاوز قانون التربية والتعليم واجازة بعض المدارس المختلطة على خلافه واجازة تدريس غير العربية في بعض المدارس ، خلاف لقانون التربية والتعليم اللغة العربية مقدسه واللغه في اية امة تخترم قوميتها مقدسه فلماذا تجيز وزارة التربية والتعليم لبعض المدارس ان تدرس بغير لغة القوم بغير لغة وطنها بغير لغتها العربية .

ان رسالتنا في كرامة المرأة انما تتحقق بتفعيل تراثنا الحضاري وبالجمع بين الأصالة والمعاصرة حتى يتلقى ابنائنا العلم النافع والتربية الحميدة وينفتح على العصر وهم محافظون على شخصيتهم الحضارية والايمانيه اعضاء أطهار علماء هادين مهدين ، ان المرأة نصف المجتمع والمرأة اكثر افراد المجتمع تضحية وعطاءً وانصافها بأن تقوم بدورها الكامل يحتاج الى مظلةً تشريعيةً وتربيةً اجتماعية يشارك فيها القانون العادل وتدعمها القيم الإجتماعية .

وان المحافظة على شخصية الأم الحضارية الايمانية من اعظم الأهداف القومية والوطنية واذا قام اعدائنا الصهاينة مجتمعهم على عقيدةً صهيونية عنصرية تلموذية فأن التحديات الحضارية تهتف بنا لبناء المواطن الذي يواجه هذه التحديات عقيدةً وثقافةً وحضارةً وايمان وعلماً ، وان التربية والتعليم وان اجهزة الاعلام ووزارة الأوقاف مطالبة بالألتزام بعقيدة الأمة وحضارتها حتى لا يهدم جهاز ما يبنيه الآخر ولا يقع التصادم بينما يتلاقاه الطالب في المسجد والمدرسة وبينما يتلاقاه في الإذاعة والصحافة والتلفاز ، ان النموذج التربوي الأول لهذه الأمة هو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، ثم جيل الفتح والعلم والحضارة من أصحابه واتباعه وهذا يقتضي زيادة حصص التربية الإسلامية واللغة العربية والتاريخ العربي الإسلامي وتدارك الضعف الكبير في شخصية الأبناء وبنائهم العلمي والثقافي .

القوة الشرائية للدينار والرواتب الجامدة والأجور الجامدة ان العدالة تقتضي ان ننظر في المخصصات التقاعديه للمتقاعدين ، كما ننظر في المخصصات التقاعديه للمتقاعدين ، كما ننظر في رواتب العاملين في وزارات الدوله ومؤسساتها والمتقاعدين العسكريين والمدنيين وفي الأجور والأيجارات الى عنصر العدل الذي يوفر للموظف والمتقاعد والمعلم حياة كريمه ، كنا نتخرج من الجامعة ويتقاضى احدنا راتب (٣٢،٥) دينار نستأجر بيت بعشرة دنانير وننفق على انفسنا بالباقي ونعيش حياه كريمه ميسرة ، اما الآن يتقاضى الجامعي ما يقارب من (١٥٠) دينار لا تكفي لأجرة البيت اذاً

هذا الخلل من الذي يعالجه ، هل يحصل هذا في الدول الغربية ؟ هل يحصل هذا عند عدونا الصهيوني ؟ لماذا مجتمعنا وحده يعاني من هذا الظلم ومن هذا الاذلال ؟ !

وما هذه السياسة التي تستهدف قتل الناس في كرامتهم في وطننا العربي كله ينبغي ان نعرف كيف نقاوم اعدائنا في الحكمة والحزم والرجولة والتعاون لا بأن ينقلب بعضنا على بعض .

حصار العراق ، لماذا ضربت قوة العراق العسكرية ؟ لماذا يحاصر العراق ؟ لماذا يقتل ابنائه ؟

لماذا يموت اطفاله ؟ لماذا يستمر الحصار الظالم عليه ؟ ولو ارادت قيادة العراق ان تعيش مع شعبها مرفهة مدلله لفعلت كما فعلت كثير من الأنظمة العربية بالتعهد لحراسة امن اسرائيل وجمدت مشروعها العربي العلمي الصناعي العسكري الذي حول العراق شعباً وبترولاً وكفاءات علمية ومادة وشباب وعلماء الى خندق العرب يدافعون عن كرامتهم وعن مقدساتهم فذنب العراق انه دافع عن ارض العرب وعن شرف العرب وعن كرامة العرب وعن فلسطين ولو فعل كما فعلت بقية الأنظمة او كثير من الأنظمة وان لاسرائيل في السر ووقف نشاطه العلمي الصناعي العسكري في السر لما علم احد وانهالت عليه الأموال من كل جهد ولكنه وقف مع مبادئه وها هو يتجرع حصص الوقوف مع المبدأ يحاصر العراق يقتل شعب العراق يموت ابناء العراق وتشارك في هذا الحصار بإسم الشرعة الدولية . بإسم الشرعية الدولية يقتل شعبنا في فلسطين بإسم الشرعية الدولية يحاصر شعبنا في العراق بإسم الشرعية الدولية يحاصر شعبنا في ليبيا، بإسم الشرعية الدولية يحاسب شعبنا في السودان ما هذه الشرعية الدولية إلاخنجر الصهيونية والصليبية العالمية للقضاء على هذه الأمة ارضاً ووطناً وحضارةً ومقدسات .

دولة الرئيس .

حضرات الزملاء .

واذا نظرنا الى جسم الوطن العربي المثخن في الجراح فأن شفاء المريض لا يتحقق الا بإصلاح الأنظمة الاجتماعية ورفع الظلم عن هذه الشعوب والجهاد لنيل حريتها ولتحقيق الديمقراطية الذي تهيء للشعب العربي من كل مكان ان ينقذ نفسه من اسباب الهلاك ومن الظلم والظالمين الذين مولوا امواله لأعدائه وسرقوا كنوزه وكانوا حراس مصالح الأجنبي في بلاد العرب والمسلمين اننا بحاجة الى نهضة ايمانيه عميقة تجدد ارادة الإنسان العربي لينفك من قيوده ويحرر ثرواته وكنوزه ويبني حياته ومستقبله وانني لا امل ان يكون هذا البلد الطيب اردن الجهاد والمرابطه ارض الاصلاح والدعوه والديمقراطية الحقه وان يكون كذلك اذا عمقنا هذا المعنى الديمقراطي رفداً كريماً لتحديد الشعوب وجعلنا انقاذ اردننا الحبيب وفلسطين الحبيبة وارض العرب غاية الغايات وهدف الجميع فالأردن قلب الوطن العربي وتآمر النظام العالمي الجديد على فلسطين يقتضي التآمر تآمرهم ايضاً على الأردن فلنكن الرجال الذين نحمي إردننا ونحمي اوطاننا ونحمي مقدساتنا كنت اتمنى على حكومة دولة الدكتور الصديق العزيز عبد السلام المجالي ان يشكل الحكومة بالتشاور مع الكتل النيابية

ليكون اقدر على دفع الأقدار وانني اذ اعلن حجب ثقتي عن هذه الحكومة ، لأ ادعو ان يكون ذلك دافع للدكتور المجالي ولغيره للألتزام بالأسلوب الديمقراطي في تشكيل الحكومة فالشعب مصدر السلطات واحترام المجلس من احترام الشعب نفسه والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام . شكراً للدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، الكلمة الآن للسيد منصور بن طريف ، والمتحدث الذي يليه سعد السرور .

السيد منصور بن طريف :

دولة الأخ الرئيس

الأخوة النواب الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني بداية أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جلالة الملك المعظم قائد الأردن وباني نهضته الحديثة على كريم رعايته للحياة الديمقراطية وقراره الحكيم باجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر ثم متابعة جلالته ذلك بالاهتمام المعهود منه لتأمين سير الانتخابات النيابية بالشكل السليم النزيه . كما أؤكد العرفان لجلالته على كريم رعايته لهذا المجلس النيابي الثاني عشر وثناء جلالته على حسن الاختيار من الشعب الاردني الوفي وإن كل ذلك إلا من مآثر هذا الملك العربي الهاشمي المسلم .

[illegible] بأن تتركز الديمقراطية الشورية في الأردن وترسخ مبادئها المتمثلة في الحرية في ظل القانون والتمثيل النيابي المنتخب وتعدد السلطات الدستورية وتعاونها ومسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية واستقلال القضاء والتعدديه السياسية وحقوق الانسان والحكم المحلي المنتخب وكل ذلك انطلاقاً من الدستور ومن المرتكزات والثوابت في الميثاق الوطني .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

إن النظرة الموضوعية إلى بيان الحكومة تستلزم أن يكون المنطلق الأساسي لتحليل البيان مبنياً على ما يؤكد التزام الحكومة بالاصلاحات الهيكلية التي تعالج بشكل جاد العناوين الرئيسية ومنها العناوين التالية : -

اولاً : الفقر والبطالة

ثانياً : المديونية

ثالثاً : مشاكل وهموم القطاع الزراعي .

رابعاً : بناء الهياكل الأساسيه اللازمه لترسيخ دولة القانون كما أقرها الميثاق الوطني .

إننا نعلم أن المؤسسات العاملة في مجال عون الفقراء هي :

(١) : صندوق المعونة الوطنية الذي تم انشاؤه بموجب القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦ ويعتمد في تمويل نشاطاته على ضريبة الخدمات الإجتماعية التي تشكل اكثر من ٩٥٪ من موازنة الصندوق وتؤكد الدراسات التي قام بها المختصون انه يعاني من ضعف شديد في موارده المالية ومن عدم القدره على التنسيق مع الصناديق الاخرى العامله في هذا المجال . ان حوالي ٩٤ ٪ من المعونات التي يقدمها هذا الصندوق هي مبالغ نقديه متكرره شهرياً للأسر الفقيرة و بمعدل ٢٤ ديناراً شهرياً للأسرة الواحده وهذا هو مستوى الفقر المدقع و الذي لا يرقى في طموحه إلى مستوى الفقر المطلق كهدف تنموي منشود . وأما ما يصرف على التأهيل المهني فهو في حدود (٥٠٠) دينار للأسرة الواحدة وهو مبلغ لا يسمن ولا يغني لامن فقر ولا من جوع وان هذه الدلائل تؤكد خللاً هيكليا في عمل الصندوق .

(٢) : صندوق الزكاه والذي تم إنشاؤه بموجب القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ والمصدر الأساسي لتمويل هذا الصندوق هو لجان الزكاه وتبرعات المحسنين .

إن ما يمكن قوله ان هذا الهيكل لا هو بالصندوق ولا هو بالزكاه والدليل هو أنه يعاني شح الموارد المالية والتي لا تتجاوز ال ٤٠٠ الف دينار سنوياً وهل يعقل أن تكون مبالغ الزكاه من ناتج محلي يتجاوز الألف مليون دينار مثل هذا المبلغ الزهيد . لولا وجود خلل هيكلي واضح وهذا الخلل يتعلق أساساً بأن يكون استدراكه من خلال تشريع حقيقي منبثق من الشريعة الإسلامية لجباية الزكاه وعندها لن يكون لدينا لا فقر مدقع ولا فقر مطلقاً . لقد أكدت الدراسات الميدانية أن المعونات المتكررة الشهرية التي يقدمها هذا الصندوق للأسر الفقيره تتراوح بين ٥ دنانير و ١٥ ديناراً شهرياً.

وان هناك معونات طارئه ومعونات تأهيل مهني ومعونات تأهيل جسماني ولكنها جميعها مبالغ محدوده تبعاً لضعف الموارد والأمكانيات المالية لهذا الصندوق ولقد أكدت دراسه قام بها البنك المركزي أن قانون صندوق الزكاة لا يتضمن حوافز ضريبية كافية ولا يشجع ولا يطالب المكلف بدفع زكاة محددة ومعلومه.

(٣) الجمعيات الخيرية : تشير الدراسات أن هناك حوالي (٤٥٠) جمعية خيرية يزيد اعضاؤها على ٧٠ الف عضو وتعتمد هذه الجمعيات على التبرعات الخاصة وتبرعات وزارة التنمية الإجتماعية وتبرعات الاتحاد العام للجمعيات الخيرية .

وتقوم هذه الجمعيات ايضاً بتقديم معونات شهرية متكررة للأسر الفقيرة وتراوحت المبالغ وحسب الدراسات الميدانيه بين ٥ دنانير و ٣٥ ديناراً شهرياً للأسرة الواحده .

إن ما ورد في بيان الحكومة بأنه سيتم تفعيل دور هذه الصناديق لا يمكن أن يكون علاجاً حقيقياً لمشكلة الفقر المتفاقمه ولا يبعث على الاطمئنان بأن المشكلة في الطريق الصحيح للحل . إن المشكلة تكمن في الضعف الشديد للقدرة المالية لهذه الصناديق عدم وجود مصادر تمويل وفق التشريعات الحالية لهذه الصناديق وكذلك ضعف الهياكل الادارية والفنية لهذه الصناديق التي اصبحت عاجزه عن الوصول الى الفقراء في مختلف المناطق . إن معالجة الوضع تتطلب احداثات هيكلية جذريه لتحقيق التكافل الإجتماعي فعلاً لاقول لقد آن الآوان لإنشاء مؤسسة واحدة لمعالجة الفقر والبطالة وعلى ان تكون مواردها

المالية من الزكاة المطلوبة شرعاً وتكليفاً لا تبرعاً ومن ضرائب الخدمة الاجتماعية والضرائب التي يقدرها هذا المجلس وان تصب جميع الأموال في صندوق التكافل الإجتماعي ويكون لهذا الصندوق اذرع وفروع تنفيذيه في جميع المناطق . واما صندوق التنمية والتشغيل فلعل المركزية الشديدة التي أحيط بها اذ ان مجلس ادارة الصندوق يكاد ان يكون هو مجلس الوزراء بحد ذاته وهذه المركزية الزائدة ودور الصندوق الذي لا زال محدوداً كل ذلك يجعل التساؤل قائماً حول فعالية هذا الصندوق ومنطلقاته .

دولة الرئيس

الزملاء النواب الكرام

أشار بيان الحكومة الى انه تم اقرار وثيقة الخطة الخمسيه الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ وإن ما نرجوه من هذه الخطة التي لم يتح لنا كنواب ان نطلع عليها حتى الآن ان تكون قد انشقت فعلاً من فلسفةً التخطيط التي اكدها قانون التخطيط (بالمناسبة يبدو أنه ما زال قانوناً مؤقتاً) رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ وخاصة في المادة (٣) من هذا القانون وأن يكون قد تم الأخذ في الاعتبار مشاريع وطنية انتاجية كمشاريع السدود في الواله وفي الموجب ومشاريع صناعيه واننا لنتساءل أيضاً حول ما اذا تضمنت الخطة برامج مناسبه لزيادة الدخول واحداث فرص عمل وفي اي القطاعات وما هو نصيب الفقراء من هذه البرامج التنموية وهنا يجدر الاشارة الى ما أكده قانون التخطيط من الأسس التي عليها تبنى فلسفة التخطيط :

١- الأيمان بكرامة الفرد وإتاحة الفرصة للمبادأة والنشاط الفردي مع المحافظة على المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يطغى أحدهما على الاخر .

٢- الإيمان بالقيم الإسلامية وخاصة ما يتعلق منها بالعدالة الاجتماعية ومنع تسلط رأس المال ومكافحة الاستغلال والاحتكار .

٣- الإيمان بوحدة الأمة العربية في الوطن العربي المتكامل اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً وثقافياً وسياسياً .

٤- الإيمان بأن نجاح برامج التنمية يعتمد على:

أ- وجود الإرادة لتنمية المجتمع .

ب- تبنى التنمية كهدف أساسي من اهداف الشعب الأردني .

جـ- تخصيص الموارد الماليه الكافيه لمشاريع التنمية .

د- تطوير الأجهزة الحكومية على اساس تطبيق عناصر الإدارة المدنية بين الحكومة والمجلس وأن يكون لمجلس النواب نظرته ورأيه ومشاركته في خطة التنمية التي تحدد المسارات والاتجاهات والمشاريع في المملكة لفترة لا تقل عن خمس سنوات وأن يطمئن المجلس انها جاءت منطلقة من الحرص على خدمة الوطن كاملاً ولرعاية القطاعات جميعها بعدالة تامة .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

صحيح أننا لا نطلب في بيان الحكومة أن يتم عرض تفصيلي عن المديونيه يشمل

مقدار الديون حسب كل نوع وكل مصدر والفوائد المترتبة ومقدار المبالغ المستحقة من كل قرض ورصيد كل قرض وما تعرض له كل قرض من جدوله او هيكله . . . الخ من هذه المعلومات التفصيلية غير انه صحيح ايضاً أن ما ورد في بيان الحكومة حول هذا الهّم الوطني الكبير إن هو الا إشارات عابره مختصرة ولا تفتح مجالاً للمشاركة بين الحكومة والمجلس في التصدي لهذه المشكلة الوطنية والتي هي العبء الأكبر على اقتصادنا الوطني . إن بيان الحكومة يجب أن يشتمل على النظرة الاستراتيجية والبرامج المقترحة للتصدي لعبء المديونية ويمكن بعد ذلك لمجلس النواب بذل الجهد المناسب والمكتمل مع الحكومة لأقرار البرامج المتفق عليها وحتى تكون القناعة بين السلطتين مشتركة بأنه تم اتخاذ البرامج المناسبة صوناً للمال العام وحفظاً لحقوق الوطن والمواطنين عموماً وبهذا يستطيع الجهد الأكبر أن يصل إلى قناعة المواطنين بأننا جميعاً حريصون فعلاً على معالجة هذا الهّم الكبير بكل السبل الصادقة الأمينة المخلصة والتي يكون عمادها العلم والمعرفة والإخلاص كعناصر أساسية في برامج معالجة هذا العبء الوطني الكبير . لقد ذكر بيان الحكومة أنه تم الأتفاق مع نادي لندن الذي يمثل البنوك التجارية الدائنة على اعادة هيكلة الديون المستحقة البالغة (٨٩٥) مليون دولار وان الحكومة ستقوم بتوقيع الاتفاق النهائي بهذا الشأن قبل نهاية هذا العام الحالي . وهنا لا بد من اثارة التساؤلات التالية : -

(١) ما هو الرصيد الفعلي لحجم المديونية حالياً وما هو مقدار المبالغ من قروض الدول ومقدار المبالغ قروض البنوك التجارية ؟

(٢) ما هو حجم القروض التي تمّ هيكلتها حتى الآن في كل حالة ؟ والشروط المطبقة للهيكلية .

(٣) ما هو حجم القروض التي تم شراؤها وشروط الشراء وهل هناك برامج لشراء قروض جديده اخرى وبسندات خزينة مثلاً او بغير ذلك ؟. نعود ونؤكد أن للتعاون والتنسيق بين الحكومة والمجلس هو ما يضمن جهداً مشتركاً متكاملاً وفاعلاً بإذن الله .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

أما في مجال القطاع الزراعي فلم نجد في بيان الحكومة ما يدل على الاهتمام الكافي والتوجه الملتزم لرعاية هذا القطاع وتحديداً في الأمور الأساسية التالية :

(١) ما زال المزارعون بانتظار انبثاق الاتحاد العام للمزارعين الى حيز الوجود ليكون هو الوثيقة والكيان الذي يدافع عن حقوق المزارعين وينسق نشاطاتهم ويكون في نفس الوقت خير عون في وضع نية الحكومة وبرنامجها ما يدل على ان انشاء الأتحاد العام للمزراعين قادم ومتى؟ !

(٢) يعلم الجميع أن رعاية المزارعين وصغار المزارعين بالذات وهم اغلب المزارعين في الاردن يتطلب اهتماماً خاصاً بمصدر يحصلون على قروض زراعية منه ولقد تبنّت الحكومات المتعاقبه قراراً بتوحيد مصادر الاقراض الزراعي ومنذ عام ١٩٨٩ في

مؤسسة الأقراض الزراعي وكانت هناك لجان قامت بالعمل وتمت الخطوات الأساسيه ورغم اختلاف وجهات النظر فقد تم حسم الموضوع في بداية العام الحالي لنقل ارصدة القروض الزراعية جميعاً الى مؤسسة الأقراض الزراعي غير ان هذه الحكومة قامت بإتخاذ قرار متسرع ودون النظر الى ما كانت وصلت اليه عمليه التوحيد فقررت دمج البنك التعاوني واغناء القروض من البنك بنسبة ٢٥٪ لمن يقوم بالتسديد كاملاً فكان قراراً متسرعاً أعاق توحيد مصادر الأقراض الزراعي ولم يستفد منه المزارعون المقترضون من المنظمة التعاونية لأنهم لا يستطيعون تسديد دفعة واحدة لا بل ظهر القرار كمعيار مزدوج بشموله قروض زراعية من جهة دون قروض زراعية من جهة اخرى وأربك المزارعين عموم ، لقد كانت مشكلة البنك التعاوني وما زالت مشكلة إدارية ومالية ولكنها تركت دون علاج مناسب من الجهة المختصة ولفترة طويلة ولم يكن صواباً أن يجيء حل مشكلة البنك من خلال دمجه بمؤسسة الإقراض الزراعي إن مانرجوه أن تؤكد الحكومة محدداً بأن توحيد مصادر الاقراض الزراعي في وفق ما توصلت إليه اللجان الوزارية والفنية المختصة هو الاجدر بالمتابعة والتنفيذ إن المهم هو استكمال العملية للتوحيد وفق الهيكلية التي تم التوصل إليها . وإننا لنتساءل أيضاً هل استطاع المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية الاستفادة فعلاً من الاعفاء الذي تقرر انني اقول انهم لم يستفيدوا ولعل في جواب الحكومة خلاف ذلك .

(٣) [illegible] بيان الحكومة اشارة الى دعم الانتاج الزراعي المحلي واننا لنتساءل فعلاً حول الأرقام الفعلية لمقدار الدعم للأنتاج المحلي وإذا كان ما يصرف لأعانة الأعلاف يندرج تحت هذا العنوان فإن الامر ليس كذلك ان ماتدفعه وزارة التموين من ثمن لمنتجي الحبوب لا يمثل إلا نسبة متواضعة من موازنة الدعم لدى هذه الوزارة والواقع ان الدعم للانتاج الزراعي مازال محدود للغاية . إن الدعم للانتاج الزراعي يجب أن يقع في موقعه المناسب وللمنتج مباشرة وحتى يكون له الأثر المرجو تحفيزاً لزيادة الانتاج من المحاصيل والمنتوجات المرغوبة وتقليل الإنتاج أو التوجه نحو الأنتاج من محاصيل أخرى وهنا لا بد ان يكون لوزارة الزراعة الدور الأساسي في اقتراح السياسات السعريه والدعم المناسب ولا نجد في بيان الحكومة أي ذكر لمثل هذا التوجه لإحداث تغييرات هيكلية مناسبة لتأمين مثل السياسة والبرامج . إننا نعلم أنه في دولة شقيقة مجاورة (سوريا) تقدم الحكومة بشراء الحبوب من المزارعين بأسعار تزيد بنسبة ٢٠٪ عن سعر الشراء الذي تدفعه وزارة التموين للمزارعين لدينا وهذا بالرغم من أن العكس هو الذي يجب ان يحدث لأننا نعاني كثيراً من ضعف زيادة في انتاج الحبوب بالنسبة الى الاكتفاء نعاني من زيادة في انتاج محاصيل أخرى مثل الخضروات. لقد كانت السياسة السعرية المناسبة في سوريا سبباً هاماً في وصولها بحمد الله الى ما يزيد على الاكتفاء الذاتي من انتاج الحبوب . وانه لمن المستغرب ان يسمى سعر شراء القمح بـ (١٤٠) دينار للطن وللشعير بـ (١٠٥) دينار للطن بأنه سعر مدعوم ؟ كما ان مثل هذا المنطلق لا يصمد أمام المقارنة مع كلفة الإنتاج التي يتحملها المزارع ، فالمزارع المسكين ورغم اتباعه الأساليب الحديثة

والتكنولوجيا والدوره الزراعية فإنه يتعرض لدورات إنتاجية وتفاوت كبير في الإنتاج وخاصة بسبب تفاوت سقوط الأمطار وبما ينعكس على زيادة في كلفة وحدة الإنتاج .

(٤) اننا نعلم أن التعاون والمنهج التعاوني ساهم كثيراً وفي بلدان كثيرة ومنها بالطبع اوروبا وأمريكا بحل الكثير من مشاكل القطاع الزراعي سواء في مجال توريد مستلزمات الإنتاج أو في مجال التسويق الزراعي ونحن نشعر بأهمية قطاع التعاون كمنهج هام في القطاع الزراعي ولذلك لا بد من اتخاذ الخطوات العاجلة الفاعلة لإنقاذ المنظمة التعاونية لتقوم بدورها الأساسي في رعاية وتشجيع الجمعيات التعاونية وفي القيام بتأمين مستلزمات الأنتاج كسوق مواز وعلى اساس البيع نقداً للمزارعين وللجمعيات التعاونية ودون ممارسة اي دور للإقراض .

ان الضرورة تقتضي مبادرة فوريه من الحكومة لمثل هذا التوجه واتخاذ الأجراءات المناسبة . واذا كنا لم نلمس شيئاً من هذا القبيل في بيان الحكومة فلعله يتم الاستدراك المناسب قريباً ان شاء الله .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

أشار بيان الحكومة الى احداث حقيبة وزارية للشؤون القانونية ومع ترحيبنا بهذه الخطوة غير أن الأجدر هو تنفيذ ما ورد في الميثاق الوطني الذي أكد ضرورة العمل على انشاء هيئة مستقلة وبموجب قانون خاص يناط بها مهمة التشريع وتحديث التشريعات وتقديرها احتراماً للسلطة القضائية وتطويرها لدورها في المجتمع الديمقراطي ودولة القانون .

وأما ديوان الرقابة والتفتيش الاداري فهو مؤسسة يجدر أن يكون انشاؤها بموجب قانون وليس بنظام ويكون مسؤولاً أمام مجلس الأمة مباشرة . وأننا لنتطلع الى ان تقوم الحكومة بالتعهد بأخذ المبادرة نحو إنشاء هيئة للتشريع ونحو اعداد قانون لديوان الرقابة .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

وفي مسيرة السلام فإننا مع الحرص الشديد والأكيد على أن يقوم هذا السلام على استرداد كامل الحقوق العربية ويضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة والمشروعه في وطنه فلسطين وإننا لنحيي حرص جلالة الملك المعظم على عودة القدس وارضها العربية الطهور لأصحابها الذين ورثوها عن اجدادهم وكذلك حرص جلالته على تشكيل هيئة عربية اسلامية يوكل اليها رعاية شؤون المقدسات الاسلامية في القدس الشريف تجميعاً لجهد المسؤولين ووضعهم امام مسؤوليتهم الدائمة للمحافظة على القدس والمقدسات وإلى الأبد ان شاء الله . إن الوصول إلى كامل الحقوق في حفظ المقدسات وفي الأرض وفي المياه والاثار الاقتصادية كل ذلك يتطلب أن يكون المجلس على اطلاع دائم فيما يجري بحثه والتفاوض بشأنه وبما يؤمن هذه الحقوق .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

ينبغي أن نشير بإهتمام وتأييد الى ما ورد في البيان الحكومة حول العلاقات العربية وتطويرها وتحسينها نحو الأفضل لهو امر حتمي مصيري واننا مع كل الخطوات الجادة لتحقيق التضامن العربي والمحاولات الجادة لتطوير عمل جامعة الدول العربية والتصدي والمبادرة للمطالبة بتعديل ميثاق الجامعة بما يكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون والتكامل ومع المحافظة على مؤسسات الجامعة العربية ودعمها ولتستمر فاعلة في أدائها وخاصة مجلس الوحدة الأقتصادية واتفاقية السوق العربية المشتركة .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

لقد توخيت وبكل الموضوعية وصدق الانتماء ومن منطلق المرتكزات الأساسية التي نؤمن بها جميعاً في عملنا أن استعرض واحلّل ما ورد في بيان الحكومة تجاه القضايا التي تتعلق مباشرة بمصالح الوطن والمواطنين وما يتعلق بانشاء الهيئات التي ترفد تعزيز سلطات القضاء والرقابة لتدعيم دولة القانون والعدالة . إنني أعتقد أنه من واجب الحكومة المبادرة الى اصلاحات هيكلية جاده لمعالجة القضايا التي استعرضناها ودعمنا ذلك بالأرقام والنظرة الموضوعية والحقائق البارزة . إن الحكومة في تقدّمها نحو التعاون الجاد مع المجلس سوف تجد في تقديري كل الاستعداد للتعاون الجاد لخدمة الوطن والمواطنين اننا ننتظر من الحكومة أن تلتزم بتقديم مشاريع القوانين اللازمة لمعالجة هذه القضايا والاصلاحات الهيكلية اللازمة وكذلك الالتزام ببرامج محددة تجاه كافة الامور الأخرى التي عرضناها :

١- مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين .

٢- مشروع قانون الصندوق الوطني للتكامل الاجتماعي .

٣- مشروع قانون هيئة التشريع .

٤- مشروع قانون ديوان الرقابة .

٥- مشروع قانون جديد لانتخاب مجلس النواب وأما الثقة بالحكومة فهي معلقة ومبنية على أساس رد الحكومة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد منصور بن طريف ، الكلمة الآن للسيد سعد السرور ، المتحدث الذي يليه هو السيد سليمان السعد .

السيد سعد هايل السرور :

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ثم الحمد لله

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

الزميلة والزملاء الأفاضل .

بادىء ذي بدء وباسم الذين شرفوني بتمثيلهم من ابناء شعبنا الاردني في بادية الشمال والذين اوصلوني الى هذا المنبر الكريم ، منبر الحرية والديمقراطية وامانة المسؤوليه ، اتقدم الى راعي الحرية والديمقراطية وأمين هذا البلد وأمانه بصادق الولاء وجميل العرفان الذي لا يرقى الى كريم مكارمه وحريص رعايته سعى على سيرة بني هاشم حما ، وبنى ، وضمد

جراحات اهله ، اختط لنا هذا النهج الهاشمي العربي الاسلامي ما انصفه منصف الا واعتز به، وما زاود عليه مزاود واستطاع ان يرمى الى مثله .

اتقدم باسمهم الى جلالة قائدنا الحسين حفظه الله ورعاه بعظيم الشكر وجزيل الامتنان اذ امر بإجراء الانتخابات النيابية الحرة النزيهة في وقتها المحدد برغم كل ما كان يدور حولنا من تسارع للأحداث واختلاط للأوراق ومراهنة العديد على تأجيلها ، إمّا ضيقاً بالديمقراطية ، أو املاً بتعزيز مواقع لا تتعزز الا بغيابها ، أو اجتهاد ابتعد تلمس حاجه الناس إليها . وما ارتفاع نسبة المقترعين عن نسبهم في الانتخابات التي سبقت الا تعبيراً عن ارادة هذا الشعب لدعم ذلك القرار الحكيم . عن نسبتهم في برغم كل البلبلة التي خلقها الحديث عن تأجيل موعد الانتخابات النيابية .

وأقدر الجهد الكبير الذي تم ، اعداداً وتنفيذاً لهذه الانتخابات التي كانت موضع اهتمام وتقدير واهتمام كافة ابناء الوطن العربي وغيرهم في هذا العالم من منطلق شغفهم بهذه الشعلة المضيئة ، وتعلقهم بأهداب الأمل الهاشمي العربي الديمقراطي . وما أقول هذا لقناعة شخصية أو لقناعتنا نحن ابناء الشعب الاردني فقط ، انما اسمحوا لي ان اقتبس من رسالة عربية وصلتني اخيراً لمناضل عربي عاش هموم هذه الأمة وراقب حدثنا الكبير الذي تم في ١١/٨ واعذروني عن ذكر الاسماء شخصيا وموقعاً . يقول العربي : (اهنىء الأردن بهذا الجمهور الناقد ذي الحس القومي والوطني الصادق الحساس لا بل المرهف في حساسيته الذي يستحقه الأردن ذو الشوكة القوميه الهاشمية والتي تجعل حجم وروده اكبر من ورود الدنيا كلها كما وتستحقه امتنا العربية لفعل قومي ليس بقادر على فعله غير الاردن وانني اعتبر نفسي وبغض النظر عن اي ولاء اقليمي كجزء من ارض وطن العروبة الظمأى للمستقبل المشرق الذي تنتظره من ابناء العروبة الغيارى على امتهم ووحدتها وكرامتها في الاردن .

اعتبر نفسي ناخباً اضم صوتي وبالفم الملآن الى اصواتكم لأنه لا ينفع إلا الصوت المسموع لا الصوت المقموع ، وتبقى قلوبنا كفراش يخفق فوق ثرى العروبة لينقل الحب في وردة (في مكان ما) الى ورود الأردن ، ابارك لأعضاء مجلس الأمة الاردني في بداية مرحلة جديدة من حياة الاردن الحضاري الصاعد الى ذرى المجد بأماني العرب ومحبتهم وأخص ، أماني الغياري على العروبة وليس غيرهم) . انتهى الاقتباس .

وليعذرني هذا العربي على نقل كنانة مشاعره لكنها مشاعر كل العرب الصادقين تجاه هذا النهج الديمقراطي الذي ارادته قيادة الاردن الهاشمية راسخاً مجذراً والذي كان ابناء الاردن في مستوى هذه الارادة ممارسة واقبالاً يدفعهم حرصهم على المشاركة في صنع قرارهم ومستقبل وطنهم يفسحون لتعدد الاراء المساحة العادلة لها جميعاً لا يضيقون ذرعاً بمن اختلف معهم في الرأي ، ولا يميزون من اتفق معهم بذلك . ضمن الحوار الوطني الصادق . وما هذا المجلس الكريم الا تعبيراً عن ارائهم ممثلاً لوجهات نظرهم ولتباين أو توافق ثقافاتهم السياسية في دولة تسودها سيادة القانون واحترام كرامة الانسان وحقوقه . وهو نتاج

ارادته .

امام هذا المنظور الذي حاولنا توضيحه انفاً بحجم الأمل الاردني والأمل العربي في هذه المسيرة الديمقراطية فإن المسؤولية عظيمة والتحدي كبير وعلينا حكومة ومجلس نواب وكافة مواقع المسؤولية الأخرى بسلطاتنا الثلاث ان نكون على مستوى تحمل هذه المسؤولية ومواجهة هذا التحدي ، لكي لا نفجع الناس بآمالهم وطموحاتهم لا قدر الله .

وأولى اولويات هذه المسؤوليات أن لا تتخذ هذه المسيرة صورة على أنها صراع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وقد كان لتصرفات وتصريحات البعض في هذه الحكومة الأثر الكبير في اظهار ذلك وكأنه حقيقة في محاولة لتكوين رأي عام بأن السلطة التشريعية قادمة لطرد التنفيذية والحلول مكانها والتغول عليها وسلبها صلاحياتها ، استباقاً لما قد تتعرض له من نقد حول ادائها وتصرفاتها انه ما من حكومة مهما كانت مثالية الا وستتعرض للنقد مادامت تعمل وأن الناس لا يمكن ان يتفقوا برأي واحد على اية قضية تبحث ، وأن من يسعى لتعاون السلطات (وهو امر محتوم ولا يمكن بغيره ان تسير القافلة) أقول من يسعى للذلك عليه أن لا يضيق ذرعاً بسماع آراء الأخرين مهما تناقضت مع رأيه . وفات ذكاء الحكومة ، وبها من احترم ذكائهم وفطنتهم ، بأنه لكي تقنع نواب الشعب بها ويقدرونها على تحمل المسؤولية عليها ان تقدم نفسها ببيان واضح يطرح تصورها لكافة قضايا الوطن المستقبلية يمكن ان ينصب عليه نقاش البرلمان الا ان بيانها جاء وكاله بعدد اسماء الوزارة في الدولة وهذا امر لاجديد فيه . وخلا من اية توجهات واضحة المعالم في كثير من القضايا التي يرتكبها الموظفون فلا يجد المرء ما يناقشه أمام ذلك البيان إلا سيرة الحكومة خلال ممارستها للحكم في الاشهر الماضية ، وهي سيرة لها وعليها الكثير الكثير آمل ان تستفيد الحكومة من كل ما قيل وسيقال في هذه المناقشة حفاظاً على تعاون السلطتين سوية الأداء .

وبرأيي أن المواقع القيادية تبنى على منظومة لها دعائم ثلاث الكفاءة المهنية ، والكفاءة الادارية ، والكفاءة المسلكية والخلقية لا يسمح باختلال اي منها لحفظ التوازن والاتزان القيادي وأنا ان افهم الكفاءه الشامله في الكفاءة المهنية او الادارية إذا تسير حد الكفاءة المهنية ام الكفاءة الادارية ، احتمال تطوير القدرات المهنية والادارية اثناء الأداء القيادي وارد لمن آراد ذلك لرفعها من مستوى الكفاية اي مستوى الكفاءه انما لايمكن بأي شكل من الأشكال التساهل بموضوع الكفاءه المسلكية والخلقية لأنه لايوجد لون رمادي في موضوع هذه الكفاءة . والحكم تواصل واستمرارية وتعاون بين سلطاته كافة ، أما اذا اعتقد البعض بأن تغيير الأشخاص في المواقع القياديه هو أمر مباشرة لتهديم ما بناه الذين سبقوا وعليه ان يبدأ ممارسته من هاتف السياره مثل أن يلج الخطوة الأولى الى موقع تسلمه للمسؤولية الجديدة ، وأنه اي الحكم صراع بين هذه السلطات فهذا قصور في الاداء الاداري والأداء المسلكي والخلقي . . واذا اعتقد احد في اي موقع قيادي ان ابناء هذا البلد في المواقع الادارية التي تتبع له ولائهم لأشخاص سبقوه وليس لمؤسساتهم وعليه أن يرهبهم ويجرب

عليهم ويشتت كفائتهم لينقلوا هذا الولاء له . . . فهذا ايضاً قصور وأيما قصور ، فولاء الجميع لهذا الوطن ، ولهذه القياده ، ولهذا الشرف وهي المنظومة التي تصنع التاريخ لاغيرها .

دولة الرئيس الزميله والزملاء الأفاضل.

ان سعينا نحو اللامركزيه ضمن عملية التطوير الأداري هو التوجه الصحيح الذي كنت قد طالبت به في وقفة شامخة من على هذا المنبر قبل اربع سنوات ، وتوجهت الحكومة السابقة لتطبيقه ضمن اليه مدروسه تأخذ كافة المعطيات لأسباب نجاحه قبل البدء بتطبيقه انما ولا باي شكل من الاشكال تستطيع وضع السقف لاي بناء قبل ان ترفع اعمدة هذا البناء . فقبل تطوير التشريعات وتحديثها وتلافي تعارضها مع الصلاحيات الممنوحه للفروع ، وقبل تطوير نظام وطني للمعلومات ليعطي صاحب القرار المعلومه الصحيحه ، وقبل تحسين ظروف الموظف المعيشية ووضع نظام حوافز للذلك ، وقبل ارساء مفاهيم وقواعد تنافسية وعادلة للتعيين ، وقبل بلورة اهداف محددة للتنمية وآلية للتنسيق بين اجهزة الدولة المعنية لخدمة هذه الاهداف وقبل تطوير الادارة المحلية ورفع كفائتها فان تطبيق اللامركزية ، تحفه كثير من الاخطار .

دولة الرئيس ،

الاقتصاد في بلدنا له ميزه خاصة ميزته الخاصة في سرعة تأثره بالمناخ السياسي والنفسي الذي يسود وهو مناخ يصنع في كثير من الأحيان خارج قدراتنا واحياناً كثيرة يصنعه اعلامنا الرسمي سلباً أم ايجاباً وقد تعرضنا الى مؤشرات سلبية نتيجة لتصريحات كان يمكن تلافيها ولا أريد هنا أن أدخل في تفاصيل قد تضعني في صف الذين ساهموا بذلك ، لكن قد تتاح الفرصة لمناقشتها مستقبلاً مع الحكومة . ولعل تراجع قوى السوق المالي خلال الاشهر الاخيرة عن ما تميز به من نشاط في العام الماضي والنصف الأول من هذا العام هي احدى هذه النتائج .

* وهنا استمع الجميع لأذان الظهر *

السيد سعد هايل السرور : دولة الرئيس الساده الزملاء :

تردد الحديث في كلام البعض في موضوع الأستثناءات في الجامعات وصورت على انها امتيازات لبعض ابناء الأردن دون غيرهم . وأنا هنا لست بصدد الرد على الزملاء لكنني أخشى أن تتخذ الحكومة توجهاً بهذا الأتجاه قبل دراسته عملياً . ان مخرجات التعليم الثانوي تعتمد على الظروف المحيطة بالمتلقي للتعليم بدأ من ظروف اسرته الأقتصاديه . والصحية والثقافية والبيئية ولهم الظروف التعليمية سواء المعلم ، والمدرسة بناءً ومحتوى، والاشراف التربوي . ومن واقع هذه الظروف في مناطق البادية والريف الأردني فأنني اقول لمن يطالبون بألغاء الامتيازات كما يسمونها أقول الأولى احقاق العدالة بين ابناء الأردن والعدالة في العملية التعليمية لاتبدأ في الجامعة انما تبدأ من الصف الأول الأبتدائي والسنوات التي تسبق ذلك ايضاً فإن حققتم العدالة بين أبناء الريف بدأ من هذه المرحلة مع ابنائنا في عمان والزرقاء واربد وغيرها من مدن

المملكة فلتذهب الفرصه لأبناء البادية والريف الأردني لدخول الجامعات الأردنية الا اذا رغبتم ابقائهم خارج أسوارها فهذا موضوع اخر . لا يمكن أن نقبله وسنقف في وجهه ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

دولة الرئيس الزملاء الافاضل .

هذه لمحات اقولها بهذه المناقشة : وساحتفظ بتطلعات ابناء دائرتي الانتخابية التي هي جزء من تطلعات ابناء الأردن كافة الى حين مناقشة موازنة الدولة فهناك الكثير عندهم مما يجب ان يقال ولنا كامل الثقة بأن بلدنا قادر على تحقيق تطلعات ابنائه وطموحاتهم .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد سعد هايل السرور ، الكلمة الآن للسيد سليمان السعد ، المتحدث الذي يليه الدكتور صالح ارشيدات .

السيد سليمان السعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن تبعهم بأحسان الى يوم الدين رضوانه وسلامه عليهم اجمعين وبعد : -

دولة الرئيس :

ايها الزملاء الكرام :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد : -

ايمانا مني بأن نائب الأمة هو الذي ينظر الى الامور جميعها بوعي دقيق وموضوعية شاملة وفكر ملتزم بثوابت الأمة والوطن ونظرة ثابتة خالية من الاثرة والانانية ، وتصفية الحسابات الشخصية ، فانني أعدكم ان تكون كلمتي هذه امامكم ، ونحن نناقش البيان الوزاري لهذه الحكومة ملتزما بهذا الخط ومحافظا على مناقشة هذا البيان كما جاء ، بعيدا عن المساس بكرامة الاشخاص ، لأننا قوم تربينا على الاسلام ، وتأدبنا بأدابه السمحة ، التي علمتنا معاني الأخوة واحترام الأخرين . فنقول وبالله التوفيق :

دولة الرئيس :

الأخوة الزملاء :

١- ركز البيان الوزاري في بدايته على دور الحكومة في اجراء الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثاني عشر في ظل قانون مؤقت اعطى لكل ناخب صوتا واحدا وجاء هذا القانون ، بعد ان حل مجلس النواب الحادي عشر قبل موعده المقرر ، وكان بإمكان هذه الحكومة ان تعرض هذا القانون على ذلك المجلس بعد استدعائه لدورة استثنائية قبل ان يحل مما يوحي بأن هذا القانون جاء في ذلك الوقت وبصوره متعمده لتحقيق اهداف خاصه يعلمها الجميع وهو تقليص حجم مشاركة الحركة الاسلامية في المجلس النيابي الحالي .

٢- لقد خلا بيان الحكومة من اي اشارة او تلميح او تصريح عن موقفها من السعي نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ، ونحن نعيش في دولة المملكة الاردنية الهاشمية التي تنص المادة الثانية من دستورها على ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام ، فأين موقف هذه

الحكومة من التشريع الاسلامي الرباني الذي جاء شاملاً لجميع نواحي الحياة ، والذي انذر الله عز وجل ، الامة شعوباً وأفراداً من مغبة الاعراض عن تطبيق هذه الشريعة لقوله تعالى : (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك ، فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وان كثيراً من الناس لفاسقون) اما حكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون . صدق الله العظيم .

والايدز من تحت هذه الأية ان يصيبهم ببعض ذنوبهم والفقر كذلك ، والمرض كذلك ، والبطالة كذلك ، والغش والخداع والحقد ، كله يندرج تحت هذه الآية ، فأعلم انما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم . فهل تلتزم الحكومة علانية بالسعي نحو تطبيق الشريعة الاسلامية وأنها لن تتقدم الى مجلس النواب بمشروع من مشاريع القوانين التي تريد تطبيقها الا اذا كان هذا المشروع يتلاءم والشريعة الاسلامية .

٣- وجاء في البيان الوزاري ان الحكومة قد اثبتت عملية الحياد وتوفير اجواء الحرية والمساواة اثناء فترة الانتخابات النيابية للمجلس الحالي ، مما أظهرها بمظهر النزاهة والعدل وأنها الاصدق تعبيرا عن الوحدة الوطنية . هكذا يقول البيان الوزاري .

وأنا لا اريد ان أسأل الحكومة عن صحة هذا الادعاء وخصوصا فيما يتعلق بعدم الكشف عن هوية خفافيش الليل الذين كانوا يوزعو المنشورات ضد اصحاب التيار الاسلامي بشكل خاص دون غيرهم ولكنني اريد جواب الحكومة عن سر سكوتها المطبق عن طائفة كبيرة من موظفي الدولة العاملين مع المرشحين وبعضهم من ذوي الوظائف الرفيعة والحساسة في المجتمع ، وفي نفس الوقت كانت قد ضربت حصارا على التيار الاسلامي وقامت بنقل بعض الموظفين من أعضاء حزب جبهة العمل الاسلامي ، الذين يعملون بهذا الحزب بموجب القانون والتعددية السياسية وحرية العمل الحزبي بعد انتهاء اعمالهم الرسمية ومنهم ما زال بعيدا عن موقعه الاصلي في الوظيفة ومشردا عن أهله وأولاده ، أو يعاني من مشقة السفر اليومي ، رغم ان دولة رئيس الوزراء قد امر باعادة هؤلاء الموظفين الى اماكن اعمالهم التي كانوا يشغلونها قبل اجراء التنقلات التعسفية بحقهم وكان امر دولته شفويا كما علمت ، ومع ذلك فانني اشكره على هذا القرار ، واطالبه بمتابعته لدى وزرائه لان الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل .

منهم الآن في وزارة الصحة موظف فني علاج في مستشفى جرش نقل موظف عادي الى مركز الرويشد يومياً يذهب الى مركز الرويشد ومن يشغل ذلك الموقع بدلاً منه في جرش اتحدى اذا كان وجد البديل وما زال وقد راجعت وزارة الصحة وراجعتً دولة رئيس الوزراء ولكنني لم اتلقى جواباً الى الآن ،وكذلك في غيرها من الوزارات نرجو ان يتابع هذا القرار .

٤- أما ما جاء في البيان الوزاري من العمل على ترسيخ مبادىء الديموقراطية المتمثلة في الحرية - في ظل القانون - والتمثيل النيابي المنتخب ، وتعدد السلطات الدستورية والفصل

بينها ، ومسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية واستقلال القضاء ، وأن الحكومة ستعمل بالتعاون مع مجلس النواب يداً بيد حتى تكون مسيرتنا الديموقراطية هذه بين السلطات في هذه المرحلة الدقيقة على الأقل ، وانا اقدر لهذه الحكومة شجاعتها في اتخاذ القرار ، وعلينا نحن النواب وقد سمانا سيد البلاد - خيرة الخيرة - ان نكثر عند الفزع ونقل عند الطمع .

٥- وفيما يتعلق بقضية السلام فإن البيان الوزاري جاء مباركا لخطوات المصالحة مع اعداء الامة والسلام وتسعى الحكومة بخطوات ثابتة نحو التطبيع بعد التوقيع ، ولذا فلن يكون غريبا علينا غداً ان نرى وفدا من الكنيست يزور هذا المجلس او نرى وفداً من العلماء الرسميين في هذا البلد يزور اليهود ويفتون بعد ذلك بفتوى التوحيد بين الاديان .

ولأنني من لواء جرش الحبيب فأول ما يتبادر الى أذهاننا هناك ان همل اليهود سينضمون الى همل العالم الوافدين الى مهرجان جرش ، فيزداد شبابنا الراقصون فساداً فوق هذا الفساد الذي رأيناه ويستمر الى طلوع الفجر في كل ليلة حتى كانت تطغى صيحاتهم على سماع مكبرات المساجد .

كما اريد ان اسمع جواب الحكومة فيما اذا امتدت مفاوضات التطبيع الى تغيير المناهج المدرسية في بلادنا بشكل لا يزعج اليهود لأنهم قد اعلنوا انزعاجهم الشديد من المناهج المدرسية المعمول بها حاليا والتي نراها نحن الآن قاصرة عن تربية الاجيال المجاهدة التي تحمل الدفاع عن الاوطان عبادة تتقرب بها الى الله عز وجل .

نعم شمعون بيرز ايها الاخوة يمتعض من المناهج الأردنية ونحن نراها الان قاصره لكن مع ذلك هو يمتعض فماذا يكون اذا جرى التطبيع وخصوصاً ان التطبيع يحاول ان يطغى على المناهج المدرسية فيلغى غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم مع اليهود وغير ذلك .

ولذا فإن موقفنا من هذه القضية محسوم، ولا يحتاج الى مساومة ، فالحكومة في واد ونحن والشعب ما لم يستفتى في واد ، ونقول لهذه الحكومة ولكل حكومة بعدها تسير على هذا المنهاج الاستسلامي ، اعملوا ما شئتم لنا اعمالنا ولكم اعمالكم لا حجة بيننا وبينكم ، الله يحكم بيننا واليه المصير .

٦- وبخصوص انجازات وخطة الحكومة في مجال التربية والتعليم فقد جاء البيان الوزاري مانصه : -

(ستواصل الحكومة السير في خطة التطوير التربوي التي بوشر بها منذ ست سنوات مع تأكيد دور التربية الفاعل في مرحلة التحول الديموقراطي والتركيز بشكل خاص على الابعاد النوعية ، ويشمل ذلك الارتقاء بمهنة التعليم اداء ومكانة ، وتطوير المناهج والكتب المدرسية مضمونا واخراجا وتوفير المرافق التربوية المختلفة) انتهى الاقتباس .

وأنا اريد ان أسأل الحكومة عن جدية تطبيق هذا الشعار فأقول :

أ- أين أنتم من فلسفة التربية والتعليم في اردن الحشد والرباط والتي تقوم على الايمان بالله وتثبيت القيم العليا للأمة العربية ، فهل

كان تطبيق الحكومة لهذه الفلسفة صحيحا ؟ وإذا كان الجواب نعم ؟ فلماذا كانت حصص التربية الاسلامية أقل من حصص اللغة الانجليزية ولماذا كانت حصص القران الكريم اقل نصيباً من حصص الموسيقى في مدارسنا ؟ انا اتحدى اذا كان ٨٠٪ من طلاب الجامعات يتقنون قراءة القران حتى ان احدهم عندما قرأ يس والقرآن الكريم ، قال يوس القرأن الحكيم هذا طالب جامعي .

ب- اين انتم من تطبيق ما التزمتم به في بيانكم الوزاري من توفير المرافق التربوية المختلفة والاستغناء عن الابنية المدرسية ، وتحسين مستوى الادارات التربوية ، وقد قامت الحكومة ممثلة في وزارة التربية والتعليم بعد الأعتذار من وزير التربية والتعليم استاذي الفاضل وله فضل علي ، بمصادرة مخصصات التبرعات المدرسية وهذا ما لا يعلمه الأخوه النواب هذا الكلام الذي سالقيه الآن علاوة على ما أخذته من التبرعات في بداية العام ونسبته ٣٥٪ من مجموع تبرعات كل مدرسة ، وجاءت مصادرة الوزارة لهذه المخصصات لا لتوزيعها على الطلبة الفقراء .

ولا لسد حاجات المدارس النائية الملحة، ولكنها صادرت هذه المبالغ المقدرة بحوالي (١٥٧) الف دينار لشراء سيارات للوزارة ، كان منها (٣٨) الف دينار من مخصصات مدارس اربد ، و (٦٥) الف دينار من مخصصات مدارس عمان و (٤٨) الف دينار من مخصصات مدارس الزرقاء و (١٨) الف دينار من مخصصات مدارس محافظة الطفيلة و (٢٥) الف دينار من مخصصات مدارس لواء جرش ، علما بان مجموع رصيد مدارس لواء جرش بلغ (٣٨) الف دينار فقط وبقي بعد المصادرة (١٣) الف دينار موزعة على (١٠٢) مدرسة وان هناك من المدارس في لواء جرش ما زالت مستأجرة وان بعضها يحتاج الى تغطيه نفقات القرطاسية والهاتف وآلات التصوير ولا يوجد لها ما تغطي به نفقاتها كما اسأل سؤالا اخر لا بد منه ؟ ما دامت وزارة التربية والتعليم تعلم ان هناك فائضا من التبرعات المدرسية، فلماذا لا يعفى الطلاب الفقراء في مدارسنا من كامل التبرعات المدرسية ان تقتصر على اعفاء ما نسبته ٢٠٪ من مجموع واردات تلك التبرعات مما جعل بعض العائلات أن تخرج اطفالها من مقاعد الدراسة في المرحلة الاساسية ، بسبب قلة ذات اليد .

٧- جاء في البيان الوزاري ما نصه : (تم اقرار وثيقة الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ وفق سياسة اقتصادية تعتمد على تفعيل مشاركة القطاع الخاص ورفع كفاءة القطاع العام) انتهى الاقتباس .

وجاء اقرار وثيقة الخطة الخمسية المشار اليها وصولا (كما يقول البيان الى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي والتقدم الثقافي والاجتماعي) حسب ما جاء في هذا البيان .

وأتساءل هنا : ما دور الحكومة في توزيع المخصصات المالية على المؤسسات الدينية ، في بلدنا والتي تؤثر ايجابا في تقدم هذا البلد اجتماعياً وثقافياً وروحياً . وما دور هذه الخطة في دعم المساجد والمساهمة في بنائها والى متى تبقى المساجد محرومة من المخصصات الحكومية اسوة بالمدارس والمراكز الصحية

حيث ما زالت المساجد في مملكتنا الاردنية الهاشمية تبنى عن طريق التبرعات الاهلية ، وكأننا لسنا في بلد ينتمي الى الاسلام ، فيقوم المسلمون كغيرهم من الطوائف الاسلامية في العالم ببناء مساجدهم ، ولكن تلك الطوائف لها الحرية في ادارة مساجدها اكثر من المسلمين في بلادنا هذه . ما دامت الحكومة لا تدفع ولا تبني المساجد فلتترك الحرية للناس دون التشديد والرقابة عليها .

٨- وجاء في البيان الوزاري للحكومة أنها قد واصلت جهودها للحد من مشكلة البطالة والفقر فقامت باتخاذ اجراءات متنوعه في هذا السبيل ومنها دعم صندوق المعونة الوطنية وتفعيل دور صندوق الزكاة ولجانه . ومع تقديري الشديد لما اتخذته هذه الحكومة من خطوات واجراءات الا أنها في رأيي غير كافية وانني اطلب من الحكومة موقفا محدداً واجابة شافية على الاسئلة التالية :

أ- هل تنوي الحكومة التقدم الى مجلس النواب بمشروع قانون الزامية الزكاة والذي التزمت به حكومة السيد مضر بدران امام مجلس النواب الحادي عشر ، وقد تم تشكيل لجنة لصياغة مشروع ذلك القانون وما زال ذلك المشروع في ادراج مكاتب ديوان التشريع ووزارة المالية الى الآن .

ب- هل تنوي الحكومة دعم صندوق الزكاة من مخصصات الدولة اسوة بصندوق المعونة الوطنية بينما يتم اقرار مشروع الزامية الزكاة المقترح وبذلك نكون قد انتهينا من ازمة البطالة وازمة الفقر معاً ، كما فعل السودان الشقيق وقد رأيت هذا بعيني اذ ان موازنة ديوان الزكاة هناك قد بلغت (٢٨١) مليون جنيه عام ١٩٩٠ م ، وقامت الحكومة السودانية بتوظيف خمسة الاف موظف وموظفة في ديوان الزكاة ولم تصرف لهم الحكومة فلسا واحدا على حساب الموازنة وانما كانت رواتبهم تصرف من ديوان الزكاة وتحت بند (العاملين عليها) لأن القرآن يقول هكذا .

وقبل ان اتي الى النقطة التالية اذكر اخواني كما سمعت ان هناك (٤) مليارات دينار هذه التي يتداول بها في الأردن ما عدا طبعاً المرصود ومن غير المتداول به وهذا علمه عند معالي وزير المالية (٤) مليارات دينار يعني زكاتها (١٠٠) مليون دينار هذا النقد فقط ما عدا عروض التجاره فما قولكم هناك قانون إلزامي في الزكاة هل يبقى فقير ؟ هل تبقى بطالة عندنا ؟ لا والله .

جـ- هل تنوي الحكومة رفع سوية المتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي لتحد من فقرهم المتزايد ، وزيادة رواتب الموظفين وكل العاملين في سلك الحكومة من مدنيين وعسكريين اسوة بزملائهم من موظفي السلك الدبلوماسي . وهل تنوي الحكومة رفع الدعم عن المواد الاساسية التي يحتاجها المواطنون والتي التزمت الحكومة بدعمها سابقاً .

٩- وقد خلا البيان الوزاري من العمل على اصلاح وسائلنا الاعلامية ولذا فاننا نطالب بتغيير البرامج الاذاعية والمتلفزة ، وزيادة البرامج الدينية التي تنشيء الانسان الصالح الذي يحفظ ويحافظ على استقرار هذا البلد ، وبعيداً عن الجنوح وتزيين الجرائم والفواحش في اعين

الشباب ولا ادري مدى استجابة الحكومة لمطلب بسيط حتى نشعر ولو مرة بأن مؤسسة الاذاعة والتلفزيون تحترم شعور المؤمنين بالله في هذا الوطن فتوقف بث الدعايات الفاسدة وتمتنع عن اظهار المرأة التي كرمها الله بمظهر لا يليق بها في الاعلان عن تسويق السلع التجارية حيث أصبحت المرأة تظهر بمظهر هابط هبوط تلك الدعايات .

كما نطالب الحكومة بأن تسمعنا الأذان حيا يذاع من خلال التلفاز لا ان يكتب اثناء الدعاية الهابطة وعلى الشاشة (حان الآن وقت اذان العشاء حسب التوقيت المحلي لمدينة عمان وما حولها احترموا شعور المؤمنين بالله احترموا شعور المسلمين ٩٥٪ اعلنوا الأذان مباشرة ويذاع من خلال التلفاز لا ان يقال خلال الدعاية الهابطة الفاسدة حان الآن وقت اذان العشاء) .

١٠- ولا يفوتني ان اشدد على ما جاء في البيان الوزاري من حرص الحكومة على تعميق أواصر المحبة والتعاون وتعزيز العلاقات بيننا وبين الدول العربية والاسلامية الشقيقة والعالم الحر المتحضر الى اسس من المحبة والاحترام المتبادل بين الدول والشعوب واشدد هنا على كلمة الاحترام المتبادل لان ما نراه غير ما نسمعه ، اما بخصوص مطالب لواء جرش .

فأنني اشدد على ما جاء في بيان اخي النائب مفلح الرحيمي فأقول لأخواني في المجلس الكريم لنا عدة مطالب في لواء جرش واختصرها الآن فيما يلي : -

١- ترفيع لواء جرش الى محافظة وتقسيم مناطقها الواسعة الى اقضية ونواحي .

٢- الاسراع في انجاز طريق عمان - جرش الذي ازهق ارواح المواطنين .

٣- بناء مستشفى حديث في لواء جرش .

٤- الايعاز الى الصناديق التطوعية بأيصال خدماتها الى لواء جرش . لأنها لم تعد تصل الى كافة المناطق وخصوصاً في قرى بني حسن والمخيمات .

٥- تحسين وضع المخيمات في لواء جرش التي اصبحت في حالة يرثى لها ، فهي تشكو من قلة الخدمات وارجو من الحكومة ان تزور مخيم سوف ومخيم جرش في فصل الشتاء لترى احوال اولئك الموطنين يظهر في فصل الشتاء وتشكو من البطالة والفقر ويظهر هذا جلياً في مخيم غزه مخيم غزه لا يتمتعون بالجنسية الأردنية يا أخوان ولذلك صندوق المعونة الوطنية لا يوصل اليهم خدماته لأنهم ليسوا اردنيون . لكن نقول يجب تطوير والغاء هذه المادة فكل انسان يوجد في هذا الوطن وفقير يجب ان تناله المساعدة وابناء مخيم غزه يشكون من البطالة والفقر وهناك امراض السّل بدأت تنتشر فيهم وعلاوة على سوء المجاري والرائحة التي تزكم الأنوف في فصل الصيف عندما يمر انسان من مخيم جرش ومخيم غزه تظهر هذه جلياً وهذا يوجب على الحكومة ان تتحرك وبسرعة لأصلاح وضع المخيمات لذا وبعد كل هذا فأنني اسأل ألله سبحانه وتعالى ان يحفظ هذا الوطن من كل سوء وان يجعلنا جميعاً جند اوفياء لرسالة النبي العربي الهاشمي وان ينصر الله بنا جميعاً هذه الأمة انه على كل شيء قدير ، والسلام عليكم ورحمة الله

وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد سليمان السعد الكلمة الآن للدكتور صالح ارشيدات ، المتحدث الذي يليه الدكتور نزيه عمارين والسيد محمود هويمل وراءه .

الدكتور صالح ارشيدات :

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

وهذا يشمل النائبة الزميله توجان فيصل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

أستهل خطابي هذا بأن أتوجه بالشكر العميق لشعبنا الأردني العظيم والذي ساهم بكل حرية ومسؤولية واهتمام بإيصال ممثليه الحقيقين الى قبة البرلمان ليكونوا ضميره الحي ونبضه ، وخير معبر عن شرعية امالهم وهمومهم وتطلعاتهم .

كما أتوجه بالشكر الجزيل الى جلالة الملك الحسين راعي مسيرتنا الاردنية على دعمه المتواصل الدؤوب لمسيرة الديمقراطية .

ولعل اجتماع ممثلي الشعب هنا في مجلسنا الثاني عشر ما هو إلا تعبير واضح على انتصار المسيرة الديموقراطية التي أصبحت خيار الأردن الأكيد لبناء مجتمع الحاضر والمستقبل . فقد شكلت الانتخابات النيابية العامة والتي أفرزت هذا المجلس الكريم اختباراً عملياً لجدية استمرارية خيارنا الديمقراطي الأردني ، ومهما كانت تلك الملاحظات والانتقادات على سير هذه العملية منذ بدايتها وحتى نهايتها فإن اجراء الانتخابات في موعدها بمشاركة مختلف الوان الطيف السياسي الحزبي الأردني ، شكلت اشارة واضحة على عمق التزام بلدنا بالديمقراطية .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

اننا نقول للذين لا زالوا يشككون بأن المرحلة الديمقراطية هي مرحلة مؤقتة حتى يتخطى الأردن صعوباته الأقتصادية ، نقول لهم أن الخيار الديمقراطي لا رجعة عنه وأنه سيتعمق باستمرار فقد أصبح من سمات العصر القادم وهو نظام وطريقة حياة لتحقيق الصالح العام ، وقد راقبنا وراقب شعبنا بكل اهتمام وتقدير الانجازات العديدة التي تمت خلال الأربع سنوات الماضية فيما يخص ترسيخ المسيرة الديمقراطية وبناء جميع أركانها وركائزها الثلاث : المؤسسية والمنهجية والسلوكية ، وذلك من خلال الممارسات التي رسخها مجلس النواب والقوانين والتشريعات التي أقرها والتي تضمنت قوانين الحريات العامة والأحزاب والمطبوعات واعادة تفعيل مواد الدستور الأردني بعد الغاء الأحكام العرفية .

إن هذه الانجازات جميعها هي سياسية لبناء دولة عصرية اساسها الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً ولأن الديمقراطية في العالم كله تعبير عن نهج وطريقة حياة فإن لهذه الديمقراطية تقاليد وأعراف وأصول متفق عليها ، منها على سبيل المثال أن الحكومات التي تشرف على الانتخابات تكون في الغالب هي حكومة

انتقالية تتخلى عن المسؤولية بمجرد الانتهاء من هذه المهمة ، وقد يطلب من رئيسها اعادة تشكيلها إذا توافق ذلك مع نتائج الانتخابات العامة ، إذا أن الهدف الحقيقي لأية انتخابات هو المجيء بحكومه وفقاً لنتائجها ، ولو قيمنا نتائج الانتخابات لدينا لوجدنا مثلاً أن أغلبية مجلس النواب الحالي هي من التيار الوسطي فكان من الأجدر برئيس الحكومة المكلف من قبل جلالة الملك الحسين أن يتصل ويحاور ويشاور هذه الأغلبية الوسطية ، والتي تشكل فعلاً وحسب الاحصائيات الواقعية ٦٠٪ من مجلس النواب . كما أن مشاركة نواب منتخبين في اية حكومة لا يشكل اختراقاً لمبدأ الفصل بين السلطات ، بل ان التقاليد والاعراف الديمقراطية البرلمانية تتطلب مشاركة ممثلي الشعب في الحكومة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

كلنا ندرك المعاني السامية التي حملها خطاب العرش السامي حين حملنا امانة العمل من اجل ان تكون مسيرتنا الديمقراطية النموذج الذي ترضى به الامة وترى فيه منارة تهتدي بهديها .

وتأكيدا لهذه المسؤولية الوطنية فإننا كنواب للشعب نؤمن فعلاً بالمسيرة الديمقراطية كاسلوب للحكم ، نؤكد بأننا ننطلق في تقييمنا للحكومة ، اية حكومة من منطلق اننا شركاء واطراف فريق عمل واحد يعمل من اجل مصلحة الوطن ونتطلع الى ترسيخ المؤسسية بالتعاون ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ضمن علاقة تسودها اجواء الثقة والاحترام وتكامل الادوار والمسؤوليات بما يضمن التواصل بين الحكم والشعب .

كما اننا ننطلق في تقييمنا لأي رئيس حكومة من حكمنا على منهجه في العمل والتفكير ودوره السياسي ومقدار قربه من الديمقراطية ورغبته في التعاون معنا كممثلين للشعب على اساس موضوعي غير خاضع للاعتبارات الشخصية .

وفي هذا السياق فقد استقبلنا وزملائي في التجمع النيابي الديمقراطي رغبة رئيس الوزراء المعلنة الالتقاء بالكتل النيابية بمزيد من التقدير والتفاؤل ايمانا منا بأن هذا التقليد (والذي كرسه ثلاثة رؤوساء حكومات سابقة مع مجلس النواب السابق) . بأن هذا تقليد .

ما هو الا تعبير وتأكيد واضح على احترام ضرورة التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلى فهم حقيقي لدور ممثلي الشعب ضمن العملية والديمقراطية . وللاسف فإن لقاءات دولة رئيس الوزراء مع جميع الكتل البرلمانية لم يأتي في سياق التشاور المباشر معهم حول الحكومة وحول امكانية العمل المشترك في المرحلة القادمة ، وقد فوجئت جميع الكتل النيابية بان التعديل الوزاري قد تم دون التشاور مع احد مما ترك اثر سلبيا لدى الجميع بأن الرئيس المكلف لا يرغب بالتعاون مع ممثلي الشعب – ولربما في بعض القضايا التي يراها دولة الرئيس هامة في حينه .

وفي هذا السياق ايضاً ارجو ان اوضح بأن معظم اعضاء التجمع النيابي الديمقراطي والذي انتسب اليه كانوا قد عبروا وخلال لقائهم مع دولة رئيس الوزراء عن رغبتهم

واستعدادهم بالتعاون مع رئيس الحكومة لإنجاح مهمته وتمنوا عليه اعادة تشكيل الحكومة من جديد والدخول على المجلس بحكومة جديدة وبيان وزاري جديد ، كما تمنى التجمع الديمقراطي على رئيس الحكومة التشاور مع جميع الكتل البرلمانية الاخرى والنواب المستقلين .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

لئن جرت العادة وفي حالة طلب الثقة لاي حكومة بان تكون الحكومة جديدة غير مجربة ويجري تقييمها من خلال بيانها الوزاري ومن خلال طاقمها الوزاري وبالنسبة لحكومة الرئيس المجالي فهي حكومة مجربة ، فهي حكومة قديمة جديدة ولو أردت ان اقيم ادائها تأسيساً على تاريخها الماضي فإن لها وان عليها .

ولعلي أبدأ بما يسجل لها ايجابياً وهو اجراؤها الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري ومن ثم تصديها لمهمة السلام والمفاوضات السلمية بروح وطنية وجرأة عالية اما ما يسجل عليها .

أننا نحسب على رئيس الحكومة بأنه اوصى بحل مجلس النواب السابق دون ابداء الاسباب الامر الذي لا زال يشكل علامة استفهام لدى اعضاء مجلسنا هذا وهذا يقتضي من رئيس الحكومة تفسيرا لهذا الموضوع .

واننا نحسب ايضاً على الحكومة بأنها ذات لون سياسي حزبي واحد ، ونحن مع مشاركة الاحزاب في الحكومة لكن ليكن ذلك من خلال افرازات العملية الديمقراطية المشروعة وبصورة عادلة تنسجم مع مفهوم التعددية السياسية .

اننا نحسب على الحكومة بأنها قامت باجراء تعيينات رئيسة كثيرة ذات لون واحد خلال الستة اشهر الماضية رافقتها احالات تعسفية على التقاعد بدون مبرر واخص بالذكر ما جرى في دائرة المطبوعات وفي الخارجية وفي عدة دوائر وتنقلات لبعض كبار الموظفين المعروفين بالكفاءة والنزاهة بسبب مزاجيات بعض الوزراء كما حدث في وزارة الأشغال العامة . . . ونتساءل هنا ، هل سيستمر ذلك ايضاً ؟

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

كنا نتمنى أن تتقدم الحكومة ببرنامجها الوزاري مفصلاً ومتصلاً بالمستقبل برنامج يحاول الاجابة على حزمة من الاسئلة المطروحة على الساحة الداخلية والخارجية لعلي اذكر منها ما يلي :

ما هي سياسة الحكومة الحالية اتجاه التعليم العالي بعد ان زاد عدد الجامعات الرسمية والاهلية وبعد أن أعلنت الحكومة عن نيتها الى اغلاق كليات المجتمع ، وهل يوجد لدى الحكومة خطة لتطوير التعليم المهني والاكاديمي وربطه بمتطلبات السوق الاردني والتعامل ايضاً مع مشكلة طوابير الجامعيين العاطلين عن العمل .

ثم ما هي سياسة الحكومة الحالية اتجاه العمالة المتزايده الوافدة المتزايدة وخصوصاً في

قطاع الزراعة وقطاع الاسكان والانشاءات ، وهل يوجد لدى الحكومة برنامجاً طويل الامد لاحلال العمالة الاردنية مكان العمالة الوافدة ! وما هي سياسة الحكومة في تحديد الحد الأدنى للأجور.

ثم ما هي سياسة الحكومة الزراعية بعد ان تعثر هذا القطاع الهام وفقد بعده الاستراتيجي كرافدٍ اساسي للأقتصاد الوطني، ومستقبل اساسي للعمالة والتشغيل .

وهل عجزت جميع الحكومات المتعاقبة في وضع سياسة زراعية واضحة تحقق لهذا القطاع بعض الاستقرار .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

مع معرفتي الكاملة بالاعباء الاقتصادية المتراكمة والمتمثلة بالدين الاجنبي الا اننا نطالب الحكومة بأن يكون التزامنا ببرنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي مستنداً الى شروط اردنية وطنية تأخذ بالحسبان الاثار الاجتماعية للسياسات المعتمدة ، ويشمل ذلك الاستمرار في دعم المواد الاساسية . والتعليم والصحة ومستلزمات الحياة الأولية .

كما اطالب الحكومة بالتوسع في الاعفاءات الضريبية للمشاريع الجديدة وتوجيه الاستثمارات الجديدة الى المحافظات والمناطق النائية .

واطالب الحكومة بإعادة النظر في العبء الضريبي المفروض على المواطن من خلال اجراء اصلاح ضريبي شامل لقانون الدخل وقانون الجمارك .

واطالب الحكومة بدعم قطاع التربية والتعليم واعطاء المعلم علاوة "مهنة التدريس" اسوة بالمهن الاخرى ، كما اطالب الحكومة بإعادة النظر في رواتب المتقاعدين وتقديم الدعم المناسب لمشاريع الاسكان الخاصة بهم .

واطالب الحكومة بدعم قطاع الانشاءات الاردني احد اعمدة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال اعادة النظر في التشريعات والعقود المعمول بها .

واطالب الحكومة باخراج قانون نقابة المعلمين وقانون نقابة المزارعين وقانون الفنانين الى حيز الوجود .

واطالب الحكومة بعدم الغاء كليات المجتمع الحكومية بل دعمها وتطويرها الى كليات مهنية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة .

واطالب الحكومة بتسهيل عودة جميع المفصولين سياسياً عن العمل الى وظائفهم لا زال جزءاً كبيراً من هؤلاء لم يعد الى وظائفهم

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

لقد ورد في بيان الحكومة وفي مجال التربية والتعليم تأكيد على دور المدرسة كوحدة للتطوير التربوي وخلية فاعلة في مجتمعها المحلي .

انني ومع ايماني الكامل بهذه المقولة الا أن ما نراه على أرض الواقع في كثير من

مدارسنا الجديدة غير المستأجرة لا يمكن ان يحقق هذه المقولة بسبب افتقار معظم مدارسنا الى الخدمات الاساسية والى الصيانة الدورية بسبب عدم وجود المخصصات اللازمة ، واطالب الحكومة الاهتمام بالمرافق التربوية المختلفة نظراً لاهميتها في تحقيق خطة التطوير التربوي . ويجب أن لايقتصر مقياس نجاحنا على الكم ايضاً في مدارسنا ، بل يتعدى ذلك على الكيف والنوعية في التعليم ونتائجه .

وبالنسبة الى الرياضة والشباب فإني اثمن عالياً الدعم المعنوي الذي تقوم به الحكومة اتجاه الحركة الرياضية والشبابية وأدعو الحكومة الى ضرورة استمرارها بتقديم الدعم المادي بصورة اكبر لدعم الاندية الرياضية في مختلف مناطق المملكة واستكمال البنية التحتية لمنشأتنا الرياضية وخصوصاً المجمع الرياضي الجديد في الزرقاء مدينة الزرقاء الرياضية ومجمع شرق عمان الرياضي ، كما اطالب الحكومة بتوفير الدعم اللازم للجنة الوطنية العليا للعمل التطوعي وتبني مشاريعها التربوية الوطنية . وأمل ان تستطيع هذه الحكومة الاستمرار في سياسة الحكومة السابقة في تحقيق التوازن بين الرياضة للجميع وبين الرياضة التنافسية .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

ان الحديث عن الوحدة الوطنية من خلال المناسبات المتعددة سيبقى شعاراً براقاً لا جذور له على الارض ، ولتعميق هذا المفهوم لا بد من ممارسته بالفعل من خلال تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً ويتعمق هذا من خلال بناء دولة المؤسسات وبلورة مفهوم دولة القانون باعتباره الضامن لحقوق الانسان والكافل لأمنه .

وأدعو الحكومة الى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتكريس مساواتها بالرجل دستورياً وقانونياً لتمكينها من اخذ موقعها في الادارة العليا والمواقع القيادية .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

ان ما أصاب الامة العربية من تفكك وانحسار أدى إلى ازدياد الهجمة على حقوقها ومكتسباتها وادى الى تهميش دورها القومي البارز ، ان اعادة اللحمة الى الصف العربي اصبحت من الضرورات الوطنية ونثمن عالياً الدور الاردني الداعم لاعادة التضامن العربي ونطالب الحكومة العمل على الاستمرار في دعم القضايا العربية وخصوصاً فيما يتعلق برفع الحصار عن شعب العراق البطل .

وبالنسبة لعملية السلام فاننا نؤكد حرصنا على السلام العادل الشامل المشرف الذي تقبل به الاجيال القادمة ، سلام يستند على الثوابت القومية والوطنية ، ويضمن للشعب الفلسطيني السيادة على ارضه واستعادة حقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة على ارضه كما يضمن لجميع الدول العربية وفي مقدمتها بلدنا الاردن حقوقها المشروعة ، وفي هذا السياق فاني اجد من الضروري أن اشير الى مطالب شعبنا بضرورة التنسيق الدائم بين الحكومة الاردنية ومنظمة

التحرير الفلسطينية لبحث كافة القضايا الوطنية التي تهم الطرفين ، هذا التنسيق الذي يجب ان يسوده روح الجدية الايجابية والثقة المتبادلة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

اننا على قناعة تامة بأن المرحلة القادمة هي مرحلة التحديات الكبرى وخصوصا بعد عملية السلام المتسارعة ، هذه المرحلة تتطلب منا جميعاً كشعب وحكومة ومجلس نواب أن نكون على مستوى هذه التحديات الكبرى ، ويتطلب هذا من السلطة التنفيذية بالذات مسؤوليات أكبر بالتعاون مع قضايا الوطن المختلفة بسوية عالية من العدالة والنزاهة والامانة والمسؤولية والتنسيق والتشاور مع مجلس النواب ممثل الشعب وذلك الفريق الواحد .

وسأحدد موقفي من موضوع الثقة بهذه الحكومة على ضوء اجابة دولة رئيس الوزراء على القضايا المختلفة التي طرحها ممثلي الشعب ومدى التزام هذه الحكومة مع هذه الطروحات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور صالح ارشيدات ، الكلمة الأن للدكتور نزيه عمارين والمتحدث الذي يليه السيد محمود الهويمل .

الدكتور نزيه عمارين :

دولة السيد رئيس مجلس النواب

الاخت والاخوة النواب المحترمين

انني من معشر المستقلين الوطنيين ولسان حالي يقول رضينا بالحسين قائداً ومعلماً والاردن وطناً والتعددية المسؤوله والديمقراطية منهجاً وساحة واسعة وآمنه لكل مواطن صالح غيور ونحن لسنا ضد اي حزب . . . ولكننا مع كل جهدٍ مخلص صادق لأننا دوماً مع الوطن وضد ما نراه من ممارسات خاطئه لاي كان ترمي الى الاستئثار بالسلطه او المس بأمن الوطن وسلامة وحدته المقدسة ومكتسباته .

وما نريده من الحكومة ان تكون حكومة وطنية مستقلة ، نشاركها الشعور الذي نكنه لجلالة الملك المفدى حفظه الله . . . فهو ملك الجميع وملاذ الجميع . . . وهذا ما نريده لحكومة جلالة الملك ان تكون حكومة الجميع وملاذ الجميع .

دولة الرئيس ، الأخوة الزملاء :

اولاً : لقد كنا نتمنى على حكومة دولة الدكتور عبد السلام المجالي وكفايته وخدمته وتفانيه والذي نكن لشخصه الاحترام والتقدير كنا نتمنى ان تتقدم لنا ببيان حكومي يبين لنا الآلية المفصلة لتنفيذ وترجمة ما جاء في خطاب العرش السامي من مرتكزات وتطلعات للمرحلة القادمة الا انها لم تستجيب لهذه الرغبة متجاهلة تطلعات المجلس القائم ، ومرتكبة بذلك مخالفة دستورية متجاهلة تطلعات المجلس القائم ، ومرتكبة بذلك مخالفة دستورية سيما وان هذه الحكومة عاصرت مجلسين اثنين ، وقامت بحل احدهما قصراً قبل انهاء مدته الدستوريه ، مخالفة الأعراف الديمقراطية التي نعيش ومهددة بذلك سلامة حياتنا السياسية وسلامة مسيرتنا الديمقراطية والتي بتنا نفاخر بها دول المنطقة والعالم .

ان المسؤولية الملقاة على عاتق هذا المجلس الكريم كبيرة جداً ولا بد له من الوقوف على مجريات الاحداث والاطلاع على ما يرسم ويدور ، وكذلك المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة المكلفة لا تقل اهمية كان بودنا رغم ما يربطنا بشخص رئيسها واعضائها الكثير من روابط الصداقة والاحترام والتقدير ، كان بودنا ان روعي في تشكيلها شمولية التمثيل لكافة اطياف الوطن السياسية ليتحمل الجميع حجم المسؤولية الكبير وتكون بذلك حقاً حكومة وطنية ذات قاعدة عريضه تتناسب مع ظروف الوطن الراهنة ويراعى في تشكيلها التخصصات والكفاءة والخبرة اذ لا يعقل ان يكلف طبيباً بعمل وزارة الاشغال ، وقاضياً عريقاً بعمل وزارة النقل ، وتربوياً مخضرماً بعمل وزارة البلديات .

دولة الرئيس

حضرات النواب

موضوع هام وخطير وهو قديم جديد اقول قديم جديد يثير قلق الشارع الاردني الا وهو محاباة الحكومة لبعض مراكز القوى . . . بما في ذلك التعيينات والاحالات والتنقلات شاملة المواقع الادارية المتقدمة في الدولة وبالتالي تسييسها وتجييرها وتسخيرها لصالح طيف ما .

ان هذا النهج الخطير جداً هو تكريس صارخ لنظام الشللية وابراز مراكز القوى وما هو الا بؤرة للفساد الاداري ولا يمكن السكوت عليه وتمريره . . .

لأنه بهذا يصبح الولاء لا للقانون ولا للنظام ولا للدولة وانما لمراكز القوى المصطنعة وما نسميه بالشللية . . . ويصبح المواطن أسيراً لمثل هذه البؤر الفسادية لاحول له ولا قوه . . . يقف امامها ديوان الخدمة المدنية حائراً مشلولاً . . . حيث لم تعد الخبره ولا الكفاءة العملية والخلقية هي الأساس الذي يعول عليه في انتقاء الموظفين وترقيتهم . . .

واصبح الولاء لا للدولة والنظام وانما لهذه الشله او تلك ، وتحت هذا الفهم الخطير الذي حطم كل القواعد والمرتكزات الادارية السلمية . . . تمكنت هذه المراكز من الاستثناءات في التعيين والتمكن والنقل والترفيع والترميج . . . وخسر الوطن كفاءات مشهوداً لها . . . ولأن ولائها كان للوطن والنظام وليس لهذه المراكز . . . وللانصاف ان ما نشاهده ونلمسه اليوم ليس جديداً وقد عشناه ايضاً ابان الحكومات المتعاقبة . . . وكان ملاك ورجالات التربية والتعليم المشهود لهم بالكفاءة والاخلاص والولاء احدى ضحايا صراع مراكز القوى الخفية على حساب مصلحة الوطن .

والمطلوب دعم ديوان الرقابة والتفتيش وتفعيل دوره بلجنة برلمانية تسمى لجنة الرقابة والتفتيش يكون عملها رديفاً وداعماً لعمل الديوان ، تمده بالجرأة والحصانة الكافية كي يتمكن من الاستفسار والتدقيق والتحقيق في جميع التعيينات والتنقلات وضمان العدالة وحماية مسيرتنا الديمقراطية .

وبذلك نكون حقاً كما اراد لنا الحسين خيرة الخيرة نرفع راية الوطن ونؤمن بالسلطة التشريعية حصناً منيعاً يحمي حقوق الوطن والمواطن ويحافظ على امنه واستقراره .

دولة الرئيس

الأخت والأخوان المحترمين

لقد وصلنا بفضل حنكة ودراية وتوجيه باني نهضة هذا الوطن وجهود المخلصين من ابنائه الى ما نحن عليه من تقدم وازدهار وامن واستقرار . . . تتوج هذا كله بالديمقراطية التي نعيش الآن ظلالها . . . ولكن امام هذه الانجازات العظمى تحديات كبيره واخطار جسيمة داخلية وخارجية والسؤال هنا اين الحلول المفترضه على الجبهة الداخلية كي نقوم بدورنا بدراستها ومناقشتها واقرارها والدفاع عنها بدلاً من ان نقرأ بالصحف اليومية عن محاولات مبعثرة من الوزارة او تلك المؤسسة لحلول آنية سطحية وهلاميه وليست جذريه فنترك هذه المشكلات الصغيرة تتنامى وتكبر وتتراكم من حكومة الى اخرى الى ان ينتج عنها ازمات اجتماعية خانقة يعجز عن مواجهتها اية حكومة كانت . . . نعم هناك معاناة شديدة لا بل توتر اجتماعي المواطنون ايها الاخوة يشكون من ارتفاع الاسعار الذي بات لا يطاق ماذا نقول لهم ؟ أن هناك نية لرفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الاساسية وانتظروا المزيد من الارتفاع والمواطنون يشكون من الضرائب الباهضة هل هناك نية للتخفيف عن كاهل المواطن ووضع حد لابتزاز وجود بعض موظفي الضريبة ، المواطنون يشكون من عدم تكافؤ الفرص ... هل ننصحهم بالالتحاق باحدى مراكز القوى المتنفذه على ساحة الوطن.

المواطنون يشكون بأن مناطقهم منسية واخرى محرومة . المواطنون يشكون من البطالة المقنعة ، والتي لا تقل خطورة عن البطالة الحقيقية التي باتت متفشية في مجتمعنا واصبحت تشكل خطراً أمنياً واجتماعياً

دولة الرئيس :

الاخت ، الاخوة النواب المحترمين

اننا نطالب الحكومة بمايلي :-

- مشروع قانون التأمين الصحي الشامل والذي بات ضرورة وطنية ملحه ، تمهيداً لمناقشته وإقراره وتنفيذه .

- تعديل قانون مزاولة مهنة الصيدلة والذي روعيت فيه آنذاك مصلحة فئة قليلة جداً من الصيادلة القدامى مما ساعد على احتكار هذه المهنة الهامة من قبلهم وادت بالتالي الى تفشي البطالة الحقيقية والمقنعة للمئات من ابناء هذه المهنة .

- مشروع قانون نقابة الفنانين الاردنيين :- يرعى شؤون الفنانين ويحافظ على حقوقهم ويرفد هذا القطاع المنتج المبدع بالاهتمام والدعم الذي يستحق .. بعد ان شق طريقه واثبت حضوره المميز على ساحة الوطن وخارجه بعصاميته وإصراره وعناده ومحدودية امكاناته وما زلنا في مجال الحركة الفكرية والفنية ؟.. اتساءل هنا أين موقفنا وموقف الحكومة من الكتاب والادباء الاردنيين الذين يعيشون ضائقة مالية خانقه ، هذه الفئه الواعية المبدعة والواعدة والمطلوب ان يكون هناك خطة وطنية شاملة لدراسة اوضاعهم وحماية مستقبلهم ومستقبل اولادهم وضمان العيش الكريم لهم .

في مجال القطاع الزراعي : -

- اعفاء صغار المزارعين من فوائد ديونهم وجدولتها ان امكن .

- توفير العلاجات والسماد والبذور المحسنة بأسعار محدودة ومقبوله وتأمينها عن طريق مؤسسة الاقراض الزراعي لمنع احتكارها.

- ومن ثم ضمان تسويق فائض الانتاج بشكل مدروس ليكون رافداً اقتصادياً هاماً للوطن والمزارع .

- انشاء نقابة للمعلمين حيث ان التعليم مهنة كسائر المهن ومن العدالة ان تكون لهم نقابة مهنية تسهم في تطور العملية التربوية وفي حل العديد من المشكلات التي تواجه المعلمين .

أما في مجال الجامعات :

١) فالمطلوب توسيع قاعدة القبول .

٢) وهنا اتفق مع معالي الزميل سعد السرور بالإبقاء على استثناءات مناطق الريف والبادية والاغوار وهي المناطق المحرومة والاقل رعاية .

٣) ومن ثم اعتماد المعدل التنافسي المعيار الوحيد للقبول .

٤) في الجامعات لا بد وهنا اكرر لا بد والغاء جميع المقاعد المخصصة لرئاسة الوزراء والوزراء والامناء ووقف عملية تزريق قبول ابناء الطبقة المتنفذه ما بين فصول الدراسة . وذلك بالإتفاق بين رؤساء الجامعات ومدراء التسجيل.

٥) موضوع تعيين منصب رؤوساء الجامعات : يجب أن لا يكون منصباً للترضية أو أن يكون منصباً مسيراً وللحفاظ على استقلالية جامعاتنا وأكاديميتها ، أقترح نظاماً يقتضي بأن يكون منصب رئيس الجامعة . من بين عمداء كليات الجامعة نفسها وبشكل دوري دونما استثناء يحدث ذلك على سبيل المثال كل سنتين من عميد الى اخر (حال توفر الرغبة) وهو نظام ناجع وناجح ومعمول به في جامعات عالمية وعريقة وهو حقاً يجنبنا الكثير من السلبيات والاحراجات التي نعاني منها وتعاني ايضاً جامعاتنا من جراء النظام المعمول به حالياً .

الشركات والمؤسسات العامة في الجنوب :

- نثمن للحكومة التوجه نحو تعيين مدرائها من نفس كوادر الشركة والمؤسسة معتمدين بذلك عنصر الكفاءة والاخلاص والامانة والاقدمية وهذا سوف نحيله للحكومة

- نطالب بتفعيل دور الشركات الكبرى في تنمية المجتمع المحلي بحيث تكون هذه الشركات والمؤسسات رافداً اجتماعياً واقتصادياً هاماً للمنطقة .

- نطالب مشاركة ابناء الجنوب المقيمين في مجالس ادارتها وليس ابناء الجنوب القاطنين في عمان ان توفرت الكفاءه المطلوبه ، وحال عدم توفرها لأبناء المحافظات الأخرى وتكون مشروطه بالأقامة مع عائلته لأن هذه فرص عمل دائمه ونريد هنا من ذلك زيادة التداخل والتفاعل الاجتماعي بين ابناء الوطن الواحد . وبالتالي دعم نسيج الوحده الوطنية .

-نطالب نقل مكاتب الادارة الى مواقع الانتاج ليتسنى لطاقم الاداره ان يكون مشرفاً مباشرة على عمل وتنظيم هذه المؤسسة والشركات ، اذ من غير المعقول ان تكون ادارة هذه المؤسسات والشركات التي كلفت الخزينة مئات الملايين من الدنانير ان تكون ادارة هذه الشركات بعيدة مئات الكيلو مترات عن مواقع الانتاج وما يترتب عن ذلك من نتائج خطيره مع سلامة وسير العمل او الانتاج معاً .

موضوع البطالة :

نعتقد ان الحل الامثل لمواجهة مثل هذه الظاهرة الخطيره في الجنوب والريف على حدٍ سواء هو تشجيع الاستثمار الصناعي في المنطقة:

١) وذلك ان تقوم الحكومة بانشاء البنية التحتيه لمدن صناعية في الكرك ، والطفيلة ومعان والمفرق حيث تتوفر الآن الدونمات غير المستقلة اصلاً .

٢) ان تتوقف الحكومة عن اعطاء تصاريح انشاء اية صناعات جديده في منطقة العاصمة . حيث ان ازدحام الصناعات في عمان بات يشكل :

أ- خطراً كبيراً على تلوث البيئه .

ب- وخطراً كبيراً على موضوع توزيع الكثافة السكانية .

جـ- ومن ثم يهجر منطقة الريف سعيا وراء لقمة العيش وبالتالي زيادة المشاكل الاجتماعية والمترتبة عن ذلك .

ولا بد من حصر هذه التصاريح للمناطق الريفيه حيث تتوفر المياه والبنية التحتيه . وبذلك تصبح هذه المناطق مناطق جاذبة وليس طارده ونعمل على تنميتها واستغلالها . وتطويرها اجتماعياً واقتصادياً .

وفي الختام لا يفوتني ايها الأخوة ان اتقدم من جلالة الملك المعظم باني نهضة هذا الوطن ومحقق امجاده بالتحية والاقدام والتقدير والاخلاص راجياً من الله ان يعيننا جميعاً في خدمة هذا الوطن العزيز وانني احتفظ في حقي في موقف الثقة الى ان استمع الى رد الحكومة على ملاحظات السادة النواب وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً دكتور نزيه عمارين ، الكلمة الآن للسيد محمود الهويمل ، المتحدث الذي يليه الدكتور فوزي الطعيمه .

السيد محمود الهويمل :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الأمين .

دولة رئيس مجلس النواب ،

الزميلة والزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد :

بدايةً وقد شرّفتني محافظة الكركِ الابية كركُ المجدِ والتاريخ بأمانةِ حمل أمانيها وامالها فإنني وبنفس القدر اتشرف بأمانة حمل هموم وآلام الاغوار الجنوبية من مملكتنا الابية راجياً أن الفرصةَ لا تزالُ متاحةً للعمل معاً فريقاً

واحداً يضمُ السلطتين التشريعيةُ والتنفيذيةُ .

وقد حاولتُ من خلالِ قراءة دقيقه لبيانِ الحكومةِ الوزاري واستذكاراً للقاءِ الذي تم مع دولةِ رئيس الحكومة علّني اجدُ صيغة ايجابيةً من صيغ التعاونِ والتنسيقِ فوجدت الامرَ اكثر صعوبةً مما ظننتُ وفكرت / . كنت اعتقد : أن خيرةَ الخيره / ستكونُ في الموقع / الذي يشكلَ القاسم المشتركِ ، لقوىً ، / وعناصرَ : واسعة جداً / يسعى اليها دولةُ رئيس الوزراء / ليضعَ يداً بيد / من اجل تحقيق الأهداف الكثيرةِ في تحقيقها / . ولكن الامر لم يكن كذلك / فالديمقراطيةُ يريدونها للنوابِ فقط / ويريدونها تحت القبةِ فقط / ويريدونها في الكلام فقط / ؟

دولة الرئيس : الاخوه الافاضل الاخت الفاضلة .

ان المناخَ الذي ساد خلال الاشهرِ الماضيةِ / قد افرز منهجاً يحمل في طياته / وضعاً مليئا بالمصاعبِ والسلبياتِ / فحين تنتفي الديمقراطيةُ داخلَ مؤسساتِ الحكم / ويبرزُ العجز عن حل مشاكلِ الناس / ويصبحُ اقتناعُ الحكومة بالتجديد والتغيير امراً بالغَ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً . وهنا تتأرجح السياساتُ والمواقفُ / وتتصدع الثقةُ والمصداقية / ويفتقد التنسيقُ والترابطُ بين الاجهزهِ ومؤسسة الحكم / وتصبحُ الدولةُ حائرةً أمام حكومةٍ / تتصرف مثل المريضِ « بالشللِ الرعاش » / الذي لا يستطيع التحكمَ باطرافه (اي مؤسساتِ الدولهِ المتعدده) / ويصيرُ الرجلُ في المكان غير المناسبَ / والمكانَ المناسب يصير للرجل الذي يجازب او يناسب . أمام هذا نجد انفُسنا عاجزين / لا عن التلاقي والتصالحِ / بل ايضا عن وقفِ الاشتباكِ / بحيث نظل في موقعِ مكشوفِ بالآمه وآناته / وتبقى الحكومةُ في مواقعِ محصنةٍ تسد الطرقَ والمعابرَ على الناسِ وممثليهم / كل هذا يتم رغم توجيهات جلالة الملك الحسين المعظم / التي تؤكد على أن الديمقراطية / تعني المشاركةَ والحوارَ / للوصول الى احقاقِ الحق / والعدالةِ / والمساواهِ / وتكافؤِ الفرصِ / بين المواطنين جميعاً . بعيدا عن النظرةِ الى العشيرة او الموقعِ الجغرافي او الميلاد او العرفِ او اللونِ والدين .

دولة الرئيس :

ان البيانَ الوزاريَ يتحدث عن ترسيخ مبادىء الديمقراطيةِ المتمثلةِ في الحريهِ / في ظل القانون / والتمثيل النيابي المنتخب / . وتعددِ السلطاتِ الدستورية / والفصل بينها . ولكنه يضيفُ ايضاً مسؤولية (السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية) / واتساءلُ هنا دولة الرئيس / هل هناك مسؤوليةٌ بدون مشاركةٍ وبدون تعاونٍ اترك ذلك لضمير الأمةِ وللزملاء والزميلة المحترمين .

دولة الرئيس :

عودةً بنا الى احقاقِ الحق / والعدلِ والمساواهِ وتكافؤ الفرصِ / بين المواطنين جميعا / وبالنسبة لمنطقتي ولخدمة ابناء بلدتي / الذين لفحتهم حرارة الشمس فلونتهم سمراً وصنعت منهم جباهاً عاليةً / ما هانت ابداً / صدوراً مرفوعةً / ما تخاذلت ابداً / فداءً ووفاء وانتماءً للوطن والعرش وسيده الهاشمي الحسين المفدى . هل تعلمون يا دولة الرئيس / ولسنوات عديدةٍ لم يتمكن الا عدداً محدوداً جداً أن يجتاز امتحانَ

الثانويةِ العامة في منطقتي واكاد اسمعُ همسَ الحكومة الحق عليكم / وأكاد أن اسمع الحكومة / لا والف لا / الحقّ كلُ الحقّ عليكم / فلم يكن لدينا المعلمُ والمؤهلُ / المستقرُ نفسياً / وان وجد فأنه موجود على قوائم التشكيلات / وليس في صفوف المدرسة . وهل كانت يا دولة الرئيس مدخلاتُ التعليم في المناطق النائيه كمنطقتي هي نفس مدخلاتِ التعليم في العاصمة على سبيل المثال / . فبا الله عليكم ايها الزملاءُ المحترمين هل ستكون الآن مخرجاتُ التعليم في مدرسةِ كفور الصافي مثلا مثلَ مخرجاتِ التعليم في احدى مدارسِ عمانَ الغربية ؟ . اذاً والحالةُ هذه لا بد من جعل هذه المناطق وحداتٍ تعليمية / / منفصلةً / . وهذا الأمر ليس منه من احد وانما هو حق نطالب به ولا يتأتى ذلك الا من خلال سن تشريعات تحفظ لمثل هذه المناطق حقوقها وهل تعلم يا دولة الرئيس أن مستشفى الكرك الحكومي قد مضى على الموافقة على انشائه اكثر من ١٥ عاماً وهل تعلم ان الحكومةَ السابقة وضعت حجر الاساسِ وكذلك هذه الحكومة ولكن لا ادري على اي اساس . نحن مع اللامركزية ولكن اشد ما اخشاه واحذر منه ان تتحول اللامركزية الى مركزيات صغيره / تدفعُ ثمنها الاطرافُ والمناطقُ البعيده / وتبقى اللامركزيةُ ترفع شعاراً يتضرر منه الكثيرُ من ابناءِ وطننا العزيز وكيف نتكلمَ عن اللامركزيه دون ان يسبقها تشريعات تعطى بموجبها الصلاحيات حتى نحقق الهدفَ وكيف يا سيدي نتكلمُ عن اللامركزيهِ / دون ان نوجدَ الكادر الإداري الفني المؤهل القادر على تحملِ مثلِ هذه المسؤوليه الجسيمه ، يحكمه حسّ العداله والمساواه والتكافوء . . .

دولة الرئيس :

ان البيان الوزاري الذي اشتمل على انجازِ حكومتين / فيه الكثير الكثير . واما منطقتي فهي تحتاج الى القليل من العنايه والرعايه . لتلحق بركبِ الشفا / وتخرج يا سيدي اغوار المعاناه والالم / ولربما يحتاجُ الامرُ الى بيان وزاري خاصٍ بها حتى اتمكن من اعودَ لقاعدتي الانتخابيةِ لأشاورها ديمقراطياً، كما تعودت ، فيما أنا فاعل بأمر الثقة . وهنا اعود لأسأل الحكومة على لسان المزارعين في موضوع الزراعة مصدر رزق الكادحين والصادقين والملتزمين بأرضهم والمنزرعين بترابه الطهور أسأل ماذا نزرع . . . ؟ ومتى نزرع . . . ؟ ولمن نزرع . . . ؟

للإجابة على هذه الاسئلة / اقترحُ ان تشكل لجنة متخصصه تحوي بين اعضائها كل الاختصاصاتِ المتعلقةِ بالقطاعِ الزراعي وان لا تأتمر هذه اللجنةُ بأمرِ وزيرٍ / وانما تتمتع بإستقلالٍ اداريٍ وماليٍ / ومهمةُ اللجنة ان تقوم بمسحٍ شامل / لكل الاردن وبعد ذلك تكون توصيات هذه اللجنة بمثابة قراراتٍ لمجلس الوزراء حتى لو تطلب الامر ارجاء بعضِ المشاريع لبعض الوزارات . ورصد موازنات هذه المشاريع لصالحِ هذه القرارات لكي تصبح الزراعة رافداً للاقتصاد الوطني لا عبئا عليه / كما هو الحالُ في هذه الأيام / حيث ، ان بعض المواسم / لا يستطيع المزارعُ ان يؤمنَ اثمانَ المياه / فكيف به يؤمن لقمةَ العيشِ له ولعائلته .

هذا بالاضافة انني اتساءل / اليس من

العدلِ والمنطق ان تكون كلية الزراعة في منطقة الأغوار / وتتبع للجامعة الأم مؤته / ونرى هذا الأمر من وجهة نظرنا المتواضعة انه فيه فائده أعم واشملُ خاصة ونحن نعرف ان الأغوار منطقة زراعية بالدرجه الاولى .

دولة الرئيس :

يقول الله عز وجل : « لا يلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف » صدق الله العظيم .

ان ربّ العزةِ العارفُ بنفسية وحاجاتِ عباده يطلب من المسؤول ان يعمل ما في وسعه لأبعادِ الرعية عن العوز والجوع ويحقق لهم الامنَ والطمأنينة بعد تحقيق ذلك نطلب من افراد هذا الشعب الطيب المنتمي لأرضهِ وقيادتهِ الهاشمية الابداعَ والاتقان ونحو اردنٍ متطور ريادي كما اراده الحسينُ . فهل هذه الحكومةُ قادرةٌ على تنفيذ الحاجات الأساسيه للمواطن في الوقت الذي نعرف أن شبح الفقر بدأ يستفحلُ بمجتمعنا وظهور الطبقية والتي اولى نتائجها البغض والكراهيةُ والحسدُ وفقدانُ الأمن. فهنا لا بد للحكومةِ من اعادةِ سياستها في كل الصناديق والمؤسساتِ التي تساهمُ جزئياً في حلِ مشكلةِ الفقر . ولا بد من ان تصل الى بيوتِ المحتاجين لأن مجتمعنا تربى على الألفة وعزةِ النفس رغم حاجتهِ .

دولة الرئيس :

اننا على ثقةٍ اكيدة بحكمةِ وريادةِ سيدِ البلاد وقيادته لموضوع المفاوضاتِ وصولاً الى السلامِ الذي ترضى فعلا عنه الأجيالُ والعدالة بمضمون لا ينحرفُ عن الشموليةِ والشرفِ . ونحن لاننا نعي مخاطر المفاوضات واننا نعي انه لا بد وان نحصن الأردنَ وهو الصغيرُ بأمكاناتهِ الطموحُ بأبنائهِ وأمالهِ فلا بد من العملِ على اعادةِ اللحمة الى العلاقاتِ العربية . ونضمن أن العرب هم الاساسُ / والذي ينبني عليهم لبناتُ السلام / واذا كنا واثقين ان ما نستطيع ان نفعله بمفردنا / سيبقى محدوداً / فعلينا أن نعملَ مع من يرغبُ منا / ومن يرغبُ أن ينسق معنا / ولا نسمحُ للأنفرادِ ان يؤثر علينا ويهدد مصالحنا / ويعرض مستقبلنا وكياننا للخطر .

دولة الرئيس :

ان اتباع اسلوب الحملات الاعلامية بديلاً عن اسلوبِ الخط الاعلامي الثابتِ يجعلنا احياناً نتشكك بقدرة الحكومة على الثبات في المواقف ونحن نعذرُ رجالَ الاعلامِ الرسمي في عدم التزامهم خطاً اعلامياً ثابتا نتيجة عدم وجود هذا التوجيه من رئيسِ الحكومة ان خطورة هذا الأسلوب في الحملاتِ المفاجئةِ والساخنة والصوت العالي جداً / والتي تحدثُ كردات فعلِ لحدثٍ / تبدد وكأن لا علاقة لها بما يسبقهاُ او يتلوها من توجهاتٍ سياسيةٍ اعلاميه . مثلُ هذه التصريحات المتناقضه التي تلاحقت بعد اتفاق ٩/١٣ والتي كادت ان تخلقَ مناخاً اقل ما يمكنُ وصفه فيه / بانهُ مناخ ملوث / يستهدف الوحدة الوطنية / ويستهدفُ الاقتصادَ الوطني / فخاف الناسُ / وانهارت اسعار الإسهمِ / والعقاراتِ / وساد البلاد اجواء الاحباطِ والخوفِ والفزعِ / ولولا حكمةُ القائدِ كما هو الحالُ دائماً لحصل ما لا يحمدُ عقباه .

وهنا اتذكرُ قول القائدِ ان من يتعرض للوحدهِ الوطنية هو خصمي حتى يوم القيامه .

ويبقى أن يتوحد الكل / حكومةً ومؤسساتٍ مع ضمير ووجدان الحسين لتبقى الثقة التي هي الاساس . . .

وانني اعلق الثقة بالحكومة الى حين سماع ردها على النقاط التالية : -

١) الاخذ بعين الأعتبار ما اوردته حول موضوع الزراعة والاجابه على الاسئلة التي طرحتها ومدى جديتها بالاخذ بالاقتراح الذي طرحته .

٢) اعادة النظر في الوحدات الاداريه في المملكة بشكل عام مع الاخذ بعين الأعتبار استحداث محافظة جديده تسمى محافظة وادى الأردن .

٣) الأخذ بنظام التامين الصحي الشامل وخاصة في المناطق الفقيره والمحتاجة او بديلاً اداريا يفي بالغرض في المناطق المشار اليها .

٤) معالجة الوضع الصحي في محافظة الكرك بشكل عام والأغوار بشكل خاص لعدم توفر بدائل عن خدمات القطاع العام .

٥) ان تقوم الحكومة بالتعاون مع الشركات العاملة في الجنوب بوضع خطة تقوم بموجبها الشركات باداء واجبها تجاه المجتمع المحلي من مشاريع اجتماعيه والاخذ بعين الاعتبار حصة المنطقة في التوظيف .

٦) تحسين اوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة ، رواتب المتقاعدين . ليستطيعوا توفير الحاجات الاساسية لعائلاتهم .

وفي الختام . اسأل الله ان يحفظ الأردن واحة امن واستقرار تحت ظل القياده الهاشميه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد محمود الهويمل ، الكلمة الآن للدكتور فوزي الطعيمه ، والمتحدث الذي يليه السيد جمال الصرايره .

الدكتور فوزي الطعيمه :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

يأتي انعقاد مجلس النواب الاردني الثاني عشر في ظروف محلية وعربية ودولية غير واضحة المعالم ، وفي زمن تتسارع فيه الجهود والاتصالات واللقاءات للوصول الى صيغ تقريبية لمرحلة السلام التي يشارك الاردن فيها ، من موقع المسؤولية الوطنية والقومية .

ان ما يتركز عليه الاهتمام السياسي للاردن ، قيادة وحكومة ومجلسا نيابيا منذ مدة طويلة بعد ان تم الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي والمعروف باتفاق غزه - اريحا ، هو ان يكون للاردن دورا ، وان يكون هذا الدور متفقا ومتناسقا مع ثوابت الاردن التاريخية ، ومع حقه في ان يستعيد ارضه ، وان يكون مساهما ومشاركا في وضع كل الحلول والتصورات للقضايا والمسائل المشتركة وخاصة قضايا المياه، والحدود ، والسكان ، والاقتصاد ، والمال والايدى العاملة وغيرها من القضايا المتداخلة والمتشابكة لدول المنطقة التي يؤمل لها أن تنتقل

من حالة التوتر والعداء الى حالة السلام ، وما بين الحالتين هو المسيرة السياسية التي تشارك حكومتنا بها ، ونسمع بعض تفاصيلها من هنا وهناك ، ويتغيب عنا الكثير من التفاصيل مما يقع في صلب عملنا كممثلين لشعب طيب ، أوصلنا الى هنا لنكون امناء على مستقبله ومستقبل اجياله ، ونكون محافظين وملتزمين بحقوقه وبانجازاته ، بوعي وصدق وبمشاركة فعالة مع السلطة التنفيذية القائمة على الفعل السياسي .

من هنا فانني ومن موقع المتابعة لما يجرى ، ولقدرات كل الاطراف الداخلة في عملية صنع السلام ، والقوى المؤثرة من الخارج ، أؤكد ان الفعل السياسي القائم حاليا، والذي تديره الحكومة الموقرة ، يجب ان لا يقتصر في جزئياته وكلياته على القائمين عليه ، فنتائج هذا الفعل تصيبنا نحن كنواب للشعب، وممثليه بدل فئاته واتجاهاته ، فالمستقبل القادم هو نتيجة لما يجرى الآن ، وهو تجسيد حقيقي للافكار والطروحات التي يجب ان لا تكون اجتهادا او رد فعل ، بل يجب ان تكون من جهدنا جميعا حكومة ونوابا ، ويجب ان نسير في خطين متوازيين متوافقين غير متنافرين ، ولا يكون هذا الجهد ايجابيا الا بوضعنا نحن ممثلي الشعب في جوهر ما تم وما سيتم ، وان تخضع التوجهات السياسية والاقتصادية وغيرها للحوار والنقاش والمشاركة ، وان نصل بالتالي كنواب للشعب ومن موقع المسؤلية التاريخية امام الله والاجيال مع الجهد السياسي ومع القرار العام للحكومة وللشعب ، وما أطالب به الان هو من ابجديات الديمقراطية السياسية ، وما أطمح لادائه في العمل الحكومي هو تجسيد لتحمل المسؤولية التاريخية ، التي نتحمل جميعا عبئها واثارها .

دولة الرئيس ،

السادة النواب المحترمين .

وكما تعلمون جميعا وما لم يعد خافيا على احد من المتابعين لعملية السلام ان مخرجات السلام لا تقتصر فقط على رسم الحدود ، وازالة بعض مظاهر الاحتلال وتغيير طواقم الأمن وغيرها ، وانما تنسحب نتائج السلام وفرضياته الى وجود دول المنطقة ، والى مكونات اقتصادياتها والى ايجاد تشكيلات جديدة ، نحن في الاردن نقع في كل مجموعاتها سواء كانت على صيغ الاسواق الثلاثية او الرباعية او ما يسمى بسوق الشرق الاوسط ، وسواء ضمت هذه الاسواق دول عربية بعيدة عن الصراع او دول مطلة على الوطن العربي . فاهتمامنا ايها السادة ليس مؤطرا بمتابعة الحديث السياسي منفصلا عن التصورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالتقارير بل والمعلن عن التصريحات لمسؤولين ومنظمات دولية تشير الى تحرير التجارة بين دول المنطقة ، والى حرية انتقال الايدى العاملة ورؤوس الاموال ، والى مشاريع اقتصادية وسياحية ، واستثمارية مشتركة وغيرها من تفاصيل القادم من التخطيط الاقتصادي الواسع .

وهذا جانب لا يقل اهمية بل وخطورة على وضعنا الراهن ، وعلى مستقبلنا القادم ، مواطنين وعاملين في قطاعات الصناعة ، او الزراعة ، او السياحة ، او الاستثمار ، فالتحرير

التجاري والمالي سيكون ايها السادة النواب بين دول نامية مرهقة بالديون ، مليئة بالازمات الاجتماعية والاقتصادية الحادة ، وبين دول هي امتداد للتقنية والرأسمال والخبرة العالمية ، واكثر ما اخشاه ان يداهمنا هذا التصور ، ونحن في عدم معرفة بما ستفرضه هذه التشكيلات على مجمل اقتصادياتنا ، والتي بنيناها بالجهد الدؤوب ، وبمحدودية الموارد ، واردناها لسوقنا، ونعلم جميعا انها لن تكون قادرة على الصمود او التصدى ، واكثر ما اخشاه وما يخشاه معي كل الانقياء من العارفين بالامور ، أن تبتلعنا الاقتصاديات القادمة من منطلق ان مدخلات كل الصناعة ليس بين ايدينا ، وان متدخلات الزارعة ليست ملكا لنا وخاصة المياه.

لذا ، أطلب من الحكومة الموقرة ومن طاقمها الاقتصادي ومنهم من كتبوا في هذا الموضوع واداروا حوارات ونقاشات حول مستقبل الاقتصاد الاردني في حالة السلام ، أطلب منهم ان يضعوا بين ايديكم ايها الزملاء الكرام الحقائق ، والمعلومات ، مجردة . وان يضعونا في صورة حالة الاستعداد .

دولة الرئيس

السادة النواب المحترمين

بعد ايام سيتم مناقشة مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ . ونعلم جميعا ان توجه الحكومة الموقرة نحو اللامركزية الادارية والمالية والتنموية يسير بخطى حثيثه ، ونحن من المباركين لهذا التوجه ، ومع اننا سنناقش ما رصد ، وما خصص ، ونطلع على الاولويات التي برمجها القائمون على الادارة في الميدان او في وزارة المالية او وزارة التخطيط ، ولا ندري، هل هي الاولويات الملحة ؟ ، ام انها قابلة للتأجيل واعادة الترتيب ، ان طرحي لهذه القضية ينطلق من فهمي لموضوع اللامركزية الادارية والمالية وسابدا بطرح تساؤل : هل اعددنا قادة اداريين ملمين بحاجات مناطقهم ؟ هل وضعت مشاريع المحافظات والالويه بموجب دراسات ومعلومات واستشارات ؟ هل هيأنا وما هو مدى مشاركة المجتمع المحلي وما هي آليه هذه المشاركة ؟ أجهزة التنفيذ والرقابة والمتابعة؟ بتقديري ان مثل هذا الموضوع (اللامركزية) بحاجة الى دراسات وافية تعتمد اولا العنصر البشرى المتخصص ، وترتكز على معلومات دقيقة ومشاريع مستقبلية ، لا تعتمد على المزاجية وغيرها ، انما تنطلق من قربها في حل ازمات المجتمع الاردني حلا جذريا لا حلا موضعيا او جزئيا . فاي مشروع تنموي في السلط ، او الكرك او معان او اربد ، يجب ان يكون مبنيا على الدراسة الدقيقة للموارد المحلية، ولقضايا التشغيل ، والانتاج والتسويق . ويجب ان يتطابق مع توجهات الدولة في ايجاد فرص العمل الكريمة لابناء هذا الوطن ، من منطلق التكامل والتنسيق بين مشاريع كل المحافظات ضمن خطة وطنية شاملة .

والحديث ، دولة الرئيس ، الزملاء النواب ، عن الادارة يطول ويتشعب . ومع اننا واخواننا في السلطة التنفيذية نلتقي على اهداف الخير والبناء ، لكنني اود ان اضع بين يدي دولة رئيس الوزراء وزملائه الكرام بعض الملامح ، واترك لهم فرص البحث والحل : -

- هل توجد قوانين واحدة للعاملين في جهاز الدولة ؟

– هل كل الامتيازات الممنوحة للجهاز الاداري متساوية ؟

– هل ينظر الى العمل العام في اي موقع كان نظرة واحدة من منطلق المواطنه وحق شاغلها في توفير فرص العيش الكريم له ولاسرته؟

– هل ما يقدم للعاملين في أخطر جهاز في الدولة (التربية والتعليم) من رواتب وتسهيلات معيشية كالتي يحظى بها العاملون في اجهزة وزارة المالية والاتصالات على سبيل المثال لا الحصر ؟

– هل هناك دراسات لدى ديوان الخدمة المدنية ، عن حاجتنا في الدولة للبعثات او الدورات او التخصصات الجديدة ، أم ان البعثات تأتي وتحفظ في بعض ادراج الوزارات؟

– هل نظام الخدمة المدنية المعمول به حاليا يوفر فرص توليد القادة الاداريين ام انه يحجّر مستقبل العاملين في العمل العام ؟

– وسؤالي الأهم والأخطر :

ما هي أسس التعيين في المراكز العليا وخاصة التخصصية منها ، وهل ما يجري محبط ومدمّر أم محفّز ومشجّع ؟ .

ان الادارة السليمه ، بقوانينها وتشريعاتها وانظمتها واشخاصها ، هي الاساس للتقدم ، وهي السبب في الإنتقال من حالات الركود الى حالات الانتعاش ، شريطة أن يكون التشريع متقدما مع متطلبات العصر ، وشريطة ان يكون القائم على الادارة كفؤ ، ومبدع ومؤهل ضمن الشمولية للعمل المؤسسي .

وأؤكد هنا ان بيانات كل الحكومات المتعاقبة وان سياساتها وسبل الاصلاح لديها كان التطوير الاداري في مقدمة اهتماماتها ولكنني اتلفت نحو كل صوب فلا أجد بارقة أمل .

على أن حل ازماتنا الداخلية ، وازالة مفاصل الضعف من جسم المجتمع الأردني ، واحلال عناصر القوة والتقدم ، يرتبط كل هذا بالادارة وما ينسحب عنها من قوانين ورموز ، وما تطبقه من عمل مؤسسي واضح ودقيق ، يرتقي بالاداء الى مراحل الاستثمار والانتاج . ويجب ان يكون مقياس تقدم الادارة بمقدار انتاجيتها والانتاجية هنا ليس الرقم ، وانما هو حسن الادارة مصدرا للكفاءات والقدرات الخلّاقة .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب الافاضل ،

الجميع منا جاء على ذكر البطالة ، والاسعار ، وتاكل الرواتب والمداخيل ، وتفشي حالات الفقر ، والجميع منا يخشى على وضعنا الاجتماعي وعلى حالات الامن والاستقرار التي ننعم بها . كل هذه الحلقات مترابطة ، ونحن في وقت لا نريد فيه ان تتقلّص الطبقة الوسطى او تضمحل . خاصة والكل يؤكد ومنهم خبراء الاقتصاد والذين نجد منهم اخوة في مجلس الوزراء ، يحذرون من خطورة تقلص هذه الشريحه الاجتماعية ، وعودتها الى الوراء . وارتفاع البعض الى مراحل الاشباع الترفي المولد للحقد الاجتماعي .

والسلطة التنفيذية لا يمكن لوحدها ان تواجه البطالة بحلول جذرية طويلة الأمد لذا فانني ارجو هنا ان ينظر الى القطاع الخاص نظرة جديدة ، من موقع المشاركة في مواجهة التحدّيات ، وان تأتي على كل السبل المفعلة لهذا القطاع والمعمقة لدوره ، والمنشطة لادائه خدمة لاهداف حل أزمة البطالة ، والتشغيل والاستثمار والبناء الذاتي ، مع الالتزام الحكومي الواضح بتطوير الاجهزة الرسمية التي تتعامل مع القطاع الخاص ادارات – وقوانين وخاصة في وزارات الصناعة والتجارة والمالية والجمارك.

دولة الرئيس ، ، ،

الزملاء النواب المحترمين ، ،

تعلمون جميعا مدى الارتباط العضوي بين حل ازمة البطالة ، وتكبير دور القطاع الخاص ، والعناية بالادارات ، ومظلات التأمينات الصحية والاجتماعية وتحديث قوانين العمل والتربية والتأهيل والتدريب بل السعي الجاد نحو احترام قيم العمل ، والانتقال من مجتمع الاستهلاك الى مجتمع الانتاج ، والابتعاد عن توفير الاتكالية بالتأهيل ، والانعاش الريفي التنموي وخاصة في دولة تتعمق البطالة بين حاملي الشهادات فيها ، وهذا ما يفرض ايها الاخوة اعادة النظر بقضايا الربط بين التربية وسوق العمل المحلي والعربي ، وضرورة البحث الجاد في استثمار رؤوس اموال الضمان الاجتماعي ، وتوظيفها في مشاريع انتاجية في الريف والبادية والاغوار وفي المناطق التي يقول الاقتصاديون هنا عنها المناطق الاقل حظا .

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

أمامنا ايها السادة الكرام وبعد الانتهاء من مناقشات البيان الوزاري والموازنة ، امامنا العديد من القوانين ومشاريع القوانين الهامة والاساسية ، وما قانون الضمان الاجتماعي وقانون الكسب غير المشروع ، والعمل والعمال، وقانون الانتخاب والبيئة وقانون نقابة المعلمين الاحوال الشخصية وقانون اتحاد المزارعين الا بعض من هذه لكي تواكب روح العصر وتلبي متطلبات المجتمع الاردني .

وانني وفي الختام ، اتقدم من قائد الوطن وراعي الديمقراطية والخير والبناء فيه جلالة الحسين المعظم بالمحبة والولاء والتقدير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور فوزي الطعيمه ، المتحدث الأخير في هذه الجلسة السيد جمال الصرايره .

السيد جمال الصرايره :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

في البداية اود ان اؤكد انه ليس هناك اي عداوة شخصية بيني وبين دولة الرئيس وبيني وبين اي احد من الأخوان اصحاب المعالي الوزراء بالعكس فأنا اقدر للدكتور عبد السلام المجالي الذي بدا العملية وانا في عالم الغيب وتصدى لمهمة لا يوافقه الكثير و هي ترأسه للمفاوضات السلمية ولكن في تلك الفترة انبرى لها الرجل بأمانه واقتدار في حين اعتذر الكثير ومن اصحاب الوزارات والذين

تفادوا وقضوا ايام بحبوحا في السلك الدبلوماسي فأنا اقدر الرجل واحترمه .

دولـة الـرئـيـس ، حـضـرات الزملاء المحترمين ، والزميله المحترمة سلام من الله عليكم ورحمة منه وبركاته وبعد :

سأترفع في كلمتي هذه عن كافة الممارسات السلبية للحكومة في الأشهر الماضية وعملها المستميت على سائر الأصعدةِ لدعم شقيق دولة رئيس الحكومة في الانتخابات الماضية ، ورغم أنني واعضاء حزبه لا أن أثأر لنفسي تأسياً برسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعا لقوله تعالى : « والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس » الا انني اختلف مع المرشحين الحكومة للأسباب الجوهرية التالية :

١- الحاجة لحكومةٍ نيابيةٍ قوية :

انني أؤمن ان هذه المرحلة المفصلية من التطورات السياسية بعيدة المدى والتحولات الديمقراطية النوعية ، التي يشهدها اردننا العزيز، تقتضي قيام حكومة نيابية قوية ، تستند الى قاعدة واسعة من الثقة الشعبية ، والخبرات المتراكمة في الادارة على مختلف الصعد . وان تجاوز هذا الخيار الذي اصرت عليه الكتلة النيابية المستقلة ، وطرحت مسوغاته العديدة في حوارها مع دولة الرئيس يضع الف علامة استفهام على الأسلوب الاستعلائي لهذه الحكومة في التعامل مع نواب الشعب . فلماذا لم تلتزم الحكومة ورئيسها بالعرف الدستوري ، وهو الاستقالة ، وتخضع لاعادة التشكيل ؟ ، ومن النواب نعم ، لأن النواب هم خيار الشعب . . وشتّان ما بين الأمرين ؟ . ان مجرد التخفي خلف ادعاء فصل السلطات ليس الا كلمة حق اريد بها باطل في هذا السياق وفي هذه المرحلة بالذات . ولعله من الجدير بالذكر انه لأول مره منذ تأسيس الدولة نجد في هذا المجلس النيابي هذا التمثيل الواسع للوسط السياسي (تقريبا ٥٧ نائبا) الذي كان يجدر بهذه الحكومة ان تجمعه في تكتل واحد ليعملوا على دعم النظام والوطن من منطلق المحبة والعناية لهذا البلد الحبيب وقائده العظيم لا أن تدير له ظهرها وتزيد في تفتته خاصة في ظل هذه الظروف الدقيقة .

٢- علاقة الحكومة بالمجلس السابق :

أما عن علاقة الحكومة ورئيسها بمجلس النواب السابق فحدث ولا حرج عن مدى الاستخفاف والاستهانة بل والاستعداد الذي ابدوه تجاه سلفنا المجلس السابق ، والذي لا ينكر احد في بلدنا الكريم انجازاته النوعية في مجال ترسيخ الاعراف الديمقراطية . ومكافأة للمجلس على ادائه النوعي قامت الحكومة بحله قبل انتهاء مدته الدستورية دون مبررات منطقية ، ولم يجد دولة رئيس الحكومة الذي احترمه واقدره وقتاً كافياً حتى لمجرد ابلاغ رئيس مجلس النواب السابق بالقرار الذي بيت بليلٍ مما اضطر رئيس المجلس الى مغادرة مبنى مجلس الأمة الى بيته في سيارة اجرة ؟ فهل هذا هو نمط العلاقة الصحية بين سلطة ممثلي الشعب والسلطة التنفيذية الذي ننشده في عصر الديمقراطية .

٣- قانونُ الانتخابات المؤقت :

بعد ان اطمئنت الحكومة الى حل المجلس السابق قبل مدته الدستورية والى تغييب ممثلي الشعب ، قامت بسن قانون الانتخابات

المؤقت ، الذي ادعت أنها لن تقره قبل ان يخضع لحوار وطني واسع بين مختلف ألوان الطيف السياسي ، والفعاليات الوطنية . الأمر الذي كان ابعد ما يكون عن الحقيقة ؟ فهل دعي اطراف الميثاق الوطني مثلاً للمشاركة في حوار حول القانون ؟ هل استشيرت الاحزاب السياسية في عصر التعدديه ؟ هل فتح المجال في وسائل الاعلام الحكومية لوجهات النظر المعارضة للقانون؟ وللحق والأنصاف فانه باستثناء الحوار الذي تفضل به سيد البلاد مع الاعيان وما تبعه من بعض المقالات الصحفية هنا وهناك حول القانون ، فإن الحوار حوله لم يأخذ مداه وحقه الطبيعي بين الشرائح السياسية والفعاليات الوطنية المختلفة ؟ ومن الواضح ان هذا القانون ليس الا فكر دولة الرئيس ومدرسته قام بستويقها يميناً وشمالاً في غيبة ممثلي الشعب حتى أحالها قانوناً مؤقتا ، لم يسفر تطبيقه الا عن نتائج سلبيةٍ تمثلت في مزيد من الشروخ والتفتيت في اعز وحدات نسيجنا الاجتماعي وهي العائلة والعشيرة الواحدة اضافةً لتفريخه لأوبئة الطائفية والاقليمية والجهوية ، التي ينبذها كل غيورٍ ومخلصٍ في هذا البلد وخصوصاً في وقت اشد ما تكون حاجتنا فيه الى ترسيخ وحدتنا الوطنية المقدسة على أقوى الاسس والدعائم وصولاً الى الهدف المنشود في أن يصبح أردننا العزيز دائرة انتخابية واحده ؟

٤- ادارة الحكومة للأنتخابات :

يظن كثير من الناس خطأً ان التزوير مقتصر على مجرد تغيير بضع أوراق انتخابية في صندوق أو أكثر ؟ أو الخطأفي الجمع على الورقة ؟ لكننا رأينا الحكومة تلجأ الى ما هو انكى من ذلك فتستخدم السلطة التي ائتمنها عليها جلالة الملك في الترغيب هنا بالوظائف والمنح والمناصب والبعثات والقبول في الجامعات والعلاج والترهيب هناك بالنقل التعسفي لبعض الموظفين للتأثير على اتجاه المقترعين لصالح هذا المرشح، وضد ذاك ؟ شكراً لكم يا وزراء الابعاد فهل مثل هذه الممارسات التي اصبح يعرفها القاصي والداني وخاصة في محافظة الكرك تتفق مع ابسط قواعد الحيدة والنزاهة التي ارادها جلالة الملك والتي نبتغيها جميعاً حكاماً ومحكومين لعمليةٍ انتخابيةٍ نموذجية ؟

٥- معضلة جامعة مؤتة :

لا يخفى على أحد ان جامعة مؤته لطالما حظيت بحسن رعاية الحسين الذي هو موضع فخارها على الدوام . فهذا كتاب التكليف السامي لدولة رئيس الحكومة يؤكد علىهذه الرعاية في ٢٩/ ايار يؤكد على هذه الدعاية فيقول :

(وفي هذا المجال نؤكد على ضرورة اعادة النظر في مسيرة جامعة مؤتة ، بما يضمن لكل جناح فيها اعلى شروط الكفاءة في الاداء) . وهنا أود أن أسأل دولة رئيس الحكومة بكل صراحة : ماذا فعلت حكومتكم لجامعة مؤتة في الستة اشهر الماضية تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية ؟ اللهم الا تعيين رئيس لها بالوكالة ليبقى بين المطرقة والسندان ؟

ان مما يؤسف له بحق أن جامعة مؤتة دون سواها لم تحظ برئاسة مستقرة ولم تكن رئاسة الجامعة سوى معبراً مما اثر سلبياً على عطاء الجامعة وتقدمها . والادهى والأمرّ أن

معظم رؤساء جامعة مؤتة كانوا يغازلون على الدوام الكركيين المتربعين في سدة الحكم عبر التلاعب بالتعيينات والتشكيلات في الجامعة وتفصيل اقسام ادارية على غير مسميات لاقارب اولياء النعمة هؤلاء ، حتى أن الترفيعات والتشكيلات كانت توقع دائماً في الوقت الضائع عندما ينقل هذا الرئيس او ذاك الى موقع اخر بغية تمرير هذه التجاوزات الخطيرة ؟

ويا ليت التجاوز وقف عند هذا الحد ، فاحد الوزراء للاسف لم يقصر ايضا بحق انتهاك حرمة مؤتة وهيبتها وتاريخ شهدائها ، فهذا وزير الاشغال السابق وهو احد ابناء الكرك ، الذي خرج من الحكومة قبل ايام ولله الحمد ، يصر على لجنة فنية متخصصة ان تقوم بتغيير تقريرها الاصلي القاضي بانشاء بانور اما معركة مؤتة على سهل مؤتة ليصار الى نقله الى منطقة شيحان مقابل البارود لولا سابق عناية من المولى تعالى وتدخل الخيرين وعلى رأسهم جلالة الملك المعظم لايقاف تلك الفكرة المجحفة والتي أحيت في أذهاننا أشياء كثيرة . وليعلم معاليه وهو راقد في بيته أن مؤتة لا تباع ولا تشترى وخاصة بوجود ابناء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم الهاشميين الاشراف . ولتجاوز هذا الامر فانني اود في هذا المقام ان اناشد صاحب الجلالة المليك المفدى ان يختار لجامعة مؤتة رئيسا يكون همه الاكبر الحدب على مستقبل جامعة مؤتة والنهوض بها الى المستوى اللائق بمؤتة الشهداء والتاريخ ، لتستقر به ومعه اوضاع الجامعة ويسير بها لما نصبو اليه جميعا .

- الحكومة ظل لحزب واحد :

لا نجانب الحقيقة اذا قلنا بكل ثقة ووضوح ان هذه الحكومة الموقرة ليست سوى ظلا لحزب واحد فقط في دولة التعدديه السياسية وكم كنت اتمنى ان يحظى مثل هذا الحزب باغلبية برلمانية تتجاوز الاربعين مثلا ليشكل الحكومة وفق الاسس والاعراف الديمقراطية المعروفة ، فلا تلقى منا في تلك الحالة سوى الاحترام والتأييد والمباركة . اما ان يكون حزب اقلية صغيرة ويحظى بكل هذا النفوذ والتأثير على الحكومة وقراراتها بما في ذلك اختيار بعض الوزراء والمحافظين والامناء العامين ومدراء المؤسسات العامة على هواه ووفق .

معاييره الحزبية الضيقة فهذا أمر جلل وخطير .

يقولون أنه لا يوجد وزير من ذلك الحزب ، ونقول لهم قد يكون ذلك صحيحاً على الورق ولكنه غير صحيح في الواقع . فالعديد من الوزراء ظل لذلك الحزب ويعملون له ويتلقون الاوامر على الهاتف لتنفيذ اهدافه وغاياته في الاكرام والانتقام على حساب الوطن والمواطن .

وفي الختام أسأل الله العلي القدير ان يحفظ بلدنا ومليكنا وشعبنا ، أمتنا ، وأن يهدينا سواء السبيل لخدمة اردننا الحبيب في ظل القائد الباني جلالة الملك المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد جمال الصرايرة . أرفع الجلسة للغداء وسيكون أول المتحدثين في جلسة بعد

الظهر الشيخ عبد المنعم ابو زنط .

- وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وتناول طعام الغداء ثم عادت بعدها للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس : نستأنف الجلسة وأول المتحدثين الشيخ عبد المنعم أبو زنط ويليه الدكتور محمد عويضة .

السيد عبد المنعم أبو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على امام المرسلين سيد القادات وقدوة الملوك والامراء سيدنا محمد وعلى اله وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب .

اللهم من أراد بأردن الحشد والرباط خيراً فوفقه لما تحبه وترضاه ومن أراد به شراً فاخذ له وخذه أخذ عزيز مقتدر .

رب اشرح لي صدري ويسر لي امري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي أما بعد :

دولة الرئيس ، حضرات النواب

قبل ان أبدأ بكلمتي لقد الح علي بعض الاخوة النواب بالاختصار ولكن الجمهور الكريم يريد الانتصار ، لذلك اقول لأخوتنا السادة النواب بأن الشعب سادة السادة النواب يريد للحق الانتصار وأفوض امري إلى الله .

وأرجو قليلاً من الصبر وأرجو أن نتذكر كما قلت في بداية المجلس الكريم السابق سنظل معشرالنواب واخوتنا الوزراء بواد غير ذي زرع أمام سادتنا الشعب الذين رفع الله منزلتهم .

دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

انني أومن بالمعارضة التي تقوم على التفعيل ، ان تكون معارضة بناء لصالح الوطن والمواطن ، والركن الثاني للمعارضة سلامة الصدر من الاحقاد ولا خير فينا ان لم نقلها ولا خير في الحكومة ان لم تسمعها وحتى أطمئن الجميع تربطني علاقة صادقة ومودة بدولة الدكتور عبد السلام المجالي ، وكنت أشد أنصاره في تثبيت مؤسسة العلب العلاجي ، او المؤسسة الطبية العلاجية ، ودولته يعلم ذلك. كما جمعنا الله العام الفائت على متن الطائرة . لكن كنت عائداً من ضيافة عباد الرحمن وكان دولته قادماً من ضيافة الامريكان . وتواعدنا على أن كل كيلومتر يتحرر في المفاوضات من فلسطين الرسل والانبياء فلدولته صدر كنافة نابلسية من يدي . وقال لي بعد ذلك لقد حررنا الشيء الكثير فقلت له يا دولة الاخ شتان بين التحرير والتحليل . أنا انادي بالتحرير وليس بالتحليل أن تصبح فلسطين حلاً وحلالاً بنسبة لا تقل عن ٩٠٪ من فلسطين الرسل

(يا أيها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم او الوالدين والاقربين ، ان يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا) .

واستهل كلمتي بالتأييد الكامل المطلق لأبطال الانتفاضة المباركة الذين تجاوزوا خط الدفاع وخط الهجوم الى اعلى مراتب القتال

حيث يرهبون العدو وهم في مخابئهم « لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله » . داعياً المولى عز وجل أن يجعل من ابطال الانتفاضة القيادة الاصيلة البديلة عن القيادة الزائفة الغارقة في مستنقع الركوع والتوقيع والتطبيع .

دولة الرئيس ، حضرات الاخوة النواب

سوف تكون منهجيتي في مناقشة البيان الوزاري قائمة على ما نص عليه البيان حرفياً لتكون حجتي دامغة بتوفيق الله ورعايته .

أولاً – ينص البيان الوزاري في الصفحة الاولى على (حماية وحدتنا الوطنية الراسخة) ولست ادري كيف تتحقق الوحده الوطنية في ظل قانون الانتخابات ذي الصوت الواحد والذي كرس النزعة القبلية والنزعة العشائرية والنزعة الطائفية والنزعة الشعوبية ، بل شتت شمل الاسرة الواحدة في البيت الواحد حيث يطلق الزوج زوجته اذا انتخبت اخاها ولم تنتخب ابن عمه ، فهل بعد هذا العجب العجاب في الفرقة نزعم حماية وحدتنا الوطنية. لكن اذا عدل القانون ليجعل الدوائر الانتخابية بعدد النواب فعلى بركة الله .

حينئذ تذوب تلك الفوارق والنزعات وتتفيأ ظلال الأخوة والوحده الوطنية . وإني لأطالب بانشاء مديرية ، تدعى مديرية الانتخابات النيابية وان تكون تابعة لوزارة العدل ، ليرعاها قضاة يشهد لهم بالنزاهة بعيدين عن الذهنية العرفية .

ثانياً – ينص البيان الوزاري في الصفحة الثانية عشرة (على مواصلة اداء دورها المتميز في الذود عن حمى الوطن وأمن المواطن) .

ولست أدري كيف نوفق بين الذود عن حمى الوطن وتجميد الخدمة العسكرية لشبابنا ونحن أمام عدو يهودي حقود يتربص بنا ريب المنون ، ويلقن اجياله لتصبح ذئاباً بشرية تنقض على اردننا الحبيب حيث يعبؤهم نفسياً وفكرياً بأن الاردن يمثل اسرائيل الشرقية .

لأجل ذلك يجب احياء الخدمة العسكرية ولو سنة واحده حتى نشعر الأجيال بقدسية حمى الوطن وأمن المواطن ، فاذا ما اغار العدو على شبر واحد من اردن الحشد والرباط تحول شبابنا الى أسود في ساحة الوغى تسحق ارانبه .

يقول الله تعالى « ودّ الذين كفروا لو تغفلون عن اسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحده »

ثالثاً – دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

ينص البيان الوزاري في الصفحة الثانية عشرة (وهذا الحمى العربي يسعى لتحقيق التضامن العربي الكامل)

لكن مع شديد الأسف أغفل البيان الوزاري في ظل السعي لتحقيق التضامن العربي اغفل الاستنكار للحصار الظالم المفروض على عراق الصمود والتحدي عراق الرشيد والمأمون وليبيا الشهيد عمر المختار والصومال والسودان العربيين الاسلاميين .

لذلك لا بد من التفاعل الشعوري

الوجداني لتحقيق التضامن العربي المستمد من منهج الله القائل (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) .

رابعاً – ينص البيان الوزاري في الصفحة الثالثة عشرة (على الدفاع عن سمعة الاسلام الحنيف وجوهره وحقيقته ومبادئه الانسانية السمحه في وجه كل ما مسها من غبار) .

ولئن سلمنا أن الحكومة تدافع عن سمعة الاسلام الحنيف خارج الأردن لكن من حقنا أن نسأل الحكومة هل من معاني القدوة الحسنة في الدفاع عن الاسلام خارج الأردن أن نضع داخل الاردن العراقيل امام رسالة الاسلام وعلمائه ودعاته حيث رشحت الحكومة أئمة مساجد من أنصاف المتعلمين بل أمام العلماء يعتبرون أميين ، بغية التقليل من اصوات العلماء ودعاة الاسلام في الانتخابات النيابية ، لكن بفضل الله ومنته ردّ الله السحر على الساحر ، فكانت النتيجة الخسران المبين ، اذ لم يفز واحد منهم رغم ما أنفق على حملتهم من خزينة الدولة أو من النفقات السرية كما تسمى احياناً ، أنفق على حملتهم الانتخابية عشرات الالوف من الدنانير ، وكان الاولى أن تنفق على الاطفال اليتامى والارامل الثكالى . ومن سوء الطالع ان احد مرشحي الحكومة اكتسح واكتسح واكتسح دائرته الانتخابية فحصل على سبعة وستين صوتاً ، وتساءلت كيف عاقبه الله بسبعة وستين صوتاً فقط فكان الجواب الفطري ليذكرنا مرشح الحكومة الفاشل بنكبة حزيران موديل "٦٧" .

كما ان من حقنا ان نسأل الحكومة الموقرة عن سر تلك المناشير والبيانات التي وزعت بعشرات الالاف في مشارق الارض ومغاربها من الاردن ضد مرشحي كتلة العمل الاسلامي ، ولم نسمع أن الحكومة القت القبض على واحد من تلك الافاعي والعقارب اللذين يخدمون الموساد الاسرائيلي أي اولئك الذين نسجوا تلك المناشير والبيانات ليخدمون الموساد الاسرائيلي لكن لو مست تلك المناشير والبيانات الخط الأحمر امنياً لاستنفرت جميع القوى جواً وبراً وبحراً وأودعوهم السجون ، لذلك سر تلك المناشير والبيانات التي نهشت حرمة اعراضنا ظلماً واعتدت على قدسية الاسلام الحنيف والذي تتشرف الحكومة في الدفاع عن سمعته كما ورد في بيانها فان السر مرده لأحد أمرين ، الأمر الأول أن الحكومة بأجهزتها الأمنية عاجزة عن القاء القبض على الذين نسجوا احقاد تلك البيانات وفي هذه الحاله كيف تمنح الثقة للدفاع عن قدسية الوطن وحرمة المواطن ؟ وان لم تكن عاجزة عن القاء القبض على المجرم وكانت قادرة فلماذا لم تمارس قدرتها ، ام ان مرشحي كتلة العمل الاسلامي غرباء من شذاذ الافاق لا يستحقون الحماية وصدق الله العظيم اذ يقول (ويل للمطففين اللذين اذ اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون الا يظن اولئك انهم مبعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين) .

خامساً – دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

ينص البيان الوزاري في الصفحة الرابعة عشرة (على بناء دولة عصرية منيعه اساسها الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين

المواطنين جميعاً) .

لست ادري اين ميزان الحق ولا زلنا نرى من يكيل بمكيالين وأين ميزان العدل ولا زلنا نرى العدل مع الاقوياء والظلم على الضعفاء . اما تكافؤ الفرص بين المواطنين فالحديث عنها يطول وحسبي ان اذكر مأساة واحده لأسرة واحده في ظلال العدل الوظيفي الاجوف في التعيينات حيث ان سيدة فاضلة من بناة الجيل اصبحت ارملة فجأة وفي حضانتها أربعة اطفال ايتام والبيت بالايجار وتحمل شهادة جامعية في اللغة العربية وادابها منذ سنة ٨٢ وقرعت هذه الارملة الحزين ابواب وزارة التربية وديوان الخدمة المدنية عشرات المرات حتى اضطرت ان تهاتف عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية على البث المباشر قائلة له لدى حديثها عن مأساتها لولا مخافة الله كدت انتحر . فاجابها مشكوراً لتقابله في مكتبه في ديوان الخدمة المدنية وقابلتة لكنه مسكين مغلوب على امره فلم يصرف لتلك الأرملة البئسه سوى جرعة من المهدىء اذ أن خريجي ما قبل سنة اربع وثمانين محرومون من التعيين ولو كن ارامل امهات لايتام ، ومع شديد الأسف يقول لها وزير التربية اشتغلي خدامة . انظروا كيف تعامل الامهات السيدات الفضليات في مجتمع اردن الحشد والرباط اترضى الحكومة بخادمة لدى احد وزرائها ان تخاطب بهذه اللغة ؟ ! ! ! . فضلاً عن مخاطبة بنت أحدهم او خالة احدهم او عمة احدهم . لكن ان ربك لبالمرصاد .

معنى ذلك يا خريجي ما قبل سنة اربع والثمانين تحولوا انتم وايتامكم وأراملكم وشبابكم وفتياتكم الى عصابات اجرام وسرقة واغتصاب لانه لا يوجد لكم حل لدى حكماء التخطيط وفلاسفة تبرير الاخطاء والخطايا . . .

فلست ادري هل تتفاعل الحكومة مع دموع الاطفال الصغار والأرامل الثكالى . اتمنى ذلك ام ان دموع الحكومة محبوسة في بنك العيون لتذرف على اطفال اليهود حالة التطبيع ثم اتساءل اين خطة العدل والمساواة لمبدأ القبول في الجامعات على اساس التنافس الشريف بعيداً بعيداً عن عدوى الاستثناءات التي تؤدي الى الطبقية البغيضة بين افراد المجتمع الواحد اذ ان اليتيم البائس والفقير اليائس يحصل على معدل تسعين ٩٠٪ في التوجيهي فيقبل في الطب البيطري او التجارة ، بينما الذي حصل على معدل ٥٠٪ خمسين في الاستثناءات التي ما أنزل الله بها من سلطان يوفد بعثة لدراسة الطب أو الهندسة فأين العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعا .

لذلك نناشد الحكومة بأن الاسلام هو الحل حيث يقول الله عز وجل (يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين ، ان يكن غنياً او فقيراً فالله اولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا) كذلك أين الرحمة في رسوم الجامعات ، بينما نجد العراق الشقيق رغم الحصار الظالم يؤمن التعليم من الابتدائي حتى الدكتوراه مجاناً بل ان المقيمين في العراق من غير العراقيين يشملهم ذلك التأمين في التعليم .

سادساً – دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

ينص بيان الحكومة في الصفحة الثالثة

والعشرين (على مواصلة جهودها للحد من مشكلة البطالة والفقر) ولست أدري أين خطة التنمية الشاملة لمعالجة الفقر والبطالة والتي ساعدت على نشر الجريمة والانحلال اللا أخلاقي ، بل واين صمام الامان لا يقاف سرطان الغلاء وجشع الأسعار ؟ وفي ظلال جهود الحكومة للحد من مشكلة البطالة والفقر تزيد الحكومة رواتب رئيسها ووزرائها لكن الشعب تزيد له في الاسعار يزداد حرماناً فوق حرمان أما زيادة الراتب للسادة النواب فحجة الحكومة في تأخيره اذ ليس من ورع الحكومة وتقواها ان تقررها قبل منح الثقة لئلا تعتبر رشوة لكنني اقول ان كان تقديمها رشوة فتأخيرها تهديد من أجل منح الثقة . واني لأناشد الحكومة الموقرة أن توقف الزيادة في رواتب اعضائها ورئيسها ورئيس مجلس النواب قد اتفقت معه الا يقبلها بدون زمله وبدون الشعب ، لان الشعب كله زمله . والا تزيد في رواتب النواب والأعيان ويرد ذلك للبطون الجائعة من الشعب ، وان لم يكن في الخزينة قدره على زيادة رواتب المواطنين فكحد ادنى نقول للحكومة كفي يا حكومة شر الغلاء في الأسعار وردي سيف الغلاء الى غمده مقهوراً مدحوراً غير راكعة لقرارات البنك الدولي .

سابعاً – دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

ورد في البيان الوزاري في الصفحة السادسة والعشرين (تخفيفا عن المواطن تقوم الحكومة باعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالجمارك وضريبة الاستهلاك والدخل) .

وتعقيبي على ذلك ان عدة مرات عدلت الحكومة في التشريعات المتعلقة بالجمارك وضريبة الدخل دون التشاور مع غرفة التجارة والصناعة والانتفاع من الخبرة الميدانية لأرباب التجارة والصناعة ومن ثم تدخل الحكومة في صراع مع ذوي الاختصاص في التجارة والصناعة دون الاستفادة من خبراتهم اعتقاداً منها ان كفاءتها في التخطيط اتت بما لم تأت به الاوائل ، فتحدث الهوة السحيقة بين الحكومة واعلام التجارة والصناعة بدلاً من أن تكون واياهم فريقاً واحداً لخدمة الامن الاقتصادي والامن المعيشي للوطن والمواطن .

ثامناً – دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

ينص البيان الوزاري في الصفحة التاسعة والعشرين (وعلى الصعيد الزراعي تواصل الحكومة استصلاح مساحات من الاراضي في المناطق المرتفعة وزراعتها بالاشجار المثمرة وانجاز مشروع التحريج الوطني) .

يلاحظ في استصلاح الاراضي التركيز على الاشجار المثمرة والتحريج (لكن استصلاح الاراضي لما هو أهم : في انتاج الحبوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي في رغيف الخبز وغيره للانسان والعلف للحيوان بدلاً من ان نظل مستعمرين في بطوننا لاعدائنا ونظل اسرى لصندوق البنك الدولي الذي يعتبر رقّ القرن العشرين للشعوب المستضعفة والدول النامية لكن لنا القدوة الحسنة في اخوتنا في السودان الشقيق حيث رفض الانصياع لعبودية صندوق البنك الدولي فاستنفر مائة وخمسين الف جندي لاستصلاح الاراضي

فبارك الله لهم وتحقق لديهم الاكتفاء الذاتي في الحبوب بل وصدروا الفائض .

فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم ان التشبه بالكرام فلاح ثم اتساءل اين خطة العدالة والمساواة في البنية التحتية والخدمات العامة دون تمييز اجتماعي بين شمال وجنوب وبين ريف وباديه وحضر ومخيم ، واذا ما قام سائح اجنبي بالمقارنة بين خدمات عمان الغربية وعمان الشرقية ، فسوف يجد هذا السائح الاجنبي الفارق مذهلاً كالفارق بين اوروبا الغربية واوروبا الشرقية ، ومثال ذلك : ترى عشرات الآلاف من المواطنين المكاره الصحية تفيض مجاريها العامة ٣ مرات اسبوعياً ، وأين ؟ في الشارع الرئيسي لجبل نزال الأشم اتدرون ما أسم ذلك الشارع الذي تفيض فيه المكاره الصحية ثلاث مرات على مسمع ومرأى من الحكومة ، اسمه شارع الدستور . واذا لم يحترم الشارع والمارون فيه فلتحترمي الدستور يا حكومة . وفي المقابل نرى شوارع عمان الغربية محفوفة بالورد والزهور .

يحيا بالسلام غني قوم ويبخل بالسلام على الفقير .

تاسعاً – دولة الرئيس حضرات الأخوة النواب

ورد في البيان الوزاري (ان الحكومة تتابع رعايتها لمؤسسة الضمان الاجتماعي لتوفير التأمينات الاجتماعية كما عملت الحكومة على توسيع مظلة التأمين الصحي وهي عاكفة على اصدار التشريع اللازم ليشمل كل ابناء الوطن وكذلك انشاء مستشفيات جديده)

وتعقيبي على ذلك يجب اعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي ليلائم راتبه التقاعدي مستوى المعيشة للفرد والاسره ، اذ اننا معشر النواب نسمع مرّ الشكوى من المنتفعين بالضمان الاجتماعي وانه لا يفي نصف معيشتهم بل ربما لا يفي ربع المعيشة لدى بعض الاسر .

وأما التأمين الصحي فينبغي على الحكومة أن تحدد السقف الزماني لتحقيق التأمين الصحي لجميع ابناء الوطن كما ورد في بيانها ، يجب عليها أن تحدد السقف الزماني لتحقيق الضمان قبل ان تقوم يوم القيامة . وكذلك ان ينتفع على جناح السرعة ابناء اخواتنا الموظفات واللاتي طالبن لابنائهن مرتين في المجلس السابق ما دام الزوج لا يتمتع بالتأمين الصحي او كانت ارملة اذ ان الله سبحانه ساوى في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء فبأي حق ينتفع الابناء بالتأمين الصحي ولا ينتفعون من خلال الأم الموظفة من خلال الاب ينتفعون ومن خلال الام الموظفة لا ينتفعون بأي حق هذا ؟ وهذا ظلم صارخ يتنافى مع مبدأ الاسلام هو الحل حيث ان الله تعالى يقول « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » ويقول سبحانه « لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى بعضكم من بعض » وكذلك اجهزة الحكومة تقول المرأة نصف المجتمع لكنها في التأمين الصحي ينسف ابناءها نسفاً .

وأما كفالة الحكومة بانشاء مستشفيات جديده فأقول لها مضت اربع سنوات في المجلس السابق ونحن نطالب بمستشفى حكومي في عمان رحمة بالبؤساء والفقراء

حيث ان المستشفى الحكومي العام في العاصمة وضواحيها والذي يغطي حاجة الفقراء في عمان الكبرى ، اي يغطي فقراء حوالي مليوني نسمة في عمان الكبرى هو مستشفى البشير ، الذي تحول للمرضى الى مستشفى نذير خطير .

والى متى ستظل السجون اكثر من عدد المستشفيات بل والى متى سيظل عدد مقابر الموتى ضعف عدد مستشفيات الاحياء ام سيأتي يوم لا قدر الله ان يمدد فيه النفق المظلم ما بين المستشفيات العامة والقليلة والمقابر الكثيرة.

عاشراً – دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب .

(نص البيان الوزاري على محافظة الحكومة على استقرار أسعار المواد الاساسية) وهذا غير صحيح حيث زادت الحكومة في أسعار الخبز ، والخبز اظن ليس مادة أساسية لأن القرار وراءه « جاتوهات وبيتي فور » ، زادوا في اسعار الخبز والرز والسكر والحليب ، والحليب لا يلزم لأطفالنا بدعوة مستجابة يروى الطفل ، بل زادت في اسعار الكاز . يعني بعد هذه الزيادات في المواد الاساسية من خبز ورز وسكر وحليب ثم تختتم بزيادة سعر الكاز . أذن الملايين أو مئات الآلاف يخلص كازها في هذه الحالة .

لذلك يجب على الحكومة وجوباً شرعياً وانسانياً ووطنياً ان لا تزيد سعر سلعة الا بعد الرجوع لمجلس النواب والا فسوف يتحول المتنفذون من اصحاب رؤوس الاموال الى علقة تمتص دماء الفقراء والضعفاء .

ومن ثم تكون زيادة الأسعار مناصفة بين جشع التجار والحكومة . من الأبواب الخلفية .

حادي عشر – دولة الرئيس حضرات الأخوه النواب :

ورد في بيان الحكومة الصفحة الرابعة والثلاثين (ان تقوم بدورها في المساعدة على تأمين السكن المناسب للأسر ذات الدخل المحدود) لست أدري اين ذلك من الواقع الملموس حيث ان معظم الراغبين في الزواج يؤخرون زواجهم لعدم تأمين السكن فلماذا لا تسارع الحكومة بانشاء وحدات سكنية للراغبين في الزواج والاسر الفقيرة مع مراعاة سعر الكلفة والتقسيط الحلال المريح الخالي من الربا الحرام .

ثاني عشر – تقول الحكومة في بيانها الوزاري في الصفحة الخامسة والثلاثين (في مجال النقل قد شرعت باتخاذ الخطوات الكفيلة لتوحيد جهة الاشراف في قطاع النقل وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة الاستثمارية في ادارة وملكية قطاع النقل) .

اطالب الحكومة بتحقيق التوازن بين الباصات الصغيرة في عددها وبين سيارات الاجرة (السرفيس) حث نسمع مّر الشكوى من سائقي سيارات الاجرة بسبب كثافة الباصات الصغيرة حيث الحقت كثرتها الضرر باولئك .

وعلى ذمة الراوي أن بعض النواب في المجلس السابق دون ذكر أسماء بعد ان كانوا ثوريين وكفاح مسلح خدرتهم الحكومة بباصات على بعض الخطوط .

ثالث عشر – دولة الرئيس حضرات

الاخوة النواب :

ورد في بيان الوزارة الصفحة السابعة والثلاثين (أن ايماننا بوحدة هذه الأمة ومستقبل أجيالها يتطلب منا أن نعمل على احياء الثقة المتبادلة بين الاشقاء العرب وتجاوز العقبات والسلبيات التي اكتنفت مسيرة التضامن العربي ونبذ الفرقة والخصام واحلال التفاهم والوئام). اقول للحكومة الموقرة اننا نعتبر الوحدة في امة العروبة والاسلام فريضة شرعية كفريضة الصلاة التزاما بقوله تعالى (ان هذه امتكم أمةً واحده وأنا ربكم فاعبدون) لكن اذا كانت الوحدة مع المستكبرين من أعراب النفاق مصيدة للنيل من عزتناوكرامتنا فنقول لمثل هذه الوحدة الزائفة كلا كلا (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون) وان مصافحة الأيدي الآثمة لا تضمد جراحات القلوب وبخاصة اذا كانت جراحات تمت بخنجر الغدر الأمريكي وحلفائه وخيانة افاعي النفاق الأعراب ممن يتربصون باردن الحشد والرباط ريب المنون ، وسوف تظل وحدة الامة انشودتنا نرددها في العز والاصال .

ولست أدري سوى الاسلام لي وطناً الشام فيه ووادي النيل سيان واينما ذكر اسم الله في بلد عددت أرجاءه من لب اوطاني .

وأية وحدة تلك تتم بين عباد الرحمن وجنود الشيطان ، ويؤسر لنا في الكويت « ٧٥٥ » مواطناً اردنياً لأن جريمتهم اتهموا بالتعاطف مع عراق الصمود والتحدي وحكموا على بعضهم بالاعدام ، بل ان الشهيد الاردني محمود ابراهيم وأهله ارملته الثكلى وأطفاله اليتامى الاربعة يقيمون في « أبو علندا » . الشهيد محمود ابراهيم اردني استشهد وهو صائم تحت سياط التعذيب في الكويت ويوجد بيننا من يشهد على ذلك ، رأه رأي العين وهو يعذب أثناء صيامه واستشهد في ساحة التعذيب . فكيف تتم الوحدة مع أمثال هؤلاء ؟ .

رابع عشر – دولة الرئيس ، حضرات الاخوة النواب

مع شديد الاسف أن البيان الوزاري لم ينصف المرأة قط ، ولا أستدر عطف الاخوات بل يراجع البيان الوزاري كلمة كلمة ، لم ينصف المرأة قط . كانت مغيبة وأغفل حقوقها وواجباتها ، بينما تتغنى الحكومة ومؤسساتها بأن المرأة نصف المجتمع .

لكن الاسلام العظيم اعتبر المرأة الاساس الرئيسي في بناء المجتمع وصناعة الأجيال . حيث إن القائلين بأن المرأة نصف المجتمع من اليسير عليهم أن يحولوا النصف الى ربع وان يحولوا الربع الى عشر والعشر الى صفر . لكن الاسلام الذي قرر للمرأة أن تكون الاساس في بناء المجتمع فلا استغناء عن الاساس ، لان الأستغناء عن الأساس يؤدي الى تهدم البناء لذلك بشر الله بالانثى قبل الذكر منذ الولادة فقال تعالى « يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور » ويقول عليه الصلاة والسلام (النساء شقائق الرجال) ، وقد مارست المرأة في ظل الاسلام حقوقها وواجباتها سواء كان ذلك بالتجارة كخديجة ام المؤمنين (رضي الله عنها) او الميدان الجهادي كما تروى الصحابية الجليلة ام عطيه الانصارية رضي الله عنها فتقول : غزونا مع رسول الله عليه الصلاة والسلام

سبع غزوات . وكنا نخدم القوم ونسقي الجرحى وننقل الزمنى الى المدينة ، أذن : اعد الاسلام المرأة لصناعة الأبطال في الميدان لا لتكون مصيدة للشيطان وانها لمكرمة للمرأة أن تكون خديجة أول من أسلم وأن يكون أول شهيد في الاسلام سمية . لذلك الاسلام وحده الذي احاط المرأة بأوسمة التكريم ولم يمتهنها لتكون أداة تسويق تجاري لاطارات «دنلوب» «وبرجستون» للسيارات ولعب الاطفال . لذلك أكرمها الاسلام أما وبنتاً واختاً وزوجة ولقي الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم ربه وهو يقول في حجة الوداع أوصيكم بالنساء خيراً ، أوصيكم بالنساء خيراً ، لذلك نقول بكل اصرار الاسلام هو الحل .

خامس عشر – دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

نص البيان الوزاري في الصفحة التاسعة عشرة (على تحديث الاجهزة الرسمية ووسائل اتصالها واساليب عملها في الاعلام الأردني) دون أن يتطرق لما هو أهم في وضع خطة اعلامية هادفة في بناء الوطن والمواطن على اساس الايمان بالله وقيمنا الاخلاقية وتنشئه الجيل على نخوة العروبة واصالة الاسلام .

بل ان اعلامنا أشتهر بالمسلسلات غير الهادفة في التربية البناءه للفرد والبيت والمجتمع تمهيداً لجريمة التطبيع مع العدو .

بل اشتهر اعلامنا بالتعتيم على صوت الشورى وصوت الحريه والاحرار تحت قبة مجلس الأمة ، دون أن نسمع ويسمع الشعب كلمة واحده تقدم وتنقد السلام المزعوم الذي يشيد قصوراً في الهواء . او نقداً للحكومة لذلك اقترح على المجلس الكريم الا تذاع كلمة رئيس الحكومة الا اذا اذيعت كلمات النواب ، ويؤسفني اذا قلت : وان لم يوافق المجلس الكريم على ذلك فتكون اول متآمر على الشورى والحريه ، اذ ليس من العدل أن يسمع الشعب صوت محامي الدفاع عن الحكومة حرفياً ، دون ان يسمع الشعب نوابه محامي الأمة والوطن ، مع العلم ان قانون اللغة في قواعدها يأبى ذلك . اذ أن الحكومة محاسبة وهي اسم مفعول ومراقبة وهي اسم مفعول . ومشرع لها وهي اسم مفعول بينما مجلس النواب محاسب وهو اسم فاعل . ومراقب وهو اسم فاعل . ومشرع وهو اسم فاعل والسيادة تكون لاسم الفاعل على اسم المفعول ، أم اننا الآن نشاهد علامات الساعة حيث تلد الأمة ربتها .

ولقد غاب أو غيب عن ذهن الحكومة ان سماع صوت نواب الشعب يجعل الاصدقاء يغبطوننا على ممارسة الشورى والحرية وأن الاعداء يموتون غيظاً حسداً من عند أنفسهم . لكن يبدو أن هذه المكاسب ليس عليها بغشيش .

سادس عشر – دولة الرئيس حضرات الاخوه النواب

ونص البيان الوزاري (على مأساة السلام المزعوم وذلك ما بين الصفحة الخامسة والثامنة من البيان الوزاري) .

ومن حقي وحق الشعب ان يتساءل ما هو السلام ؟

انه يا دولة الدكتور عبد السلام اسم من

اسماء الله الحسنى : حيث يقول سبحانه : (السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر) .

وقد ذكر الله المؤمن بعد السلام ليكون سلاماً قائماً على الايمان بالله الذي يحرم الصلح مع اليهود اعداء الله والانسانية ، ثم ذكر الله المهيمن لتكون الهيمنة والسيادة لنا على الوطن المقدس ، ثم ذكر العزيز لنكون اعزاء أمام الاعداء ثم ذكر الجبار لنكون جبابرة في ملاقاة العدو ثم ذكر المتكبر لنكون ذوي ألفة حيث ان التكبر على العدو صدقه .

ثم أتساءل عن نظره اليهود لله عز وجل: (وقالت اليهود يد الله مغلوله هكذا ينظرون الى رب العزه غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء) ثم ما نظرة اليهود لانبياء الله حيث نسمع الشكوى بتفجع من سيدنا موسى عليه السلام عميد انبياء بني اسرائيل (واذ قال موسى لقومه يا قوم لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم ، فلما زاغوا ازاغ الله قلوبهم والله لا يهدي القوم الفاسقين) فهل سيفضلنا اليهود على عميد انبيائهم موسى عليه السلام ؟

ولنسمع شكوى سيدنا عيسى عليه السلام اخر انبياء بني اسرائيل حيث يقول الله : « واذ قال عيسى بن مريم . يا بني اسرائيل اني رسول الله اليكم مصدقاً لما بين يدي من التوراه ومبشراً برسول يأتي من بعدى اسمه احمد .

فلما جاءهم بالبينات قالوا هذا سحر مبين ، ومن اظلم ممن افترى على الله الكذب ، وهو يدعي الى الاسلام ، والله لا يهدي القوم الظالمين » وهل سيحترموننا بعد استهزائهم بسيدنا عيسى عليه السلام ووصفهم البيانات الالهية بالسحر والشعوذة هل المفاوضات التي تتبادل فيها الانخاب ستضعها اليهود فوق كلام رب العالمين والمنزل على انبيائهم ؟ كلا والف كلا . وما نظرة اليهود للمؤمنين بالله عز وجل : لتجدن اشد الناس عداوة للذين امنوا والذين اشركوا » .

ومن هم اليهود على السنة انبيائهم ؟ لذلك الدبلوماسية العربية المفاوضة في أمس الحاجة لأخذ دورة تثقيفية في مدرسة القرآن حتى يعلموا من هم اليهود من هم اليهود على السنة انبيائهم .

« لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، لبئس ما كانوا يفعلون » .

لأجل ذلك استحق اليهود عقوبة الله الابدية . وخلال ست سنوات مضت سلط الله على اليهود اطفال الانتفاضة وابطال الشهادة وهم يحملون شهادة ميلادهم الجهادي مسطراً عليها بقلم القدرة الالهية : « واذ تأذن ربك ليبعث ـ اي اليهود ـ عليهم الى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب » .

لذلك انصح المفاوضين انهم يلهثون وراء سراب خادع لأن الزمن الخاص بالصلح هو جزءاً من الزمن الممتد الى يوم القيامة والله تعالى كتب عليهم العذاب والتشريد الى يوم القيامة وبعد ذلك ينادى بالسلام مع اليهود قتلة الانبياء والمرسلين وناقضي العهود .

ويعني ذلك تكذيب الله عز وجل واعلان الحرب على الله ، وتكذيب القرآن المزعوم واعلان الحرب على القرآن ، يعني السلام المزعوم مع اسرائيل المزعومة اعلان

حرب على انبياء الله كما يعني منحهم اعظم شهادة حسن سلوك في التاريخ البشري وأن الانبياء والمرسلين وحواري السيد المسيح عليه السلام وصحابة سيدنا محمد ﷺ كانوا ـ العياذ بالله ظالمين وخاطئين في حق يهود : وهل ذلك يرضي الأجيال في الحاضر والمستقبل ؟ كما يعني السلام المزعوم مع اسرائيل المزعومة أن القرآن الكريم في ذمة اليهود كان ذماً هكذا يعتقد اهل السلام المزعوم ان ذم القرآن لليهود كان ذماً . محدود الزمان ومحدود المكان من اعتقد في ذلك فهو مرتد عن الاسلام لان القرآن الكريم يظل المعجزة الخالدة أبد الدهر ، (افلا يتدبرون القرآن أم على قلوب اقفالها) (افلا يتدبرون القرآن ولوكان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) .

– دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب .

تجرؤ الحكومة بعد ذلك على ربط السلام المزعوم بوحدتنا الوطنية كما ورد في السطر الأول من ص٦ في بيانها وغاب عن ذهن الحكومة الموقرة أن وحدتنا الوطنية تقوم على الايمان بالله ، ومن مضمون الايمان بالله أن تصطلح الحكومة مع الله ضد اعداء الله ، وليس من مضمون وحدتنا الوطنية القائمة على الايمان بالله ان تصطلح الحكومة مع اعداء اليهود ضد الله وضد انبياء الله وضد الوطن المقدس .

وسوف تظل انشودة المجد في حب الوطن الغالي ، ترددها الاجيال في الغدو والاصال .

حب الاوطان من الايمان ، وروح الله تنادينا ان لم يجمعنا الاستقلال ، خلي الفردوس تلاقينا

– دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب .

آن للحكومة ان تدرك بعمق إذا كان غربي النهر في فلسطين الرسل والانبياء ليكود واحد قائم على الباطل فلتعلم الحكومة ولتعلم اسرائيل المزعومة وحاضنتها امريكا ان شرقي النهر شعب يمثل في الصلابة لنصرة الحق مائة ضعف لصلابة ليكود في باطلهم .

وبعد ذلك الزيف اليهودي ازاء السلام المزعوم تجرؤ الحكومة استنادها الى الشرعية الدولية .

ولست ادري أية شرعية دولية تلك ؟ انها شرعية الغاب التي تجعل من الحق باطلا ومن الباطل حقا وتنصر القوي ليفترس الضعيف ، ولا ادل على ذلك من زيف الشرعية الدولية التي انشأت اسرائيل المزعومة وحشدت اليهود من حوالي مائة دولة في فلسطين مسرى النبي محمد ومهد اخيه عيسى ابن مريم عليهما الصلاة والسلام ، الشرعية الدولية التي تتغنى بها الحكومة هي التي شردت شعب فلسطين في القارات (الخمس) الشرعية الدولية هي التي ترعى مذابح عشرات الآلاف وهتك عرض الحرائر خمسين الف مسلمة في البوسنة والهرسك ، في الوقت الذي تستنكر فيه الشرعية الدولية الحكم بالاعدام لسلمان رشدي المرتد والذي استقبله كلينتون راعي الشرعية الدولية قتل امرىء في غابة جريمة لاتغتفر وقتل شعب كامل مسألة فيها نظر الشرعية الدولية ايها المفاوضون غير المفوضين

من الشعوب الحرة هي التي تتغنى في الحصار الظالم الغاشم على اطفال العراق ونسائه وكذلك فرض الحصار على ليبيا والسودان ، اجل العراق محاصر السنة الرابعة لأنه الرمز الاوحد الرافض للاستسلام فلم يخضع ولغير الله لن يركع .

الشرعية الدولية التي مكنت امريكا من غزو الصومال العربي المسلم ونسف المساجد وهتك أعراض الحرائر المسلمات .

الشرعية الدولية ايها المفاوضون غير المفوضين التي مكنت امريكا رمز الاستكبار من ضرب ملجأ العامرية في بغداد السلام فمزجت امعاء الامهات بامعاء الاطفال . وطحنت رؤوس الاطفال في احضن الامهات ، ثم بعد ذلك تتغنى الحكومة بالشرعية الدولية الغارقة في مستنقع الظلم وبحر الدماء .

لذلك نحن أمة متميزة لانحتكم لغير الله القائل في البديل الاصيل عن السلام المزعوم الذي يمثل التقليد الزائف يقول سبحانه (واقتلوهم حيث ثقفتموهم واخرجوهم من حيث اخرجوكم) (وقاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزيهم وينصركم عليهم ، ويشف صدور قوم مؤمنين) .

– دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب .

نص بيان الحكومة في الصفحة السادسة (على قيام منظمة التحرير الفلسطينية بكامل حريتها وبمحض اختيارها باتخاذ موقفها المستقل متحملة بذلك مسؤوليتها التاريخية وعقدت اتفاق إعلان المبادىء مع اسرائيل يوم ١٣/٩/٩٣م واعترفت اسرائيل بمنظمة التحرير ممثلاً عن الشعب الفلسطيني) .

دولة رئيس المجلس : عبد المنعم ، اذا سمحت إلك سبعين دقيقة تتكلم ارجو مراعاة وقت المجلس ايضاً سوف اعطيك ثلاث دقائق فقط لاغير ثلاث دقائق ، بعد سبعين دقيقة لاتستطيع ان تعترض على ثلاث دقائق .

السيد عبد المنعم ابو زنط : ثلاث دقائق كرم منك ودقيقه اكراماً للوجوه الغائمة .

اجل لقد كانت منظمة التحرير وليدة أول مؤتمر قمة انعقد في مصر سنة ٦٤م ولم تكن وليدة الشعب الفلسطيني . بل ان القضية الفلسطينية المقدسة ليست ملكا للشعب الفلسطيني وحده ملك لامة العروبة والاسلام الى يوم القيامة ، ووقف شرعي على أمة العروبة والاسلام .

وقد تم عقد زواج غير شرعي بين المنظمة واسرائيل المزعومة ليلة ٢١/٨/٩٣م في اوسلو عاصمة النرويج بعد منتصف الليل حيث تبادلوا انخاب الغدر والخيانة على الضحية فلسطين الرسل والانبياء .

دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

يذكر بيان الوزارة في الصفحة السابعة (فتأكدت بذلك اللقاء بين المنظمة واسرائيل الارادة الفلسطينية المستقله) فانني اقول ان الارادة المستقلة هي التي يجسدها فقط ابطال الانتفاضة بسواعدهم الرامية وشهداؤها بدمائهم الزكية والمبعدون المجاهدون في مرج الزهور . ولا يمثل الارادة الفلسطينية من حولوا البنادق من الخنادق الى الفنادق الشواهق وتذكر الحكومة في بيانها (ان انطلاقها في

التأييد للسلام المزعوم من التزامها بضرورة احترام القرار الفلسطيني المستقل منذ قمة الرباط عام ٧٤م) اجل لقد كان قرار قمة الرباط في اسناد امر التحرير للمنظمة كان وبالا على الشعب الفلسطيني خاصة وعلى أمة العروبة والاسلام عامة حيث كان إسناد مسؤولية تحرير فلسطين لمنظمة التحرير كان وليد عجز الدول العربية عن تحريرها .

وكان مثل ذلك كعجز ملاكم من الوزن الثقيل عن قهر خصمه ، ثم بذكائه الخارق أسند قهر الخصم لطفله الرضيع ، أو الفطيم . لذلك اعتبر قرار ٧٤ مؤامرة على الشعب الفلسطيني وعلى مسرى النبي محمد ومهد اخيه عيسى ابن مريم عليهما الصلاة والسلام .

وفي الختام اقول للحكومة في توقيعها على جدول اعمال المفاوضات الاردنية الاسرائيلية المزعوم يوم ١٤/٩/٩٣م هل اعتبرت من كامب ديفيد التي كان بطلها المحجوم السادات حيث أصبح محنطاً في مزابل التاريخ ! و هل اعتبرت الحكومة من مراوغة ثعالب اليهود في شبه جزيرة طابا ، حيث تقرر عودتها لمصر منذ التوقيع على جريمة كامب ديفيد ٢٦/٣/٧٩م لكن اليهود ظلوا يماطلون تسع سنوات حتى اعادوها بعد تسع سنوات محفوفة بأشواك وخناجر مسمومة .

لذلك اقول للحكومة : اين خطة الاصالة الوطنية والمنهجية الاسلامية لمقاومة التطبيع مع عدو يتربص بنا ريب المنون قبل ان نفاجىء بالغدر لاقدر الله نفاجىء بالغد في التطبيع بأعضاء الكنيست الاسرائيلي يجلسون بيننا تحت هذه القبة لاسمح الله قائلين لهم شلوم خبيبي رابين شلوم خبيبي إبليس .

دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب،
أذكر الحكومة الموقرة بقول نبي الرحمة عليه والصلاة والسلام :

(إن الله يقبل توبة العبد مالم يغرغر) اي مالم تصل الروح الحلقوم ، وقد مضى على مناقشة بيان الوزارة ثلاثة أيام .

فيوم اذاب من الحكومة اللحم ويوم اسقط منها اللحم ويوم وهن فيها العظم لذلك قبل وصول الروح الحلقوم أنصح الحكومة بسرعة التوبة النصوح لله عز وجل وعلامة ذلك : الحكم بالاسلام لتعم الشعب الرحمة والعدالة ثم الانسحاب السريع من المفاوضات الذليلة لتعم العزة والكرامة أنصح الحكومة بالتوجه الكريم الى البيوت بعدما امطرت من تلك النعوت التي جعلتها لا تملك هيبة مجلس امانة العاصمة .

ولقد اشتد بنا القحط والمحل – فلا أقول للحكومة أحجب الثقة . بل اقول نصحاً لوجه الله سبحانه .

انصح الحكومة بالاستقالة لعل الله تعالى سيجعل في استقالتها غيثاً يغيث الله البلاد والعباد .

من يهن يسهل الهوان عليه مالجرح بميت إيلامُ

لا يسلم الشرف الرفيع من الاذى حتى يعود الحكم للإسلام

قسا ليزدجروا ومن يك حازماً فليقس أحيانا على من يرحمُ

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : عفواً ياسيدي المجلس جميعاً يشكرك على (٧٥) دقيقة ، الدكتور محمد عويضه .

الدكتور محمد عويضه :

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل أن ابدأ كلمتي أزجي احترامي لموظفي مؤسسة التلفزيون العاملين في تغطية نشاطات مجلس الامة إلا ان اصحاب القرار في هذه المؤسسة ، يقومون بتشويه كلمات السادة النواب وتزويرها ولا سيما النواب الذين عبروا صراحة عن معارضتهم لبرنامج الحكومة وممارستها فتم بثها بصورة فيها اعتداء على النائب المحترم والمواطن العزيز ، لتثبت الادارة المتنفذه في مؤسسة التلفزيون ان مجلس النواب الاردني مجلس مطواع لا يخرج عن ارادة الحكومة وتوجهاتها وبناء عليه فانني اتوقف عن الكلام حتى يتم اخراج التلفزيون الاردني من تحت القبه .

دولة رئيس المجلس : يادكتور محمد اذا سمحت هذا ليس حقك اذا سمحت .

الدكتور محمد عويضه : ولاحق اي مؤسسة أن تزور إرادة مجلس بالكامل يقدم كل نائب كلمة لاحترام الحكومة فلا يذكر من بيانه إلا المقدمة .

دولة رئيس المجلس : لا ياسيدي ارجوك ، لك أن تقول ذلك ولك ان تقول اكثر من ذلك ، أما أن تعطل المجلس .

الدكتور محمد عويضه : انا لا أعطل المجلس .

دولة رئيس المجلس : طبعاً انت على المنصة ولن تتكلم إلا عندما يخرج التلفزيون انت تُعطل المجلس ، فتفضل قُل ماتريد ولك الحق في ذلك .

الدكتور محمد عويضه : يا بيخرج التلفزيون .

دولة رئيس المجلس : لا مش هيك ارجوك هذه مش معادلة صحيحة ارجوك رجاءً ارجوك لا ياسيدي

(اصوات مطالبة بالتصويت على اخراج التلفزيون من تحت القبه)

لا يا سيدي انت بتلقي كلمة في مناقشة البيان الوزاري وليس في معرض اقتراحات ، ارجوكم ، انت تُعطل اذا لا تريد ان تلقي الكلمة ارجوك ان تتنحى ، تفضل دكتور محمد عويضه

الدكتور محمد عويضه : يبدو ان كلمات النواب للتصدير ، لذلك تُبث في القناه الفضائية ، لكن شعبنا العزيز الذي انتخبنا ليس من حقه ان يعلم عن كلماتنا ولا عن حكومتنا العتيدة شيء .

دولة رئيس المجلس : تفضل دكتور محمد

الدكتور محمد عويضه :

دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

((رب يسر لي امري واشرح لي صدري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي))

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يتوقف وجود الأمة ودوامها على اسس اربع : الانسان والمجتمع والهوية والأمن .

أما الانسان فلا بد له ليقوم بوظيفته من الارادة والحرية ، وازمتنا في امتنا ازمة ارادة وأزمة حرية ، ازمة ارادة تعيق الانسان من تحقيق ذاته ووجوده وغايته ، وأزمة حرية تعطل في الانسان انسانيته وتسلبه وجوده ، وإذا لم تنعكس الديمقراطية التي نتغنى بها ارادة وحرية لكل انسان فقد خسرنا إنساننا بالتالي خسرنا كل شيء .

وانا اتساءل اين ما يحقق حرية الانسان وارادته في بيان الحكومة أو في ممارستها ؟ اما في بيانها فتقول الحكومة اقتبس من نص البيان (وقد هيأت حكومتي بقدرة وكفاءة عاليتين كل اسباب النجاح للانتخابات النيابية ، في جو ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة والمشاركة لكل أبناء الوطن من شتى الاصول والمنابت فكانت حرية كل مواطن مطلقة بالترشيح ، والانتخاب) .

هذا كلام جميل ، لكن كيف كان الفعل ؟ !

آلاف من الناس صوتوا اميين وهم يحملون أعلى الشهادات ، مارست الحكومة بكل أجهزتها التأثير على الانتخابات ، الاجهزة الحكومية تتصل بالمواطن آمرة لهم بالترغيب تارة وبالترهيب تارة اخرى لينتخبوا زيداً ولا ينتخبوا عمرا .

ولقد رفع أحد المرشحين في محافظة البلقاء مذكرة الى دولة رئيس الوزراء بممارسات هذه الأجهزة ولم يتغير شيء وهو الدكتور نائل زيدان ونشرت المذكرة في الصحف ويتصل بالمخاتير ووجهاء الناس ويمارس عليهم الوعيد والتهديد .

يتحرك موظفو الدولة وبالسيارات الحمراء ومنهم الوزراء والمدراء للدعاية لمرشحين ، ينقل كل معلم أو موظف إذا عرف انه يميل الى مرشح من جبهة العمل الاسلامي . وتعلم الحكومة العتيدة الموظفين والأحزاب دروساً في الصبر وقوة الاحتمال وهي تمنعهم حتى من أن يقولوا ((أخ)) ويحتجون على ممارساتها ، وتداهم قوات الأمن مقر جبهة العمل الاسلامي لمنع الموظفين وقيادة الحزب من التعبير عن رأيهم والاحتجاج على قمع الحكومة للحريات .

قد بلغ احترام الحكومة للحريات أن تمنع الأحزاب المرخصة من اقامة المهرجانات ولااستخدام مكبرات الصوت ، أتدرون أيها السادة ما حجتها ؟ الخوف من أن يتسلل الاعداء فيستغلون التجمعات للعبث بالامن . حجه عجيبة ، لكن ما علاقة مكبرات الصوت بذلك ؟

لقد اعاقت الحكومة باجراءاتها العقيمة

والمختلفة حرية الناس في اخذ البطاقة الانتخابية وفي التسجيل وفي الانتخابات ، لقد كانت أجهزة الحكومة في مخيم البقعة تعيق عملية الانتخاب وتغلق الابواب بحجة التنظيم . مسكين ايها التنظيم فانت مثلي من ابناء المخيمات لانه ما رأينا هذا التنظيم إلا في المخيمات . وإن تعجبوا أيها السادة فعجب توزيع البطاقات الانتخابية للاسرة الواحدة على عدة مراكز الاب مثلا في مدينة السلط والأم في مركز صافوط وأحد الابناء في زي والبنت في عين الباشا لكن مكتوب في دفتر العائلة : مكان الاقامة مخيم البقعة . وألاف الدفاتر مختومة ولاسجل لها ولا بطاقة .

عفوا للحكومة الرشيدة لعل هذه النقطة الاخيرة من تطوير الادارة لامن التأثير على الحرية والارادة . بدليل أن مئات الناس راجعوا عطوفة المحافظ فكان يقول ماذا نفعل لكم أخطأنا يأأخي ، هل انتم معصومون لا تخطئون في الوقت الذي كان معالي وزير الداخلية يأمر بصرف بطاقة لمثل هذه الحالات لكن في عمان وليس في البقعة .

هل تعلمون ياساده ان الشرطي على باب مدارس البقعه كان يسأل الناخبات ، بالذات الناخبات من الامهات الكبيرات في السن من ينتخبن ؟ فإذا قالت : محمد عويضه ينظر في اوراقها فيجد سببا مزعوماً فيردها عن الباب .

وهل تعلمون يا معاشر السادة أن مراكز علنية لبيع البطاقات كانت في مخيم البقعه وسلمت بنفس اجهزة التعقيب مركزاً منها ولم يتغير شيء ، ويعلم عطوفة المحافظ .

وبعد ياسادة : هل الانسان الذي مارسنا معه وعليه كل هذه الممارسات وغيرها كثير ، يبقى إنسانا سويا منتمياً ، يحمي وطنه ويحافظ على أمته ، أم ان إنسانيته قد خدشت وحريته وكرامته قد هتكت وارادته قد زورت فخسرنا الانسان ، وخسرنا بخسارته كل شيء ؟! فأنا ادعو الى اتفاقية سلام بين الحكومة والشعب لا مع اليهود فنحن اولى بالسلام

دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين

• اما المجتمع فقوامه الترابط بين اعضائه ومتانة نسيجه ، وهذا يحتاج الى المساواة والعدل والتعاون والتراحم بين أبنائه .

فماذا تقول الحكومة العتيدة في بيانها بهذا الصدد ، بل ماذا تمارس ؟ تقول الحكومة في بيانها اقتبس ((وقد جسدت هذه الانتخابات ونزاهتها ، وتعاون الجميع لانجاحها وعي ابناء اسرتنا الواحدة وعمق التلاحم بينهم من شتى اصولهم ومنابتهم وشجاعتهم في التصدي للصعاب ومشاركتهم في تحمل المسؤوليات وتساويهم بالحقوق والواجبات ...))

أما ماذا تفعل الحكومة فيصدق عليها القول القائل : كاد المريب أن يقول خذوني اجراءات الحكومة التي اربكت الناس وجعلتهم كل يوم يبيتون ينتظرون الاجراءات التي ستفاجئهم الحكومة بها في الصباح سواء عقد الانتخابات او تأجيلها ، او في وضع قانون الصوت الواحد أو ابقاء القانون الدائم أو في اجراءات الانتخابات بطاقة بصورة أو بدون صورة ، بصورة وخاتم أو بدون خاتم ولا بصورة بدفتر العائلة أو اية وثيقه تحمل صورة

الى أخر المسلسل الذي استمر حتى يوم الاحد السابق ليوم الاقتراع .

إن قانون الصوت الواحد غير الدستوري كان عدونا على مجتمعنا مزق امتنا ونقضت منه الحكومة نسيج مجتمعنا فأحيت موات النعرات العصبية للطائفه والقبيلة والعرق ، مما يحتاج الى جهود عديدة في التربية والاعلام والتوجيه والوعظ لاعادة لحمة الامة ووحدتنا ، إن وحدتنا الوطنية التي بذلت في سبيلها الكثير وطالما تغنينا بها ، وإن تماسك مجتمعنا الذي حفظنا أمام اعتى الاعاصير والتحديات صدعت حكومتنا بقرارها العتيد أركانه .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب المحترمون

لقد اغاظ اليهود اجتماع كلمة الأوس والخزرج بالاسلام فماذا فعلوا لتمزيقهم ؟ لقد ارسلوا الى مجلس من مجالسهم شاس بن قيس ليذكرهم بأيامهم في الجاهلية واثارتهم فثارت روح العصبية والجاهلية في النفوس فهم بعضهم بالوقوع في الاخرين ، فلما علم الرسول صلى الله عليه وسلم غضب وقام خطيبا فيهم يقول ((أبدعوى الجاهلية وأنا بين اظهركم)) وأنا اتساءل يا حكومتنا الرشيدة ، أننقض غزلنا بأيدينا ، أم هو استحقاق مشاريع التسوية التي تفكك المجتمع ليحقق فينا اليهود أغراضهم ، وقد يشير بهذا القانون ادوارد جورجيان ،السفير الامريكي في عمان قبل اكثر من عام ؟!

وتقول الحكومة في بيانها الوزاري :-

((إننا ونحن نعمل على بناء دولة عصرية منيعة ، أساسها الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً)) انتهى الاقتباس .

هذه أقوال الحكومة ياسادة أما فعلها فغير ذلك تماماً : فقد اكثر زملائي من الحديث عن ممارسات الحكومة تبدأ في اختيار الوزراء والسفراء والامناء العاملين والمدراء والمحافظين على غير اساس ولا معيار الكفاءة والمساواة وتكافؤ الفرص وانما على اساس الغرض والهوى والمصلحة والوعود ثمناً للموقف من الانتخابات مع من تريدهم الحكومة ضد من لاتريدهم .

وأنا أتساءل عن الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص فيمايلي من الممارسات : في القبول في الجامعات ، في الوظائف ، في الخدمات في المحافظات ، هل من المساواة أيها السادة أن يسأل في استبانات رسمية عن الجدود والاصول ، ويبدو أن الحكومة غفلت عن الاخوال ، فإن الخال والد .

هل من المساواة والحق والعدل ان يكون التعين في الجامعات مزاجيا بعيدا عن الاسس العملية والخبرة الفنية ، ثم نريد لجامعاتنا التقدم والنجاح ، والحال نفسه في اختيار العملاء ورؤساء الاقسام .

هل من المساواة والعدل والحق ان يكون حوض البقعه مثلاً الذي يمثل اكثر من نصف سكان محافظة البلقاء بلا اية خدمات ، ليس للحكومة اي حضور اللهم إلا من خلال مركز الأمن ومراكز قبض فواتير الماء والكهرباء ، أي لواء في المحافظة ، بل في الاردن اكبر من منطقة حوض البقعه الذي يزيد عدد سكانها عن مائتي الف نسمه . بلا مستشفى ولا

مكاتب جوازات ولا مكتب احوال مدنية ، بل ولا مواصلات تيسر على السكان الوصول الى مراكز عملهم ، وهذه المنطقة هي التي تزود العاصمة وما حولها بالايدي العاملة والموظفين والفنيين ، ياسادة إذا لم ترحموهم فمن أجل العاصمة واهلها يبقى أن يرحموا مخافة ان ينقلوا اليها الأوبئة والامراض .

واذا كانت الحكومة تتذرع بالمخيم وأنه للطوارىء وأنه تابع للأمم المتحدة وأن سكانه سيعودون الى فلسطين في ظل السلام المزعوم ، فانا أتكلم عن منطقة اكبر من المخيم تحتاج الى كل هذه الخدمات مع المخيم ، ثم لنفرض جدلاً صحة ما تذهب اليه الحكومة فهل كونه كما تقول يعفي الحكومة من التزاماتها اتجاه هؤلاء كبشر في المخيم ، وهل الخدمات تعيق حق العودة ياحكومتنا العتيدة .

الاخ الرئيس ، الاخوة النواب المحترمين

إن حرمان المعلمين من نقابة تنظم نشاطهم المهني وترتقي بقدراتهم وخبراتهم وتوظف طاقاتهم للارتقاء بأشرف المهن مهنة الانبياء ليس من المساواة والحق والعدل وإن حرمان الطلاب والشباب من اتحاد عام لهم ينظمهم في سلك خدمة الوطن والامة كذلك. وان حرمان المزارعين من اتحاد لهم وتنظيم التسويق لمنتجاتهم ، وهم الذين يمدون المجتمع كله بالغذاء في الوقت الذي هم أفقر فئاته ، ينتجون ويقطف ثمار جهودهم الوسطاء الطفيليون ويعيش على عرقهم وكدهم الربيون . أفهذا عدل ومساواة يا معشر الساده ؟!

إن قطاع الصناعة والتجارة الذي تتفنن الحكومة في تعويقه ومطاردته ولا تعرفه إلا من خلال الضرائب والجمارك والرسوم والقيود ، يتساءل عن العدل والمساواة وإن قطاع المرأة العاملة وربة البيت الذي كثر الحديث عنه في وسائل الاعلام والمرأة تسمع جعجعة ولا ترى طحنا . يبحث كذلك عن المساواة والحق والعدل .

إن قطاع الموظفين مدنيين وعسكريين ومتقاعدين حيث يعيش معظمهم تحت خط الفقر وهم يرون الزيادات المجزية للوزارة ويسمعون تصريح معالي وزير المالية بحرمانهم من الزيادة وبهذه المناسبة ارجو من الاخوة النواب رفض الزيادة التي وعدوا بها وعدم التصديق على الموازنة مالم تتضمن زيادة لكل الموظفين والمتقاعدين . كما واتوجه بالرجاء لدولة رئيس مجلس النواب فهو من النواب ان يرفض الزيادة التي صدرت حتى يتحقق هذا الشرط .

دولة الرئيس الاخوة النواب :

إن منطقة الاغوار التي ينبغي ان تكون من اجمل بقاع الوطن واكثرها عطاءً لم تشملها حكومتنا الموقرة بالعدل والمساواة فها هو الفقر والنسيان واسراب الذباب والناموس تخيم عليها . وإن العديد من قرى محافظة البلقاء كالكثير من قرى كثير من المحافظات لاماء ولا كهرباء ولا عيادات ولا مدارس ونحن على ابواب القرن الحادي والعشرين .. ثم تتكلم الحكومة عن العدل والحق والمساواة وتكافؤ الفرص .

دولة الرئيس – حضرات النواب المحترمين :

إن الديمقراطية والشورى التي ارتضيناها خياراً لنا في هذا البلد العزيز هي الضمانة التي تحقق إنسانية الانسان ومشاركته وهي التي تحافظ على نسيج المجتمع وبناء الامة ، والديموقراطية والشورى ليست ضد أحد وإنما هي للجميع ولصالح الجميع ، إننا ننظر الى جيراننا والى معظم دول العالم الثالث فلانرى الا الاحتقانات بل والانفجارات التي تعصف بالمجتمع وبالدولة وتهدد الاخضر واليابس كل ذلك سببه القهر والظلم وعدم المساواة وتجاوز إنسانية الانسان .

وكلما تجذرت الشورى والديمقراطية في بلدنا كلما عملنا على تحقيق الذات وتحقيق الوحدة وتحقيق التقدم وكلما تراجعنا في ذلك لا قدر الله كلما كان الكيان في خطر والبنيان مهدد بالتصدع والانهيار .

وكنا قد بدأنا مسيرتنا الشورية الديمقراطية في عام ١٩٨٩ وسرنا في هذا الشوط خطوات كانت فخر الجميع وسبب ألم وحسد الحاقدين ، وكنا نتأمل أن تسير حكومتنا الموقره خطوات الى الامام في هذا الاتجاه ، لكنها وللأسف نكصت وتراجعت بنا الى الوراء وهتكت ستر بنائنا الشوري والديمقراطي وهي تحل مجلس النواب دون علم احد من النواب ولامن رئيس مجلس النواب الذي فوجيء بالخبر من نشرة الاخبار ومن الموظفين فعاد الى بيته كما سمعتم باسلوب احتجاجي بسيارة أجره نكصت وهي تحل مجلس النواب بلا سبب الا ان يخلو لها الميدان ، وتردد في حينه ان الحكومة لا تريد الديمقراطية ولا تريد اجراء الانتخابات وترددت الحكومة ونكصت وهي تصدر قانون الصوت الواحد غير الدستوري وتمارس مع النواب السابقين والحاليين اساليب الاهمال والاستكبار وكأنهم ضرتها ، بدلا من التعاون والحوار في خدمة الوطن والمواطن والامة .

• أما الهوية أيها السادة فأنا أتساءل : إذا كان لكل أُمة هويتها وثقافتها فما هي هويتنا أو هوية الحكومة التي تريدها لنا ، إن كانت هويتنا عربية اسلامية فأين ذلك في بيان حكومتنا وفي برامج اعلامنا وفي صفحات جرائدنا وفي اختلاط جامعاتنا وكليات المجتمع وفي مدارسنا بل وحتى في مساجدنا . وإن كانت هويتنا غير ذلك فنرجو أن تفيدونا أفادكم الله .

دولة الرئيس الاخوة النواب الكرام :

وأما الأمن فهو السياج الذي يحفظ الوطن والمواطن والنظام ، والأمن يصدر من نفس الانسان بالتربية والتوجيه المفقود في بلادنا للاسف قبل ان يصدر بالسوط والسجن والملاحقة . إن الحركة الاسلامية التي تتعرض للمطاردة والملاحقة في العديد من الممارسات لهي خطوة متقدمة في حفظ الأمن قبل اجهزة الأمن ، وهي تصوغ وتربي المواطن الانسان المؤمن الذي لا يكذب ولا يسرق ولا يحبس ولا يخون ... ولا يهون .

وإذا كنا نتقن أمن النظام فأين أمن الوطن والمواطن ، أين اجهزة الامن من المجرمين الذين يشكلون عصابات تتسلح بالامواس والمشارط ويتسكعون في الطرقات تحت سمع وبصر اجهزة الأمن وأين اجهزة الأمن من اشكال الفساد والسحق والدعر في الشوارع والفنادق ومراكز بيع الاشرطة والاستديوهات والصالونات وعلى صفحات المجلات والجرائد

إننا اذا حققنا أمن الوطن والمواطن فسنحمي الوطن وسنحمي النظام وإذا ما قصرنا في أمن المواطن فسنضيع كل شيء . ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا تطبيق الشريعة الاسلامية التي اعطى البيان ذكرها مع أن حكومة سابقة كانت قد اعلنت التزام الحكومة بتطبيق الشريعة الاسلامية

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام

كيف نحافظ على الوطن ونحن نتحدث عن سلام مزعوم مع اعداء الوطن والدين والحضارة إن قضية فلسطين قضية العرب والمسلمين جميعاً لا يملك كائن من كان ان يفرط بذرة من ترابها الطهور سواء القدس أو أي جزء من فلسطين .

والصراع مع اليهود صراع عقيدة وحضارة ووجود وليس صراعا سياسيا على مصالح يمكن التنازل عن شيء منها . إن طبيعة هذا العدو الاستيطانية التوسعية العدوانية تجعلنا لا نطمئن الى مستقبلنا لا في فلسطين ولا في الاردن ولا في الوطن العربي كله .

ايها السادة : ليست هذه هي المرة الاولى التي تتعرض فيها فلسطين للعدوان ، فما بالنا نهون ونخور بادي الامر .

إن من واجبنا ان ننشيء الاجيال على معرفة بحقيقة هذا العدو وطبيعة الصراع معه وإذا كنا الآن في ضعف وفرقة فلماذا نقطع الطريق على الاجيال بما نرهنهم به من قيود واتفاقيات . وإذا كنا لا نملك القوة العسكرية التي يمتلكها العدو اليوم فإننا نمتلك العمق البشري الذي لايمتلكه ونمتلك روح الجهاد التي دبت بالصحوة الاسلامية في ابطال فلسطين فالحقت باليهود من الخسائر البشرية والمادية مالم تلحق به جيوش في حروبنا الطويلة معه . وهاهو رابين بالأمس يقول للمستوطنين إذا لم يتم السلام فعلينا أن نهيء انفسنا لست سنوات قادمة من الانتفاضة ، فتحية الاكبار والاجلال للرجال والحرائر من النساء على أرض فلسطين الطهور وتحيه لمجاهدينا الاشاوس وشهدائنا الابرار وتحية لشيخ الانتفاضة احمد ياسين الاسير ولابطال فلسطين وعلمائها المبعدين في مرج الزهور . تحية للذين نالوا من العدو ولاح بهم الأمل ألف تحية لهم في ذكرى انتفاضتهم .

أيها السادة .

نحن في عملية السلام نتكلم عما يمكن أن نأخذه لكننا لا نذكر شيئاً عن ماذا سندفع للعدو مقابل غزه واريحا وبعض الاراضي العربية .

إننا باختصار نرهن العالم العربي بأسره بانسانه ومقدراته وبيئته للتوسع اليهودي والتطبيع الصهيوني .

نحن نتحدث في السلام المزعوم عن القدس وعدم التفريط بها وعن كامل الحقوق الفلسطينية والعربية لكننا في الواقع نقبل بغير ذلك ، نتكلم عن توقيع جدول أعمال فقط ولن نوقع على شيء إلا مع الجميع أو بعد الجميع لكننا في الواقع نقبل غير ذلك ونفعل غير ذلك نمارس التطبيع ونرفع ولوقع اتفاقات ونرسل رجال الأعمال ونفتح المصارف فهل تمارس حكومتنا التطبيع قبل التوقيع ؟ وانها تمارسه خطوة خطوة تماما كأجراءات الأنتخابات أو ماذا تقول حكومتنا العتيدة ؟

وبعد يا دولة الرئيس وياحضرات النواب الكرام ، ها انتم يانواب الأمة تتكلمون ضد السلام المزعوم ولا نطلع على ماتم من اتفاق وملاحق .

ونتكلم عن الاقتصاد والاسعار ولا نطلع على خطاب النوايا بين الحكومة والبنك الدولي

فهل تريد حكومتنا ان نوقع ونوافق على مالم نطلع عليه ؟

• وهنا انصت الجميع للاستماع لأذان العصر •

الدكتور محمد عويضه :- اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آتي سيدنا محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه المقام الذي وعدته .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب الكرام

هذه كلماتكم تكاد تجمع على ادانة الحكومة بحل مجلس النواب السابق ، وادانه العديد من اجراءاتها الانتخابية وتطالبون بزيادة الرواتب وتعميم الخدمات على المحافظات والمساواة بين الناس في الدراسة الجامعية والتوظيف . وترفضون إهمال الحكومة لمجلس النواب وتطالبون بنقابة للمعلمين واتحاد للطلبة واتحاد للمزارعين وعدم رفع الاسعار والربط بين الأسعار وبين الرواتب والتحذير من مشاريع السلام المزعوم لانهالا تكفل الحقوق ولا تحافظ على القدس كما تقول الحكومة في بيانها . وها انتم تطالبون بالعناية بالزراعة والتجارة والصناعة والموظفين والمتقاعدين ، وانتم تطالبون بالحفاظ على الوحدة العربية والعمل على وضع قانون دائم عادل للانتخابات تشرف عليه السلطة القضائية .

فماذا تقول حكومتنا الموقره في ذلك كله حتى يكون موقفنا من الثقه على أساس ذلك واخيرا ايها السادة .

فأنني الحظ على وجوه اصحاب المعالي الوزراء او بعظهم الاستهجان كلما تكلمنا عن جملة من الممارسات غير الشورية وغير الديمقراطية وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية فإن كانوا لايعلمون فتلك مصيبه وهل علموا بعد ما سمعوا كل ماذكر ، وإن كانوا لايعلمون فالمصيبة اعظم ومن امانة المسؤولية أن يعلموا فقد قال رسولنا صلى الله عليه وسلم لابي ذر ((يا ابا ذر أنك امرؤ ضعيف ، وانها امانة وإنها خزي وندامه يوم القيامة إلا من أخذها بحقها وادى الذي عليه فيها)) وقبل ان انهي كلمتي ادعو المجلس الموقر لأصدار بيان يحيي فيه الانتفاضة بمناسبة دخولها سنتها السابعة ويطالب برفع الحصار عن العراق الشقيق وليبيا والصومال والسودان .

وبعد ايها السادة .

نرجو ان تكون الحكومة الموقرة قد وقفت على درسين :-

١) ان الشعب مسلم وان وقوفه مع الاسلام ودعاته ليس محل مناورة ولا يفيد منه لا تشويش ولا وعيد ولا تهديد .

٢) الدرس الثاني ان القفز عن المؤسسة البرلمانية وتجاوز النهج الشوري الديمقراطي خيار الشعب ليس سهل المنال وله تكاليف .

أسأل الله ان يحفظ هذا البلد كريما عزيزاً وان يصرف عنه كل شر وان يمكننا جميعاً من العمل على تحقيق رسالته ليكون

اردن الحشد والرباط والتحرير إن شاء الله وان يلهمنا التعاون المثمر البناء لبناء هذا البلد وخدمة هذه الأمة على اساس من اسلامنا العظيم .

إن اريد إلا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب صدق الله العظيم ونصيحة الى الأعلام غير المحايد ، وزارة الاعلام السابقة قبل ان يتم التعديل منعت كتاب للصحفي فؤاد حسين عن الماسونية في الاردن لأن إسم معالي الوزير ورد فيه وبوثائق صادرة عن المحاكم الماسونيه ورغم ان وزير الأعلام لم ينكر صحة المعلومات في الكتاب وبرر موقفه للصحفي إلا انه إصر على رفع الكتاب في حين قام مدير عام وكالة الانباء الاردنية الموقر ببث خبر كاذب لا حظوا عدم الحياد عن أخينا الدكتور همام سعيد يوم الانتخابات عبر وكالة الانباء الاردنية الذي يقول ان الدكتور همام أختطف اناس ، الخبر الذي قرأتموه في الصحف فمتى يصبح إعلامنا منصف ياحكومة ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور محمد عويضه ، ارفع الجلسه لمدة عشر دقائق ونعود ويكون اول المتحدثين الشيخ ذيب انيس ، بقي ثلاثة .

• و هناك رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق لاداء صلاة العصر وبعدها عاد المجلس للأنعقاد •

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

نستأنف الجلسة الشيخ ذيب انيس تفضل ويليه السيد بسام حدادين

السيد ذيب انيس شحادة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله واصحابه ومن سار على هديه الى يوم الدين .

دولة رئيس مجلس النواب . الزملاء النواب الكرام ...

تأتي مناقشة بيان هذه الحكومة في هذه الظروف الصعبة المتداخلة . يهيمن العدو الاجنبي فيها على قرارنا وبلادنا العربية ومن هنا فاننا نحتاج الى حكومة قوية جريئة في وقفتها امام الاخطار التي تحيط بشعبنا وبلادنا العزيزة وفي مقدمة هذه الاخطار التي تحيط بنا الخطر اليهودي . الذي اغتصب ارضنا ومقدساتنا وقتل ولا يزال يقتل اهلنا . وقد ازداد القتل واستأسد المستوطنون اليهود في هجماتهم على سكان القرى والمدن الفلسطينية المجاورة لهم اكثر فأكثر منذ أن تم الاعتراف بدولة اليهود في اتفاق ٩٣/٩/١٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية والعدو اليهودي . هذا الاتفاق الذي باركته الدول العربية وباركته ايضا هذه الحكومة . متجاهلة ان الضفة الغربية وعلى راسها مدينة القدس . هي جزء لا يتجزأ من المملكة الاردنية الهاشمية منذ ان قامت الوحدة بين الضفتين في مطلع الخمسينات .

السيد الرئيس : الاخوة النواب ...

من هنا نعلم ان الواجب يحتم على هذه الحكومة ان تعمل بكل ما اوتيت من قوة

لارجاع هذا الجزء من ارضها الذي احتله اليهود عام ١٩٦٧ . ولتعود الوحدة بين الشعبين الفلسطيني والاردني وبين الضفتين الغربية والشرقية كما كانت قبل الغزو اليهودي في حزيران عام ١٩٦٧ . فنحن بحكم ديننا الحنيف دعاة وحدة لادعاة تجزئة وانفصال .

السيد الرئيس ، السادة النواب ...

لذا فاننا نطالب الحكومة بعدم الاعتراف للعدو بشبر واحد من اراضيها في الضفة الغربية والقدس الشريف مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك نطالب هذه الحكومة بعدم الاعتراف بدولة العدوان التي اغتصبت الارض والمقدسات ولا تزال .

والمطلوب من هذه الحكومة واية حكومة تأتي في هذا البلد ان تهيىء الوسائل وان تأخذ بالاسباب من اجل اعداد المواطنين واعداد الجيل اعدادا ايمانيا اخلاقيا جهاديا ليكون جيل التحرير واخذ الثأر من العدو اليهودي الذي تنادى من كل اقطار العالم وبلاد وقارات الدنيأ ليقيم دولته على ارضنا العربية الاسلامية فلسطين . لذا فاننا لانرى السلام ينادى به في منطقتنا سلاما مشروعا جائزا الا بعد ان يزول العدوان يعود كل يهودي الى بلده من حيث اتى ويرجع اصحاب الارض الشرعيون الى اوطانهم واوطان ابائهم واجدادهم بلا قيد ولا شرط . والا فهذا سلام هش وباطل وهو سلام بين الانظمة وليس بين الشعوب والمستفيد الاول من هذا السلام هو العدو اليهودي . حيث انه مقابل غزة اريحا سوف يصل اليهود الى بلادنا واقتصادنا ومناهجنا التعليمية إذا وقع الصلح بيننا وبينهم لا سمح الله .

السيد الرئيس ، النواب الكرام .

اما السياسة الداخلية والعمل من اجل الاردن . اردن الحشد والرباط فيجب علينا جميعا ان نتعاون لخدمته وبنائه وحمايته وواجب السلطة التنفيذية - الحكومة - اكبر بكثر من غيرها في خدمة هذا البلد وحماية الوحدة الوطنية التي ينادي بها الجميع . ومن مقتضى حماية الوحدة الوطنية ان تنظر الحكومة الى كل المحافظات بعين واحدة من حيث الحقوق والواجبات . فعندما تقدمت الحكومة بقانونها المعدل المؤقت والمتضمن صوتا واحدا لكل ناخب زعمت الحكومة ان صوتا واحدا لكل ناخب يحقق العدالة والانصاف بين المواطنين .

و تجاهلت الحكومة ان العدل والانصاف يكون كذلك في توزيع المقاعد بالتساوي بين محافظات المملكة فمثلاً عدد مقاعد محافظة الزرقاء في المجلس النيابي ستة مقاعد وهي المحافظة الثانية بعد العاصمة من حيث العدد السكاني لذا فاننا نطالب رفع عدد مقاعد محافظة الزرقاء لعدد السكان وعندما تقدمت وزارة التنمية الاجتماعية الى مجلس النواب السابق الحادي عشر قبل عام تقريبا بكشف يتضمن المساعدة المقدمة من صندوق المعونة الوطنية تبين ان حصة فقراء الزرقاء ذات المليون مواطن من صندوق المعونة الوطنية لاتساوي حصة اصغر محافظة من محافظات المملكة . فأين العدالة والانصاف التي تحرص عليه الحكومة بين المواطنين .

السيد الرئيس ، الزملاء النواب :

ان مواطني محافظة الزرقاء يطالبون هذه الحكومة بالقيام بما يلي :

اولا : متابعة مشروع الجامعة الحكومية والاسراع في اخراجه الى حيز الوجود .

ثانياً : اتمام العمل لأكمال شبكة المياه الجديدة والصرف الصحي الذي تنفذه وزارة المياه والري ببطيء شديد وان هناك احياء عديدة في محافظة الزرقاء لم يصلها مشروع الصرف الصحي بعد .

ثالثا : بدء العمل في اقامة المدينة الرياضية للشباب والاسراع في انجازها .

رابعا : اقامة مباني حكومية مناسبة للدوائر الحكومية التالية :

- دائرة الاحوال المدنية والجوازات ، دائرة محكمة البداية ، دائرة سلطة المياه ، دائرة هندسة البلديات . حيث أن معظم مباني هذه الدوائر مستأجرة من المواطنين وغير لائقة لأن تكون دوائر حكومية .

خامساً : وضع علاج ناجح للمكارة الصحيه التي تؤذى معظم مواطني هذه المحافظة والمتمثلة في مكب النفايات - الرصيفة ، ومياه الخربة السمراء في شمال الزرقاء . وان هذه المشكلة عجزت عن حلها جميع الحكومات التي تعاقبت على مجلس النواب الحادي عشر. فهل يوضع لها حل مناسب في عهد هذه الحكومة .

السيد الرئيس ، الزملاء الكرام :

ان ما ورد قبل اسبوع تقريبا على لسان معالي وزير المالية أنه لازيادة على رواتب الموظفين ، كان لهذا التصريح أثار سلبية على موظفي الدولة عسكريين ومدنيين ، لذا فأننا نطالب الحكومة بصرف زيادة لكل موظف في السلك العسكري والمدني تتناسب مع الغلاء المطرد ولمعظم السلع والمواد ، وكذلك نطالب الحكومة برفع قيمة المبالغ التي تدفع من مؤسسة الضمان الاجتماعي للمتقاعدين من مستخدميها شهرياً بشكل يتناسب مع متطلبات العيش الضروري ، وقد بلغ عدد المتقاعدين من مستخدمي هذه المؤسسة ستة عشر ألف متقاعداً ، ومنذ سنتين لم تطرأ أية زيادة على رواتب تقاعدهم سوى التعديل الطفيف في بداية هذا العام ١٩٩٣ حيث عدل الراتب التقاعدي من أربعين ديناراً ولا يزال هذا الجيش من متقاعدي الضمان الاجتماعي يتطلع الى هذه الحكومة من أجل انصافه اسوة باخوانه المتقاعدين من موظفي الدولة سواء بسواء .

السيد الرئيس ، الاخوة النواب :

ان هناك شرائح من أبناء هذا الوطن تنتظر من الحكومة ومن النواب الاسراع في النظر بالقوانين التي تخص هذه الشرائح والعمل على انجازها وهي :

اولا : قانون العمل والعمال .

ثانيا : قانون نقابة المعلمين .

ثالثا : قيام الاتحاد العام للطلاب الاردنيين .

رابعا : قانون الايجار والاستئجار .

خامساً : قانون منع الخمر الذي اقترحه على الحكومة مجلس النواب الحادي عشر في

دورته العادية الثالثة بأغلبية الاعضاء .

سادسا : تقديم مشروع قانون للبلديات والاستعجال به .

السيد الرئيس ، الزملاء الكرام :

يشكو بلدنا من كثرة الاراضي وكثرة البطالة والفقر وقلة الموارد المائية والغذائية ، وتعقد ندوات متخصصة لمحاربة الامراض ومنها الايدز . أيها السادة اسمحوا لي أن أقول لكم ان هذه الامور لا تعالج بالندوات العلمية ولا بالاطباء المتخصصين فحسب ، وانما تعالج علاجا جذريا وقد أرشد نبي البشرية محمد صلى الله عليه وسلم أصحابه بهذا العلاج ، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((يامعشر المهاجرين والانصار خمس خصال اذا أدركتموهن وأعوذ بالله أن تدركوهن ، لم تظهر الفاحشة - الزنا في قوم قط حتى يعلنوا بها الافشى فيهم الطاعون والاوجاع التي لم تكن في اسلافهم من الامم . ولم يمنعوا زكاة اموالهم الا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا ولم يطففوا المكيال والميزان ، الا أخذوا بالسنين وشدة المؤونة ، ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله الا سلط عليهم عدو من غيرهم فيأخذ بعض ما في أيديهم ، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله جعل بأسهم بينهم)) .

السيد الرئيس ، السادة النواب :

هذا هو العلاج لكل أمراض المجتمع . الامراض المختلفة والايدز تعالج بمنع الفاحشة ومنع جميع الوسائل المقربة اليها .

والفقر يعالج بجمع الزكاة من الاغنياء وتعطى للفقراء ، وواجب الحكومة المسلمة أن تقاتل مانعي الزكاة من الاغنياء ، قال صلى الله عليه وسلم عن الزكاة ((من أداها مؤتجرا فله أجرها ، ومن لم يؤدها قاتلناه وأخذنا نصف ماله وذلك عزمة من عزمات ربنا)) .

وضيق العيش وشدة المؤونة على المجتمع تعالج بمراقبة الحكومة لجشع التجار في تطفيف المكيال والميزان واللعب في الفواتير ، وكف أذى العدو الخارجي وأخذه لما في أيدينا ، يعالج بصدق العهد والنية مع الله تعالى .

وتعاون سلاطين الامة وحبهم لبعضهم شرطه أن يحكموا بما أنزل الله تعالى ، هذا هو تفسير الحديث الشريف لاركانه الخمسة .

السيد الرئيس ، الزملاء الكرام :

يطيب لي أن أذكر بشريحة مظلومة مسحوقة من أبناء هذا المجتمع الاردني الكريم وهي شريحة اخوان لنا في هذا البلد كثير عددها ولا تجد من لقمة العيش الحلال ما يقيم أودها ويذهب الواحد من أبناء هذه الشريحة يفتش عن العمل الشريف وهو قادر عليه جسديا وعقليا . ويقف على ابواب المؤسسات الرسمية والشعبية ولكنه مع الاسف يحال بينه وبين العمل بسبب أنه سنه تزيد عن الخمسين سنة أحيانا أو خمسة واربعين عاما أحيانا اخرى ويرجع المواطن الى بيته ليجد زوجته وأولاده ينتظرونه لعله يعود اليهم يحمل معه حاجاتهم من الطعام والقوت الضروري اليومي .

ومن هنا فأنني أطالب الحكومة أن تتقدم بوضع حل مناسب لهؤلاء المواطنين من أبناء هذا البلد الكريم ومساعدتهم ماديا ، أما

بالتشغيل واما بدفع رواتب تقاعدية لهم ولعائلاتهم ، فليس مبررا ان يحال بين هذا المواطن والعمل الشريف بسبب سنه ، وتتخلى عنه الحكومة في آن واحد .

وهناك أيضاً فئة اخرى من ابناء المجتمع الاردني الكريم وهم اصحاب ومربي الاغنام فقد نقلوا الينا أن وزراة التموين تقوم بشطب بطاقات ملكية الاغنام لكثير من مربيها وفي مختلف انحاء المملكة بقصد رفع الدعم عن الاعلاف الخاصة بهم . فما موقف الحكومة من هذا الاجراء

السيد الرئيس ، الاخوة الزملاء :

أخيراً فانني اطالب الحكومة أن تبادر بحل مشكلة مزمنة في محافظتي التي منحتني شرف تمثيلها في هذا المجلس والمجلس السابق وهي مشكلة أراضي خزينة الدولة ، حيث أن نسبة ٦٠٪ من بيوت المواطنين في محافظة الزرقاء مقامة على اراضي الخزينة منذ عشرات السنين . وكنا نعرض حل هذه المشكلة على الحكومات التي تعاقبت على المجلس النيابي السابق ، ولكن هذه الحكومات ذهبت وذهب المجلس معها دون أن تحل هذه المشكلة .

وانني باسم أصحاب هذه المساكن أتقدم بالطلب الى هذه الحكومة راجياً من الله تعالى أن يوفقها للقيام باجراء اللازم وتطويب الاراضي المعلقة باسم أصحاب المساكن المقامة منذ عشرات السنين . وأخص بالذكر أراضي حي جناعة ، حي الظاهرية ، حي الامير علي ، وأراضي الواجهات العشائرية .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لخدمة الامة وخدمة البلاد انه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للشيخ ذيب انيس ، الكلمة للسيد بسام حدادين ، المتحدث الذي يليه الدكتور عبد المجيد الاقطش .

السيد بسام حدادين

سيادة الرئيس ،

الزملاء الكرام .. السلام عليكم وبعد

مرةً أخرى / نقف نحنُ ممثلي المعارضةِ الوطنيةِ الديمقراطية / أمام حكومةٍ جديدةٍ / في مرحلة الانفراج السياسي والبناء الديمقراطي / بعد ان لاحت بوادر المصالحةِ بينَ الحكمِ والشعب / وتعاهدنا في الميثاق الوطني الاردني أن نحثُّ الخطى معاً لاعادة بناء الاردنّ / سياسياً واقتصادياً واجتماعياً / لنبني الدولة الديمقراطية / دولة المؤسساتِ والقانون / دولة العدالة الإجتماعيةِ وتكافؤِ الفرص .

اننا وبعد ٤ سنواتٍ من عُمْرِ المرحلةِ الجديدة ، نتلمسُ بوضوح / محاولاتٍ محمومة لتطويع الديمقراطيةِ / لخدمةِ نهج وعقليةِ العهدِ العرفي . وأتت هذه الحكومة ، حكومةُ اللونِ الواحد ، حكومة البيروقراطيةِ المعزولةِ شعبياً ولا تستند الى قوىً اجتماعيةٍ او حزبيةٍ او قاعدةٍ شعبية في هذا السياق ولأن البيروقراطية لا تُحبُّ العملَ كثيراً فقد اختارت ان تتوارى خلفَ خِطابِ العرش ، لتعفي نفسَها من تقديمِ برنامجها للحكم / ماذا تريدُ الحكومة

ان تفعل بالضبط / وكيف ستعالج المشكلاتِ النافرةَ التي تُهددُ الأمنَ الأجتماعي ، وكيفَ ستتعاملَ مع الأخطارِ المحدقة بالوطن ماهي مهمةُ اللجنةِ الثلاثية الاردنية - الامريكية - الأسرائيلية ؟ / وماهي سياستنا ازاءَ التطبيع وما هي التزاماتها لصندوق النقد الدولي الى آخر هذه الأسئلة الكبيرة التي على الحكومةِ ان توضحها لنا / حتى نتعَرف بالضبط على وجهتها واهتماماتها وأولوياتها . لقد جرى تغيير وزاري على عددٍ من الحقائبِ الوزاريةِ .. لا ندري لماذا .. هل هناكَ قُصور في اداءِ الوزراءِ المقالينَ .. لا أظنُ أنّ ذلك هو السبب .. هل جرى تغييرٌ في السياساتِ يتطلبُ وزراءً يؤمنون بالسياسات الجديدة وقادرينَ على التعاملِ معها / لا أظنُ ذلك .. لأنني اعرفُ أنّ احد الوزراء المقالين مثلاً عَرَف في الطريق الى القصر لحلف اليمين ان الوزارة التي اسندت له قد تبدلت / ولا استغربُ لو قيلَ لي بأنّ توزيعَ الحقائبِ الوزاريةِ يتم عندنا بالقُرعة .

أما آن الاوانُ لوقفِ الأستخفافِ بمجلس النوابِ وبممثليّ الشعبْ ، أما حان الوقتُ لكي تتقَدمَ الحكومةُ ببرامجَ واضحةٍ وأهدافٍ محددةٍ ملموسةٍ تُمكنُ مجلس النواب من مناقشةٍ جادةٍ وكي يُصار الى الموائمةِ بين الأدارةِ الشعبيةِ وبرنامجِ السلطةِ التنفيذية / ولكي يتمكن المجلسُ من القيام بمهمة المراقبة والمحاسبةِ / ... هل مطلوبٌ منّا نحنُ نُوابُ الأمةِ / ان نُخط بالرمل / لنتعرفَ على نوايا الحكومةِ / هل التعاونُ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هو باتجاه واحد فقط .

عجيبٌ أمرُ هذه الحكومةِ التي ترفضُ انْ تتعلمَ درساً واحداً من تجربة المرحلةِ الجديدة ، وتُصر بعنادٍ ، ان تتجاهل حقيقةَ وجود برلمان يمثل الشعب ، وعليها ان تتعاملَ معهُ بجديةٍ بالغةٍ ، وتكشفَ امامهُ كلَّ اوراقها / وتعرضَ كل بضاعتها وتقول له ماذا تُريدُ انْ تفعلَ ، وماذا تُريدُ انْ لا تفعل .. وهذا ليس مِنةً او كرم انه واجبُها الدستوري ..

سيادة الرئيس ،

الزملاء الكرام

ان غيابَ برنامجِ الحكومة ، وحدهُ / يكفي بالنسبةِ لي كي احجبَ الثقةَ عن الحكومة ، وسوف احجبها ، لكنْ وبغضِ النظرِ عن الكيفيةِ التي يمكنُ أن تمر بها هذه الحكومة دستورياً وعن حجم الثقة التي ستنالها ، فأجدُ من واجبيْ ان اسلطَ الضوءَ على اداءِ الحكومة في الفترة الماضية منذُ تشكيلها الاولْ على الصُعد المختلفة ، وارفع صوتي مع صوت الشعب الذي يئنُ من ممارساتها ويُطالبها بالرحيل ، اليومَ قبل الغد .

سيادة الرئيس الزملاءُ الكرام :

تذكرنا هذه الحكومةُ بحكوماتِ العهد العرفي ويبدو ان الوظيفة السياسية لهذه الحكومةِ طغتْ على كلِ شيء ، ولأن العملية السياسية ، تُدارُ في الغرف المغلقةِ ومن وراءِ الشعب ، بات مطلوباً ترتيبُ البيتِ الداخلي / ليتقبل النتائج مهما كانت / لذلك عَملتْ هذه الحكومةُ منذ توليها المسؤولية على تنفيذ هذه المهمة ، فالحقتْ بالديمقراطية أذى كبيراً ، استهدف التضييق على المعارضة بتلاوينها المختلفة .. فجرى حل البرلمان . وجاءت الحكومة بقانونِ الصوت الواحد / الذي اعاد البلاد اربعين سنةً

الى الوراءِ ، وعملت على محاصرةِ الحياةِ الحزبية وحجمتها . وهمّشتْ دورها وقامتْ بالتضييق على الندواتِ والمهرجاناتِ وحرمت الأحزاب من وسائل الدعم والاماكن لممارسة الأنشطةِ المختلفةِ ، السياسية والثقافية والأجتماعية / وجرى التضييق على الصحافة ، والعديد من القضايا رفعتها الأجهزةُ الحكوميةُ ضدّ بعضِ الصحف الأسبوعية / وفي مقدمتها صحفُ المعارضةِ الوطنيه ، واندفعتْ الحكومة للتحضير للأنتخابات ولم تكنْ حيادية ابداً ، فمنعت لقاءات المرشحين بالمواطنين من خلالِ المهرجانات ، كي تحولَ دونَ تسيس العملية الانتخابية وحتى لا تكون الأنتخاباتُ ، ميداناً لفحصِ ومحاكمةِ سياسةِ الحكم على الصعد المختلفةِ ، وجرتْ تدخلاتٌ لثني بعضِ المرشحين ودفعهم للتنازلِ لصالح مرشحين آخرين ، اضافةً الى التعقيدات الأدارية التي نفّرت المواطنين وحدّت من مشاركتهمّ ، خلالِ عمليات التسجيل ، وتوزيع البطاقات والانتخاب وسيطرتْ السلطة التنفيذية على عملية الاقتراع والفرز من ألفها الى بائها دون مراقبةٍ واشرافٍ حقيقي من جهة محايده ومندوبي المرشحين كذلك فأننا نلمس تزايدً انتهاكاتِ حقوق الأنسانِ والحرياتِ العامةً ، وحرية التنقل وتمادي دور الحكام الأداريين .

أننا لا نلمسُ لدى هذه الحكومةِ الأرادةً السياسية لتطوير وتعميق التجربةِ الديمقراطيةِ . والاستمرارُ على هذا النهج يعني حرمانً البلاد من فرصةِ مواصلةِ تطويرِ بلدنا والسير بها على طريقِ الديمقراطيةِ والتقدمِ الأجتماعي . وعلى الحكومةِ ان تعرفَ أن مواصلتها هذا النهج يعني تخليها عن التزامها بالعقد الأجتماعي الذي اطلق عليه اسم الميثاق الوطني الاردني .

أما على الصعيد الأقتصادي والأجتماعي : فالحكومةُ مندفعةٌ دونَ مواربة للرضوخِ لأملاءاتِ صندوق النقد الدولي ، الذي ينظمُ عمليةَ مصِ دماءِ لفقراءِ شعبنا ، الاكثر تضرراً من هذه السياسات الصندوقية . ففي الايام الاولى لتولي هذه الحكومةِ المسؤوليةَ قررت زيادةً في اسعارِ المحروقاتِ ورفعت نسبةَ ضريبةِ الأستهلاكِ على بعضِ السلعِ وفرضتها على سلعِ اضافيةِ واعلنتْ عن عزمها فرضِ المزيد من الرسومِ والضرائب الجمركية غير المباشرةِ ، وعملت في الوقت نفسهِ على منح اعفاءاتٍ جديدةٍ من ضريبة الدخل لرجالِ الاعمالِ بحجةِ تشجيعِ الأستثمار ، وواصلت سياسة تقليص الدعم للمواد التموينية الأساسية، حيث خفضت في الموازنة الدعم بمبلغ (٦) ملايين دينار وعجزتْ عن حلِ مشكلة فائضِ المنتوجات الزراعية ، كما تركتْ البنكَ التعاوني ينهارُ امام أعيننا بدون محاولة تحديد الجهة المسؤولةِ عن ذلك وقام البنكُ المركزيُّ في عهدها في اطار اصحاب المالِ والنفوذ بتقديمِ قرضٍ بقيمة (٤٤) مليون دينار وبدون فائدةٍ لمدة ٣٠ عام لدعم مجموعةِ بنك الاردن والخليج – هل تذكرتم واقعة بنك البتراء وال (٢٥٠) مليون دينار ولا تزال الحكومةُ تؤكدُ على رغبتها في تصفية اوسعِ عددٍ من مؤسسات القطاع العام (النق، الملكيّة الاردنية والأتصالات وغيرها) وفي الوقت نفسه تقف الحكومة مكتوفة الايدي ازاءَ معالجةِ مشكلاتِ البطالة والفقر حيث وصل الفقر المطلق حسب تقدير آخر دراسة حكومية

٢١٫٣٪ من مجموع الأسر في المملكة . ولازالت العمالة الوافدة تتوقف وتجري عملية إحلال واسعةِ للعمالةِ الوافده مكان العمالة الاردنية / ومن اجل لجم التحركات النقابية والعماليةِ تجري عملياتٌ تدخلٍ فظيعة في النقابات العمالية لتنصيبِ نقابيين صغرِ موالين للحكومة وأرباب العمل ، والمحاولات جارية الآن لأعادةِ انتخابات نقابةِ عمالِ الصناعاتِ الغذائيةِ لأن اغلبيةً عماليةً نظيفةً تسلمت هذه النقابة كما تتنكر هذه الحكومة لجميع الوعود التي قطعت باباحة حق التنظيم النقابي والجماهيري للفئات المحرومة بتشكيل اطرها النقابي كالمعلمين والطلبة والشباب والمرأة والفلاحين والفنانين وما هذا التنكر سوى لاختزال الديمقراطية وابقائها في حجم قبضة اليد النقابي .

سيادة الرئيس – الزملاء الكرام

اننا نبتعد عن مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وحيادية المنصب الحكومي وما زالتْ المحسوبيةُ تلعبُ دورها في التعيين للوظائف العامة ، ونظامُ القبول في الجامعات هو حقاً فريدُ من نوعه في العالم ، هذا نظام يجب الغاؤه كاملاً واعادةُ الأعتبار للتنافس الحر كأساس للقبول / ومساعدةِ بعض الشرائح / تتم من خلال اعطاء المنح وليس ازدواجية المعايير في المعدلات . ونظامُ التأمين الصحي تتوارثُ التضليل فيه الحكومة تلوَ الأخرى وما يجري على الأرض هو العكسُ تماماً .. تقليص في الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين .

ومؤسسةُ الضمانِ الأجتماعي لا تزالُ تديرَ الظهر لمصالح العمالِ وتجري حساباتها وتقيم خططها بعيداً عن مصالحهم وحقوقهم .

امام هذا الواقع المرّ / وفي ظل تدني مستوى معيشةِ الجماهير الشعبية يخرجُ علينا معالي وزير المالية ببشرى زيادة رواتب الوزراء ورئيس مجلس الاعيان والنواب ، تحت سمعِ وبصرِ صغارِ الموظفين مدنيين وعسكريين الذين خاب املهم بالزيادةِ المأمولةِ .

(ألا يرمزُ هذا الأجراءُ الى النهج الذي تسيرُ عليه الحكومة .. نهج الانحيازِ الطبقي الصريح لأصحاب المال والسطوه والنفوذ . نحنُ في بلدٌ يزداد فيه الفقراء فقراً والاغنياء غنى وتكرسُ فيه المؤسساتُ العامةُ لتحقيقِ الفوائد والامتيازات لمن لديهم اصلاً الكثيرُ منها – يادولة الرئيس – فماذا تنتظرون من المواطنِ وهو يرى الحكومة تزدادُ تعنتاً في تجاهل همومه ومعاناتهِ وتُسرفُ في منحِ الامتيازات للنخبةِ التي تتداولُ المناصبَ في الدولةِ والمؤسسات العامة . بالمناسبة لماذا هذا التضخم في عدد الوزراء (٢٩ وزيراً) هل استجدت محاور ومجالات عمل جديدة للحكومة .

أما على الصعيد السياسي : فهذه حكومةُ الوفد المفاوضِ حقاً ، الذي قاد المفاوضاتِ / بعيداً عنّا / وعن أعين الشعب / واوصلنا الى اتفاقية جدولِ الاعمال مع الجانب الأسرائيلي ، الوجهِ الأخرَ للاتفاقِ الفلسطيني الاسرائيلي ، الآن ما يسمى بجدول الاعمال (الأجندة) هو في الحقيقة اتفاق على أسسِ العملية التفاوضيةِ ووضعَ مسبقاً سقفاً واطاراً للحل ، فهو يفتح مبكراً ابوابَ التطبيع بين الاردن واسرائيل / وقد فُتحتْ فعلاً ، ويسلّمُ بتوطينِ اللاجئين الفلسطينية في الاردن

ويتكاملُ مع الاتفاق الفلسطيني - الأسرائيلي في هذا الجانب الذي اغلق الباب على حقّ العودة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ومن المؤلم والمسيء ان يقتصر تركيزُ بعض المسؤولين عندنا على التعويضات التي يستحقها الاردن بدل أستضافته واطعامه وسقايته للاجئين الفلسطينيين بدل صبّ الجهود على ايجاد حل عادل ومشرف يلبي حق الشعب الفلسطيني في العودة الحرة والكريمة الى أرضه انني على قناعةٍ راسخة من انَ الأردنُ سيكونُ الخاسرَ الاكبر من هذه التسويةِ التي تطبخُ في الظلام ، وما الأوهامُ التي يبثها الأعلامُ عن فرصٍ للتنمية والرخاء ، سوى احلامُ يقظةٍ ، جربتها شعوبُ البلدان الاشتراكية سابقاً والشعب المصري بعد كامب ديفيد .

ان خطورة المرحلة التي يعتبرها الأردن تحتاجُ من كلِ الاردنيين الغيورين على وطنِهم ، ان يقفوا سداً منيعاً يقاومون التطبيعَ والتوطين / ويعملون من اجل اسقاطِ جدول الاعمال الاردني - الأسرائيلي ويساندون الفلسطيني وقواه الحية وانتفاضته المتصاعده ، للتصدي للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي واجراءات تطبيقه على الارض .

سيادة الرئيس

الزملاء الكرام

والآن وبينما يستعدُ ثاني مجلسٍ نيابي في العهد الديمقراطي لبدْءِ أعمالِهِ ، نريدُ أنْ نقفَ وقفةً صريحةً واضحةً لا مجاملةَ فيها / ونسألُ الحكومة / هل أنتم جادون في إستكمالِ بناءِ الدولةِ الديمقراطيةِ / أم تريدونَ الاكتفاءَ ببعضِ مظاهرِ الديمقراطيةِ / التي لا وزنَ ولا تأثيرَ لها / على دوائرِ القرارِ الفعلي في الدولة .

إنني احذرُ من هذا التوجهِ وعواقبهُ الوخيمه . سأقول لكم ماذا كان يسألنا الناسُ كلَّ مرةٍ ونحن نحثهم على ممارسة حقِهِمْ الأنتخابي . / كانوا يتسألون مستنكرين ! (وما جدوى الانتخابات) ؟ " وماذا يستطيع البرلمان ان يفعل " ؟ .

نعم ، الناسُ تريدُ ان ترى جدوى ممارستها للأنتخابات ، وتريدُ ان ترى برلماناً يجسد فعلاً / المبدأ الدستوري القائل / الشعب مصدر السلطات .

وعليه فإنني سأقترحُ على مجلسنا الكريم اجراءَ التعديلات الدستوريةِ الضروريةِ التي تعُيد الاعتبار للمؤسسةِ البرلمانية وتحصنُ مجلسَ النوابِ من الحل ، وتحققُ توازناً فعلياً بين السلطات الثلاث .

وحتى في إطار السلطةِ التشريعية ، يجب اعادةُ النظر بتوازنِ الصلاحيات بين مجلسيْ الاعيانِ والنواب ، لصالح المجلسِ المنتخب - مجلسُ النواب - وان كنتُ أدعو ايضاً الى إعادةِ أسسِ تشكيلِ مجلس الاعيان باتجاه ديمقراطي -

وعلى كل حال / فنحن لا نقترح بدعةً جديدةً / فقد دعا الميثاقُ الوطني / الذي تعاقدوا جميعاً عليه / الى تعديلاتِ دستوريةٍ ضروريةٍ لترسيخ الديمقراطيةِ في بلدنا .

انني اؤكدُ على اجراء مثل هذه التعديلات بوصفها حجرَ الزاويةِ للتأسيسِ

لبناءِ ديمقراطي سليم .

سيادة الرئيس

الزملاء الكرام

سوف اشيرُ الى بعضِ الجوانبِ الرئيسيةِ الأخرى لتعزيزِ مسيرةِ الديمقراطية .

وسأبدأ بقانون الانتحابات وبالنظام الانتخابيّ .. انّ من يريدُ تكريسَ التعدديةِ السياسية عليه ان يشرعَ قانوناً عصرياً وديمقراطياً يساعدُ على توجيهِ المواطنِ لينتخبَ على اساسِ البرنامج والافكارِ وليس الولاءات المسبقةِ العشائريةِ او الجهوية او المصلحة الفردية ولذلك يتعين تعديلُ قانون الأنتخاب وادخالُ نظامِ التمثيلِ النسبي للقوائم جزئياً أو كلياً ، كذلك تعديلُ الدوائر وتوزيعُ المقاعد عليها ويجب تغييرُ نظام التسجيل والبطاقات ، وتغييرُ نظام الأشرافِ على الاقتراع والفرز باسناده الى السلطة القضائية ، وتمكين ممثلي الشعب من المواكبة الدقيقةِ للاقتراع والفرزِ والغاءِ نقلِ الصناديق ، لصالح الفرز مباشرةً وفي نفس مكان الاقتراع وبحضور مندوبي المرشحين .

ان التشكيكَ بنزاهةِ هذه الدورةِ الانتخابيةِ في العديدِ من المواقع / له ما يبررهُ / وهذا لم يصدُر فقط / من مرشحينَ لم يحالفهُمُ الحظُّ / بل من اوساطِ عديدةٍ في الرأي العام . وبدلَ ان تحلفَ الحكومةُ / اغلظ الأيمانِ / بأنها اجرت انتخاباتٍ نزيهةٍ / لماذا لا توفرُ كلَّ الأجراءاتِ الضروريةِ التي تقطعُ الطريقَ على أي تشكيك وتطمئن المواطنينَ والمرشحين .

• اما فيما يتعلقُ بموضوعِ اللامركزيةِ الأداريةِ ، فالحكوماتُ المتعاقبةُ تحدثت عنه كثيراً / ومارست نقيضه / ولن اكرر ما قالة زملاءٌ سبقوني / عن صلاحياتِ الحكام الأداريين / ولكني اضيفُ / ان الحكم المحلي شيءٌ والحاكمَ الاداريُّ شيء آخر واحالةُ صلاحياتِ اضافيةِ للحاكمِ الاداريِّ يعني تعميقَ المركزية الأدارية ، فنحن نحتاجُ الى تقليصِ سلطاتِ الحكامِ الاداريين وليس العكس .

واللامركزية الاداريةُ تعني احالة مزيدٍ من الصلاحياتِ للمجالسِ المحليةِ المنتخبةِ . وهناك فجوةٌ على مستوى المحافظات ، إذ يجبُ ان يكونَ هناكَ مجلسُ محافظةٍ منتخبِ من الشعبْ او من المجالسِ البلدية والقرويةِ ، ويكونُ هو الممثل لسلطة الحكم المحليّ على مستوى المحافظةِ .

سيادة الرئيس

الزملاء الكرام

الحملُ ثقيلٌ والنيابةُ أمانةٌ .. واذكّرُ المجلسَ والحكومةَ / أن خارجَ القبةِ / يوجدُ الشعبُ / فلا تطمئنّ الحكومةُ كثيراً على انَّ الثقة حاصلةٌ وتضع في " الخرجِ " كل ما سمِعتْ ...

واذكّرُ الزملاءَ النوابَ انّ عليهم / نعم / انْ لا يخذلوا الرحمَ الذي انجبهَم .. شعبُنا العظيمُ وأدعوهم ان يحجبوا الثقة عن هذه الحكومةِ كي ترحلَ اليومَ / قبل الغد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،

شكراً للسيد بسام حدادين ، الكلمة الآن للدكتور عبد المجيد الأقطش .

الدكتور عبد المجيد الأقطش :

بسم الله الرحمن الرحيم

والعصر ٭ ان الأنسان لفي خسر ٭ الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ٭ اللهم إجعلنا منهم أمين يارب العالمين .

من هذا المجلس بالأصالة عن نفسي وبالنيابه عن المواطنين في لواء مادبا وقضاء ذيبان أرفع التحية العطره الى راعي هذه المسيرة درة العقد وواسطة القلاده في هذا البلد جلالة الملك الحسين المفدى .

كما وانني أرفع تحيات المواطنين في لواء مادبا وقضاء ذيبان بالمباركة للأخوة في مجلس النواب الجديد . السيد الرئيس الأخوه الزملاء ، الأخوة الحضور ، أحييكم بتحية الأسلام فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

انا أعلم وربما اكون آخر المتحدثين في جلسة اليوم او في هذا المجلس بأن الأمر قد وصل عندكم الى حد الأشباع ولهذا قررت ان لاتكون كلمتي مكتوبه على الورق وانما وضعت بعض رؤوس الأقلام وسوف أحاول ان اتجنب في كلمتي الكثير من المواضيع التي تعرض لها الأخوة النواب في كلماتهم السابقة ومن هنا فأنني أبدأ بقضية ارى من الواجب ان اقف عندها قليلاً وان كان الكثير منكم قد تحدث عنها ولكنني لا بد ان أمر عليها لأنها تتعلق بالنواحي السياسية اولأنها تتعلق بقضية السلام ، ونحن نعلم في هذا الوقت بالذات في داخل هذا المجلس وفي خارجه ان من يتعرض لهذه القضية وكأنه يضع يده في الجمر ، ومن هنا فأن المتحدث عن السلام بين التأييد و المعارضه لا بد وأن يمسك العصا من المنتصف وأن يكون متوازن في حديثه عن عملية السلام في سيرها او التوقف عند حد معين .

سيدي الرئيس

الأخوه الزملاء

نحن نعلم جيداً بأن معاهدة (سايكس - بيكو) وما جاء بعدها من وعد (بلفور) وما ترتب على ذلك من تقسيم البلاد العربية والأسلامية تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني والأيطالي وغيره ، وما نتج عن ذلك من إقامة دولة اليهود في فلسطين وما تبع ذلك من المعارك التي دارت بيننا وبينهم طوال النصف القرن الماضي تقريباً . كانت النتائج لتلك المعارك في كل مرة اننا نخسر المعركة تلو الأخرى وكنا بعد كل معركة نقول لقد خسرنا معركة ولم نخسر حرب مع اليهود والايام قادمة وسوف يكون لنا الحسم ولكن الحقيقة والواقع ان الأمر لم يكن كذلك وما كان كذلك ، أن الذي يزود الدول العربية والاسلامية بالأسلحة هي الدول الغربية وعلى رأسها امريكا والذي يزود اسرائيل ايضاً هي الـدول الغربية وعلى رأسها امريكا ، فكانت جميع الأسلحة طوال نصف القرن الماضي التي تصدر الى اسرائيل اسلحة هجومية تحقق لها النصر في ساعات محدده وكانت الأسلحة التي تصل الى الدول العربية وهي أسلحة دفاعية فقط

ولذلك كانت النتائج فقط بالنسبة لنا سلبية ، انا لا إريد ان اخوض في هذه القضية وانما أريد أن أصل الى نقطه محدده ما تحدث عنه الأخوة النواب كثيراً وما إعتبره البعض بأنه تنازل عن فلسطين لليهود وبأنه تنازل عن أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ، وبأنه تنازل عن مهد المسيح من منا يستطيع ان يتنازل عن هذه الأرض المقدسة إن الذي وصلنا إليه في هذه الايام نحن قد أجبرنا عليه نتيجة التغيرات العالمية التي طرأت على هذه الساحة وخاصة بعد ان علمنا ان ثاني دولة في العالم هو الأتحاد السوفيتي قد إنهار مرة واحده وأصبح الآن كغيره من الدول النامية التي تستجدي طعامها ومساعدتها من الدول الغربية او امريكا .

سيدي الرئيس

الأخوة النواب ،

انا لا اريد ان أحول كلمتي الى وضع آخر فأنا أعلم انني اتحدث في هذا الموقف عن امور تتعلق بمجلس النواب وبالحكومة لكنها كلمات اريد ان أصل اليها واكتفي بما ذكرت في جو من الحماس والأنفعال او التفاعل مع الحديث وليس انفعالاً فهناك فرق بين الأنفعال وفرق بين التفاعل في القضية فأنا متفاعل مع الحديث الذي اتعرض له لأنه في نهاية الأمر وصلنا الى هذه النتيجة التي نرى انفسنا في وضع المضطر ان نقبل بها مهما كانت الأمور ، على اية حال اريد ان أقول الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع ، نحن امة مسلمة لدينا ثوابت ونعلم ان السياسة تفرض علينا متغيرات نعلم بأن الوضع الذي نحن فيه وكما نعود الى المصادر التشريعية التي لدينا تجعلنا نطمئن ومهما إبتعدت الأمور ومهما اشتد الأمر من ظلام وعلى قول الشاعر ((ضاقت فلما استحكمت حلقاتها فرجت وكنت أظنها لا تفرج)) الغرب صنع اسرائيل ومدها في جسد العالم الاسلامي . الغرب لديه ثوابت وقناعات ان يستمر في دعم اسرائيل لتبقى الى ما لا نهاية اذاً فالغرب لديه قناعة بأن اسرائيل وجدت لتبقى ونحن انطلاقاً من ثوابتنا انطلاقاً من عقيدتنا واقراؤا اذا شئتم تفسير سورة الأسراء ، ((وقضينا الى بني اسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا)) الى آخر الأيات ، ((فإذا جاء وعد الآخرة ليسيئوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ماعلوا تتبيرا ، عسى ربكم ان يرحمكم وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكفرين حصيراً)) أي اذا عدتم للأفساد في ارض الأسراء والمعارج مرة ثالثه عدنا الى تشريدكم والمرة الأولى التي كانت فيها عملية التشريد هي حينما غزا (نبوخذ نصر) القدس وقام بقتل (٧٠) من اليهود وأسر مثل هذا العدد أخذهم الى بلاد العراق لقتلهم للنبي يحيى وزكريا عليهما السلام ، والمرة الثانية حينما قاموا ببناء الهيكل في بيت المقدس فحولوا الهيكل الذي هو مكان للعبادة الى مكان منجود ودعارة فأرسل الله عليهم الرومان فقاموا بهدم الهيكل ونهب مافيه وجاء الوعد في القرآن الكريم إذا عدتم مرة ثالثة الى الأفساد و الى التخريب في بيت المقدس عدنا مرة ثالثة الى تشريدكم إذا فهم يجتمعون في ارض الاسراء والمعراج ليس بأرادتنا وليس بأرادة الغرب وانما هو بتقدير من رب العالمين . اذا نحن نتفق على ثوابت اما الغرب يقول ان اسرائيل وجدت لتبقى ونحن نقول بأن اسرائيل

قد وجدت لتفنى نعم ، اكتفي بهذا العرض وانتقل الى المطالب العامة ذكرها الكثير من الأخوة ولا اريد ان اذكر شيء منها . لكنني اود ان اتحدث عن نقطتين النقطة الأولى تتعلق بما تحدثنا عنه من تقسيم للبلاد العربية والدويلات التي نراها الآن وما وصلت إليه جامعة الدول العربية وما نتج عنها من تحالفات مثل مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد الدول في المغرب العربي الى غيرها من الأمور وجاءت ثالثة الأثاني حرب الخليج لتدق آخر اسفين في اتحاد أو الوحدة العربية وما زلنا نعاني من هذا الأمر حتى يومنا هذا ، وانني انطلاقاً من هذا المبدأ فأنني أطالب هذا المجلس والحكومة ان تبدأ بالسعي الحثيث الى إصلاح ذات البين والى رأب الصدع مابين الدول العربية لأن ذلك يفرج عنا كثيراً إن شاء الله بالنسبة للنواحي الأقتصادية او بالنسبة لتوفير او تشغيل الأيدي العاملة التي هي موجودة عندنا بكثره .

الأمر الآخر وقد إخترته ايضاً من هذا المنطلق اسمحوا لي ان اقف قليلاً عند تقديري لشخصية عامله بهذا المجتمع ، الشخصية التي يمر عنها الجميع ولكننا في النهاية لا نقوم بأكرامها إلا قليلاً ، شخصية تحدثنا عنها جميعاً ذلك هو المعلم الذي نحن بحاجة إليه ومن منا لا يتعامل مع المعلم والمعلم بهذه الأيام بحاجة الى ان نوفر له حد الكفاية من العيش حد الكفاية وليس حد الكفاف لأننا اذا لم نوفر له حد الكفاية لا يمكنه ان يعطي أبنائنا ما يستحقون من عملية التعليم ، لهذا فأننا يجب علينا ان نكرم المعلم نحن قبل الحكومة وان تقوم الحكومة بتحقيق جميع الأهداف التي يريدونها وخاصة بالنسبة لنقابة المعلمين والله لولا ان الظرف لا يسمح لي لتحدثتُ عن المعلم الساعات و الساعات . فحينما استطاع الاتحاد السوفيتي ان يصعد الى الفضاء ولهذا اقول فأن المعلم يستحق هذا التعليم وفي نهاية حديثي عن المعلم اقول اللهم إحيني معلماً وامتني معلماً واحشرني مع المعلمين الصالحين .

النقطة الأخرى التي اود ان اتحدث عنها الحكومة ، لقد تشرفت قبل ثلاثة عشر عام ونيف بمقابلة رئيس الدولة وغبت هذه المدة لأعود في شهر حزيران الماضي لألتقي معه في المرة الأولى في رئاسة الوزراء في الأسبوع الماضي وانا سعيد بهذا اللقاء بالنسبة لهذه الحكومة فأنني اقول وانطلق من قاعدة شرعية حينما اتعامل او اتحدث الى الأخوة الوزراء في هذه الحكومة وان أرى من بينهم من كان لي معلماً في المرحلة الأعدادية ومن كان زميل لي في المرحلة الجامعية ومن كان زميل لي في مرحلة العمل وانني لا أعرف منهم إلا القليل واذا كنا نعرف او كنت اعرف شيء فأنني انطلق من القاعدة الشرعية التي حدثنا عنها صلى الله عليه وسلم . حينما سئل صلى الله عليه وسلم عن الغيبة فقال صلى الله عليه وسلم ((ذكرك أخاك بما يكره فأن كان فيه ما قلت فقد اغتبته وان لم يكن فيه فقد بهته)) وللدلك أنا اقول في هذا الموقع رحم الله رجل قال خيراً فغنم او سكت فسلم واقول حديث ايضاً من قال قائلا فليقل خيراً او ليصمت ، انني ياسيادة الرئيس .

ايها الأخوة الزملاء .

دولة رئيس المجلس : لقد وعدتنا بالأختصار .

الدكتور عبد المجيد الأقطش : لا اريد ان اخوض طويلاً في النقاش مع الحكومة ولكنني أحمل لها التقدير من منطلق الأخوة الإنسانية ومن منطلق ان الذي جمع بيننا تحت قبة هذا البرلمان هو هذا النظام الديمقراطي الشوري الذي أرساه قائد هذا البلد من أننا نجتمع من أجل ان نحقق الأفضل خدمة لهذه الأمة .

• وهنا أنصت الجميع للأستماع لآذان العشاء •

الدكتور عبد المجيد الأقطش : سيدي الرئيس ،

الأخوة الزملاء ،

كنت اتمنى على هذه الحكومة ان تتعامل معنا مع هذا المجلس الجديد حسب ما نص عليه الدستور ، وكنت اتمنى ان لا تتعجل وان تأتي هذه الوزارة وقد نضجت على نار هادئه بالأضافة الى بعض البهارات التي كانت يجب ان تزود بها وذلك من اجل ان يقبل عليها مجلس النواب بشهية اكثر ، ولا أخفي عليكم بان ما حدث قد ترك شيء من الضبابية على مرآة هذا المجلس الشفافة الناصعة .

النقطة الأخرى الأنتخابات اجيب عليها بكلمات محدودة ان الأنتخابات التي جرت في لواء مأدبا وقضاء ذيبان لم تسجل فيها مخالفة واحده وانني اذ اذكر هذا فأنما هي شهادة بأنها كانت في قمة النزاهة حسب مارأينا وما سمعنا واذا كنا نذكر هذا الأمر انما نذكره لأنه يجب علينا ان نذكره ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله .

اخيراً وليس آخراً . المطالب التي اتقدم بها الى اللواء . وأرجو من الأخوة الزملاء ان يكونوا الى جانبي في هذه المطالب .

اولا : تحويل لواء مأدبا الى محافظة وقضاء ذيبان الى لواء .

ثانياً : رفع المستوى الصحي للواء ، وانني هنا اقدم الشكر الى هذه الحكومة حينما اقامت في الأسبوع الماضي بشراء مستشفى النديم في لواء مادبا واننا نطالب الحكومة ان تكمل هذه المكرمة بأن تقوم بتثبيت العاملين في المستشفى .

ملاحظه أخرى تحسين العبارات الخاصة في مأدبا وأخص في الذكر ان يضاف في مستشفى النديم وهذا طلب منح مركز لغسيل الكلى . فأن لواء مادبا فيه عدد كبير من المصابين بهذا المرض عفانا الله جميعاً منه يقومون بغسل اسبوعي اكثر من مره اما في مستشفى البشير واما ينزلون الى مستشفى ابو عبيده في الأغوار نرجو ان تخففوا عن المرضى وخاصة بالنسبة لمرضى الكلى .

المطلب الآخر فتح كليات جامعية فروع للجامعات الحكومية وخاصة كلية الزراعة وهناك مركز للأبحاث الزراعية في المشجر يتوفر فيه البنايات والمساحة كما ان هناك بنايات اخرى في مدرسة الأميره بسمه تصلح ان تكون كلية جامعية ، وللعلم فأن لواء مادبا وقضاء ذيبان ليس فيه اي كلية على مستوى كليات المجتمع سواءً للحكومة ، او كلية مجتمع خاصة .

خامساً : تحسين المواصلات ، بلد بكاملها عدد سكانها يقرب او يزيد عن خمسة الاف فيها بريد ، سألنا كم عندكم خطوط تلفون ؟ قالوا ثلاثة خطوط ، الحمد لله رب العالمين .

مطلب آخر الطريق بين عمان ومأدبا نصر على ان يكون سليماً لكثرة الحوادث ، كذلك طريق ناعور مادبا وخاصة ان كلية الأركان وكلية الحرب الملكية واقعة على هذا الطريق واذا أردتم ان تروا الواقع بأعينكم فسيروا على هذا الطريق من المثلث الصحراوي الى كلية الحرب الملكية لتروا الوضع على طبيعة الحال .

المطلب السابع : إقامة المشاريع التنموية والإقتصادية في لواء مأدبا وقضاء ذيبان ولا أريد ان أذكر شيء واضيف عن الوضع الاقتصادي او حالات الفقر الموجودة في اللواء ربنا امر في الستر و فقط .

المطلب الآخر بلدية مادبا التي هي بحاجة لهذه القضية تتعلق بوزارة البلديات

المطلب الأخير وهو ليس مطلب اسمحوا لي ايها الزملاء ان اتوجه بسؤال الى الحكومة ماذا حصل في السد الذي كان مقرراً ان يقام على وادي الوالة منذ اعوام وقامت الدولة بعملية حفر اختبار للتربه ثم أجل هذا المشروع وكان قد رصدت له مبالغ مخصصه وبعد ذلك أجل الموضوع ولم ينفذ ولا ندري الى أي حالة وصل وللعلم اقول هنا ملاحظه بالنسبة لسد وادي الوالة .

ان لواء مادبا وغرب عمان يشربون الآن من الخطوط المائية التي اخذت من وادي الهدان ، وعلمت ان العطاء سنوياً سبعة ملايين متر مكعب من وادي الهدان ، فأذا لم يقم هذا السد في اسرع وقت ممكن فأن المياه الجوفية او السطحية لن تقوم بمد هذه المناطق بالمياه ، اذاً سيكون الذي سيعطش انتم يادولة الرئيس وانتم يامن تسكنون في عمان الغربيه ، شكراً لكم على حسن إصغائكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً للدكتور عبد المجيد الأقطش ، مسك الختام كلمه قصيره لسماحة رئيس السن الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة السلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وأصحابه والداعين بدعوته بأحسان الى يوم الدين ، وشكراً لدولة الرئيس الذي نادى علي وجعل كلمتي موصوفة بالقصر وأرجو ان تكون بليغة بدل ان تكون قصيرة ، واحب ابتداءً ان اثبت ان الجينات العربيه أصيلة وانها ليست ناقصه والدليل واضح جلي لا يختلف فيه اثنان ان الله سبحانه وتعالى اختار للعالمين بشيراً ونذيراً وجعله سيد الأنبياء والمرسلين بدين كامل ومتكامل يتطور معه الزمان ولا ينقص مع مرور الأزمنة والأيام والأعوام وهو محمد بن عبد الله القرشي الهاشمي الذي قلب المعايير كلها ودالة امام سنابك خيل جنده المتخرجين في مدرسة الأسلام عروش الظلمة والمجوسية ، ولو كانت الجينات العربيةُ ناقصة لما ولدت العربية رجل كـ خالد بن الوليد الذي عندما جاءه كتاب العزل

وهو في اوج المعركة والأنتصار تنكسر في يده تسعة اسياف وعندما يقال له اتفعل وقد عزلت فيقول انا اقاتل في سبيل الله ولا أقاتل في سبيل عمر بن الخطاب ، وما أكثر الأبطال وما اكثر العلماء وما اكثر الذين ضرب المثل بعدلهم ، ولدتهم عربيات وأبائهم عرب ، ولذلك أرجو من كل من يظن ان جيناتنا ناقصة ان يعلم ان العرب في ظل الاسلام جابوا الأرض فاتحين مبشرين ملؤا الأرض عدلٍ وسلام وخلفوا للدنيا فقهاً وعلماً لو تمسك الناس بما ورثوا لعاشوا سادة اقوياء لا يضرهم عدو ولا يطمع فيهم أذل خلق الله ، اذ اؤلئك الذين ضربوا بالذلة والمهانه ولعنهم الله على ألسنة انبيائهم لعنوا الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ومن هنا نخلص بأن نقول ان الغرام والشوق الذين ظهرا حتى كدت ان اقع في الغرام مع الواقعين الديمقراطيه انها لا يمكن ان تكون بديلاً للأسلام فالأسلام هو الذي رفع شأن الأنسان ، والاسلام هو الذي رفع شأن المرأةِ حتى عدت نصف المجتمع ومحل المشورة بل والقيادة وخوض المعارك والانتصارات ، الأسلام هو الذي مهد لنا اليوم وقبل ان نذل ان نكون هنا في الأرض المقدسة التي بارك الله حولها وجعلها امانة في أعناقنا ان لا نفرط بشبر من ارض الأسلام أرض الأسلام الذي استطاع الناس عندما تفرقوا احزاب وشتات ومنظمات ودويلات الى ان يحولوا قضيتها من اسلامية الى عربية ، ومن عربية الى فلسطينية ومن فلسطينية الى اطفال الحجارة وهي تحاول اليوم ان تستقر في اريحا وغزه ، الديمقراطية عندما نعرفها او نودها احب قبل ان اقع في غرامها كما وقع الأخرون ان اعرف اي انواع الديمقراطية تريدون ديمقراطية موسكو حيث قصف (يلتسن) مقر الديمقراطية البرلمان فدمر بنيانه على رؤوس ممثلي الشعب ام تريدون ديمقراطية الغرب الذين توجوا فعل (يلتسن) بالتأييد وانه الديمقراطية بعينها ام الديمقراطية التي قصفت بغداد ومحول بغداد دون تفريق بين الرجال والنساء والأطفال والشيوخ والعجزه والمستشفيات والمدارس والملاجىء ، ام الديمقراطية التي ترسل القوات الى الصومال وتثير المعارك في السودان وتفرض الحصار على ليبيا وعلى العراق ام الديمقراطية الأسلامية التي تفرض على الحاكم ان يكون امين حارس لاينام الليل ولا يستريح النهار يتفقد الرعية ويقضي حاجات المحتاج ويحمل الكلأ ويطعم الفقير ويودع جيشه لا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخ كبيراً ولا إمرأة ولا رجل انقطع الى عبادته ولا تقطعوا شجرة ولا تقتلوا حيوان إلا للأكل ، اما انا فلن اقع في غرام ديمقراطية تعطي الحق للقوي وتسلب الحق من الضعيف لن اقع في غرام ديمقراطية تؤيد باطل اليهود وهم من هم وصفهم الله تعالى ومن لم يصدق وصف الله ووصف رسوله محمد صلى الله عليه وسلم فقد ارتد عن الدين وعن الأسلام فالله يصفهم انه لا عهد لهم ألم نقرأ في سورة البقرة كم عذبوا نبيهم عندما امرهم ان يذبحوا بقرة مالونها ما شكلها ما عمرها وما هي البقرة فأننا لا نعرفها تجاهلوها يروح ويجيب يذهب ويعود حتى اقنعهم بذبح بقرة فكيف بنا مع هؤلاء الناس ان نصل الى حل يقنعنا او نقنعهم . ولذلك أقول لوكانت قدرتنا على ان نسترد منهم متراً ثم تنازلنا عن سنتمتر واحد فأن هذا التنازل خيانه . ونحن عندما نقول بأننا أعطينا وليس برضانا ولكن بقرار من إجتماع مؤتمر القمة في الرباط عندما يفرض علينا ان نرفع

يدنا عن الضفة الغربية وان المسؤولية كلها لمنظمة التحرير لم يكن برضى جلالة الملك ولا الأردن ولكنها الجامعة العربية والمنظمة هكذا ارادوا ونحن هكذا فعلنا ولكن هذا لا يعذرنا من ان نتخلى عن قضية فلسطين فأنها بأمر من الله قضية اسلامية وقضية عربية والذين صفقوا لهذا القرار مرة عام ١٩٧٤ ، وصفقوا لقرار الدولة بعد ذلك إلا نعتبرهم كهذا الذي شرب نقيع النخل ثم قال ان دبسك مر ، علينا ان نعلم ان أي قرار يتخذ وأي توقيع يتم لا يعني ان الأمة تتخلى عن فلسطين لنا ان نقول للسائل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لسائل سأله متى الساعه قال وما اعددت لها وما اعددنا حتى نقف هنا ونشير ونهول ونهدد ونتوعد ، نحن نعلم يقيناً ان كل ما يجري حتى يصل الأمر الى هؤلاء الأطفال الشجعان الأبطال الذين يقتلون ويحوقون ويسجنون خطوات تتم بها المؤامرات لتبقى فلسطين لليهود فأن أعطونا غزه وأريحا وصدقنا انهم سيفعلون هذا ما أبعدنا عن الفهم لأن اليهود لن يتخلوا جغرافياً عن شبر من الأرض إلا بالقوة ، ولكن لا يجوز لنا ان نشوه سمعة هذا البلد هذا بلد الأحرار وموئل الأحرار البلد الذي يتحمل آلام العرب والمسلمين بقيادة الحسين ، فأذا شوهنا صورة هذا البلد وارضينا اؤلئك الذين وقفوا مع القوات الدولية المتآمرة صاحبة الديمقراطية من الأعراب والذين لا يزالون يطالبون بالتشديد على العراق هؤلاء الذين يحكمون على ابنائنا الذين يحملون جنسية عربية اردنية فلسطينية يحكمون عليهم بالأعدام وينفذون اذا كان اعتمادنا سيكون عليهم فبئس المعتمد والمعتمد عليه ، على الأقل اذا وجد الفلسطيني أرض يقع قدمه عليها

ويقول هذه ارضي يتخلص من الولاءات المتعدده والتنظيمات المختلفة والأحزاب المتحاربة فلعل الله تعالى يجمع كلمتهم ويوحد قيادتهم ليكونوا سنداً لنا ونبقى سنداً لهم فنشكل قوة حاول العدو بكل الأساليب ان يفصل عرانا ولن يستطيع ذلك لأننا شعب واحد بأمالنا وآلامنا ، رؤوس اقلام !

الانتخابات النيابية ،

أحب ان اسأل الأخوان وليس فينا من يسلم بأنه وصل الى قبة البرلمان نتيجة لأنتخابات مزوره فمن يسلم بهذا ليضع يده بيدي لنخرج من هنا ، ولنقول للشعب زورتم وزورت الحكومة ولا نرضى ان نكون نواب ذي انتخابات مزوره ، وما أجمل ان ننتظر حتى تنتهي اللجان من تحقيقاتها ، فإذا ثبت لنا ان هناك من وصل الى هذا المجلس عن طريق التزوير نقول له هلما عد الى قواعدك سالم ، وان لم نثبت ذلك والله تعالى يقول :((ولا تقف ماليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اؤلئك كان عنه مسؤولاً)) والرسول يقول عليه الصلاة والسلام ((لو يعطى الناس بدعواهم لدعى رجالاً دماء قوم واموالهم لكن البينة على المدعي واليمين على من انكر))

أما نحن وقد اعجبت بكلمة الأقطش فلم يكن كلامه اقطشا بل كان صحيحاً يقول علمي بمنطقتي فلم يكن هناك تزوير ولكن لا تسلموا بأن مثل هذه الأنتخابات ، مثلاً الزرقاء فيها (٣٣٧) صندوق و محافظ واحد ، كيف تمر هذه الانتخابات وانتم تعلمون بأن الفت كان جارياً ، الا تعتبرون بأن الذين كانوا يرشون

ليصلوا الى النيابة انهم مزورون ولذلك أرجو من اخواني ان لا نشوه صورة هذا المجلس وان لا نكون عقبة في طريقه وحدةُ تؤدي الى قوة ، تؤدي الى تعاوننا حتى نعطي هذا البلد الصامد الصغير في حجمه الفقير في موارده الغني بقيادته وشعبه وجيشه وأمنه ، الا نحاول ان نشوه هذه الصورة الجميلة حتى لا يطرب اولئك الناس الذين وقفوا مع العدو وبرلمانهم يقول اغلقوا ابوابكم دون العرب ووسعوها على مصارعها مع اسرائيل الحبيبه ، إلا لعنت الله عليه .

اما بالنسبة لمؤاخذه الحكومة كيف تشكل وزارة دون الرجوع الى النواب هذا الدستور حكم بيننا وبين الحكومة اقراءوا المادة (٣٥) من الدستور ، من الذي يشكل الحكومة واقراءوا المادة (٥١) من الدستور لنعلم متى يلتقي المجلس مع الحكومة . الحقوق والأسلوب والطريقة واضحه ولا يجوز لنا ان نتكلم قبل ان نعلم ، لأني وعدت دولة الرئيس بعدم الأطالة ، هناك مطالب لا تكلف الحكومة شيئاً لأنني اعلم بأن الموازنة محدوده ومحصورة وململمه ولو أرادت الحكومة ان تلبي طلباتنا لاحتاجت الى موازنات تعدل عشرة موازنات مثل موازنتها ، ولذلك اقترح على الحكومة بما يفيدها لا بما يكلفها وبما يفيد المواطن ويكتشف ضره وغمه والضيق الذي يعيشه هناك ارض للدولة للخزينة معترف بها بأنها للخزينة ، جاء المواطنين بأسلوب او أخر دفعوا ثمن هذه الأراضي لواضعى الايدي أصحاب الحق والواجهات العشائريه ، منذ عشرات السنين فهم لايدفعون ضريبة مسقفات ولا رخص ولا خدمات وخزينة الدوله خسرت من

عدم تسجيل هذه الأراضي بأسمائهم ملايين الدنانير فاقتراحي ان تسجل هذه القطع بأسماء من اقام المنازل عليها ببدل ثمن رمزي لأنهم فقراء وعاجزون من ان يدفعوا ثمن هذه الأرض لأن عملهم على الأرض واقامة الابنية عليها رفعت من ثمن الأرض والحكومة غنية عن ان تكلفهم الثمن الباهض بل تكتفي بما ستستفيد من ضرائب وخدمات تفرض على هذه الأراضي وهي كما ذكر زميلي في جناعه في الزرقاء وعوجان الجنوبي في حي الظاهرية وحي الأمير علي اي في الزرقاء وفي الرصيفه .

واريد ان اتعرض للزيادات دون استعمال الاسلوب الاستعراضي لأنني لا احب استدرار العواطف لم تقم الساعة لأن زيادات قررت لمن قررت لهم ولكن هذه الزيادات يجب ان تتبع لا ان تلغى مادام ان الخزينة في سعة للزيادة فأولى الناس في الزيادة العمال والموظفون والمتقاعدون وبخاصة المتقاعدين القدامى الذين خدموا هذا البلد وافنوا زهرة شبابهم دون ان ينالوا حظاً من الدولة ومن الشعب كما يناله موظفوا اليوم ومستخدمي اليوم ولذلك يجب ان يتساوى تقاعدهم مع تقاعد أمثالهم من أصحاب الرتب الذين يحالون على التقاعد في هذه السنة .

والعمال لا ادري هل نتبع اسلوب الديمقراطية المصدره من هناك والمستوردة من هنا في معاملتنا للعامل ، ام نتبع شريعة الله ان شريعة الله تفرض علينا ان نعطي العامل اجره بقدر عمله وان تتولى الدولة بالأنفاق على هذا العامل الذي لا يكفيه كسبه حتى يعيش معززاً مكرم لا يحتاج الى مد يده للأخرين ، وقد علمتم ان الشيوعيه والاشتراكية والرأسماليه لها

إسلوبها ونظامها اما نظام الأسلام فهو يطغى وهو الأبقى وهو الأكثر عدلاً وتحقيقاً لرغائب الناس الشيوعية تقول على كل ان يعمل بقدر طاقته وله بقدر حاجته ، فالحاجة بيد الدولة والطاقة بيد العامل ولذلك انهارت الشيوعية لأن الدولة لم تؤمن للعامل حظه وحاجته فلم يصرف طاقته فانهارت الدولة والاشتراكية قريبه لذلك والنظام الرأسمالي هو افسد نظام على وجه الأرض .

اما الإسلام فيقول على كل ان يعمل بقدر طاقته وله بقدر عمله وحاجته ، واما الفقر والجوع سمعتُ احد الأخوان قال كاد الفقر ان يكون كفراً ومعلوم وانتم كلكم علماء ودكاترة ماشاء الله ان كاد لا تعد بأن وانما الكفر الجوع والحاجة نوع من الكفر ولا اظن ان اخي فضيلة الدكتور الشيخ عندما دعى الذين لا ينالون حظهم الى السرقة والنهب بأنه قصد هذا لأنه شيخ محترم وفقيه واسع الفقه ويحمل درجة علمية رفيعة وجزاه الله خير .

هناك العدالة في التوزيع حاولت سنتين متتاليتين ان اجد امرأة فقيره تخرجت عام ٨٥ ، ان اجد لها وظيفة ولكني لم اتمكن معالي وزير التربية كان يعطيني ورقة ويقول لي ستعين ، وفي الحقيقه في سر بين الوزير وبين المدير صيغة متفق عليها ولغاية الآن لم استطيع ان أعينها بينما الذين تخرجوا عام ٩٣ ، توظفوا ، اسرة فيها خمسة موظفون واسرة فيها عشرة ليس في هذه الأسرة موظف واحد انا لا اقول ان توجد الوظائف لكل المتخرجين لأننا ندعوا الى طلب العلم بذاته لا لأجل الوظيفة وهناك مقولة الحسين الأنسان اغلى ما نملك هذا أخر شيء ، الأنسان اغلى ما يملك ، فهمت الحكومات المتالية هذه المقولة كما فهمها ابو عبيده من عمر بن الخطاب عندما رأى يهودياً يسأل قال له اقطع يده فذهب ليقطع يد الرجل سمع عمر الضجة فقال ما هذا قال ابو عبيده يحاول قطع اليهودي فأستدعاه وقال له ما أجهلك أردت ان تعطيه فتقطع يده عن السؤال لا ان تقطعها ، فالحكومات المتاليه عندما قال الحسين حفظه الله الانسان اغلى ما نملك ظنت الحكومات بأن هذا الأنسان يجب ان يستحلب بالضرائب بالتسخير بكل وسائل التشريع بدل ان يكرم هذا الانسان فلنكرم العامل والمعلم عاملاً والصناعي عاملاً ، وكل من يكسب قوته بيده فهو عامل والرسول عليه الصلاة والسلام لم يقبل إلا يد عامل، قال انها يد يحبها الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً لسماحة الشيخ عبد الباقي جمو .

حضرات الزملاء الكرام .

بهذه الكلمة نكون قد انهينا مناقشة البيان الوزاري وقد اعلمني دولة رئيس الوزراء بأن لديه كلمة رد على كلمات وملاحظات الساده النواب وهي كلمة طويلة نوعاً ما .

وسوف ادعو بعد قليل دولة الرئيس للمنصة ولكن قبل ذلك اريد اولاً هدوءاً كاملاً من السادة والسيدات الحضور .

وستكون كلمة دولة الرئيس والتصويت على الثقه ، وستكون مبثوثه بثاً مباشراً في التلفزيون الأردني وبعد انتهاء دولة الرئيس من كلمته سنبدأ بأجراءات التصويت مباشرة .

لذلك أرجو من الزملاء عندما ينادي عليه قبل ان يصوت ان ينتبه الى الضوء الأحمر على الميكروفون ، وارجو الأنتباه الى ذلك .

لذلك اطلب من دولة الرئيس ان يتفضل بألقاء كلمته .

دولة رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم .

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم .

دولة رئيس مجلسِ النوابْ

اصحاب السماحةِ والمعالي والسعادةْ

اعضاءَ مجلسِ النوابْ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتُه ،

خير ما استهل بهِ ردُّ الحكومةِ على مناقشات وملاحظاتِ السادة النوابْ / هو قولهُ تعالى " فَبَشِّرْ عِبَادِ ، الذينَ يستمعُونَ القَوْل ، فَيَتَّبِعُونَ أحسَنهُ ، أولئكَ الَّذينَ هداهُم اللهُ ، وأولئِك هُمْ أولوا الالبابِ صدق الله العظيم " ويقولُ سبحانَهُ وتعالىَ " والذي جاءَ بالصدقَ ، وصَدَّقَ بِهِ ، أولئكَ هُم المتقُونْ " .

صدقَ اللهُ العظيمْ . فاللهُمَّ اجعلنا واياكمْ منْ اهلِ الصدقِ والرشادْ .

وقبلَ أنْ اتشرَفَ بالردِ على ما تفضَّلَ بهِ الإخوةُ النوابُ الكرامْ / اودُّ أن اؤكدَ لكم حقيقةً واضحةً لا لبسَ فيها ولا غمُوض / هذهِ الحقيقةُ هيَ احترامي العميقْ / وتقديري الفائقْ / لهذا المجلسِ الكريمْ / ولكلِّ عضوٍ منْ اعضائِهِ المحترمينْ / فأنتُمْ كَما وصفَكم جلالةُ الملكِ المعظم / خيرةُ الخيرة / والنخبةُ المميّزةُ من ابناءِ هذا الشعبِ الاصيلْ / تمثِلونهُ خير تمثيل وارجو أنْ تسمحوا لي أنْ احدثُكمْ بنفس الصراحةِ الأخويةِ التي تحدثتُم بها / وأن افتح لكم قلبي . فقد استاتُ مثلكُم مِنْ ما نُشرَ وكُتبِ منْ بعضِ الكُتابْ ، حولَ هذا المجلسِ الكريمُ / ونظرةِ الحكومةِ اليه / فهذا المجلسَ الموقرْ كما اسلَفْتُ يضمُّ نُخبةَ النخبةْ / ولا يُمكنْ بأيِّ حالٍ منَ الاحوالْ / أنْ يكونَ مجلساً مدجناً كما حاول البعض أن يصفَهُ / يوافقُ على أي شيءٍ وكلِّ شيءٍ يُطرحُ علية ، معاذَ اللهِ أن تكونوا كذلكْ / او أن تفكرَ الحكومةُ بأنكمْ كذلك . هذا الادعاء هوَ ليسَ افتراءً على الحكومةِ فحسبْ / وانما فيهِ مساسٌ بكرامةِ المجلسِ الموقرْ / والشعبِ الذي انتخبهُ / وهوَ امرٌ لا ترضَاهُ الحكومةُ بأيِّ حالٍ من الأحوال / وهوَ محاولةٌ للإضرارِ بالحكومةِ وعلاقتهَا بالمجلسِ الكريم / واستهدفَتْ الحكومة والمجلس معاً / فكرامتنا واحدةٌ مهما اختلفنا بالآراء والاجتهادات والحكومةُ تحترمُ رأيِ كلِّ واحدٍ منكمْ وتقدّرُهُ / وتؤمنُ بحقهِ في معارضةِ الحكومةْ . مهما اختلفِ معَها في الرأيْ / او قَسا في النقدْ / كما تؤمنُ ايضاً بحقهِ في أنْ يتخذَ الموقفَ الذي يُمليهِ عليهِ ضميرهُ / والذي يرَى فيهِ خدمةً للمصلحةِ الوطنيةِ العليا .

وإنَّ الحكومةَ سوفَ تثبتُ لكمْ جميعاً بإذنِ اللهْ / من خلالِ تعاوننا وتشاورِنا واشتراكِنا في صنعِ القرارْ / مدى ما تكنُّهُ الحكومةُ لهذا المجلسِ الكريمْ / ولاعضائِهِ المحترمينْ / مِنْ احترامٍ وتقديرٍ ومودّةْ ، فالحكومةُ مسؤولةٌ امامكمْ / وتحتاجُ الى ثقتِكمْ

ومؤازرتكم / في جهدنا المشترك / لخدمة هذا الوطن الغالي / وشعبه النبيل في ظل قيادته الهاشمية الملهمة .

دولة الرئيس

حضرات النواب

إن الديمقراطية والشورى هي خيارنا الوطني / الذي اعتمده الأردن منهج حكم واسلوب حياة نحو تحقيق الاهداف التي نصبو اليها .

وغني عن البيان أن هذه الحكومة تؤمن بالديمقراطية ، وتعمل على تعميقها وترسيخ تقاليدها / وتؤمن بأن الحوار الهادف والمستمر ، والذي يعلو فوق المصالح الشخصية ، هو الذي سيكون هادينا دائماً ، والضامن لوصولنا الى ما هو انفع واجدى . وسوف تبقى هذه الحكومة في حالة دائمة من التشاور والتحاور معكم ، في جميع القضايا الهامة ، دون تردد ، وترى الحكومة ، أن كل قرار يمس مصالح الأمة ، ويلامس قضاياها ، لابد أن يبنى على قدر كبير من النقاش الحر وتبادل الآراء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

طبيعي هذا اذا تمت الثقه .

دولة رئيس مجلس النواب

اصحاب السماحة والمعالي والسعادة

اعضاء مجلس النواب

لقد أثار بعض النواب المحترمين / بأن الحكومة قد خرجت عن الدستور / بطلبها باعتماد خطاب العرش السامي ليكون بيانها الوزاري ، ونحن نؤكد ان الحكومة قد التزمت بالشرعية الدستورية / وعملت بموجب احكام الفقرة (٣) من المادة (٥٤) من الدستور التي تجعل من اعتماد خطاب العرش السامي بياناً وزارياً / امراً وجوبياً لاخيار فيه / وهذا ليس مجرد تفسير او اجتهاد من الحكومة في التفسير وانما وجوبي اكده الدستور وأكد ذلك القرار التفسيري للمجلس العالي لتفسير الدستور رقم (٣) الصادر بتاريخ ١٩٩١/١١/٢٨ والذي لم يترك مجالاً للاجتهاد والتفسير / ومعلوم لحضراتكم بأن القرار التفسيري هو جزء من الدستور واحكامه الملزمه / بحيث لا يظل هناك مجال لأي تفسير او اجتهاد / عملاً بأحكام المادة (١٢٢) من الدستور وقد كان قرار مجلسكم الكريم / بالموافقة على اعتبار خطاب العرش السامي بياناً وزارياً للحكومة / تنفيذاً اميناً لأحكام الدستور .

أما ما اطلقه بعض الاخوة النواب من وصف بأن الحكومة هي حكومة انتقالية / فأود أن اؤكد لكم انه لا يوجد اي نص دستوري يصف الحكومة بأنها انتقالية او غير انتقالية ، ولكن وكما تعرفون جميعاً / فانه قد يوكل للحكومة القيام بمهام محددة / ويطلب اليها تنفيذها ، وقد ورد في خطاب التكليف السامي ان لهذه الحكومة مهاماً وطنية كبيرة وعديدة / منها اجراء الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ على اساس المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات / لجميع اعضاء الاسرة الاردنية الواحدة / وصون حقوق الانسان وكرامته / ورعايته تعليماً وثقافة وصحة وبيئة وتدريباً ، وتعزيز قدرة الوطن للتصدي للتحديات والاخطار ، والعمل على اعادة الحوار العربي — العربي / وتحقيق التفاهم والوفاق العربي / وبناء العلاقات العربية على أسس سليمة ومتينة لمواجهة التحديات / التي تواجهها امتنا المجيدة . ومواصلة مسيرة السلام الدائم والشامل والعادل / والتنسيق مع اشقائنا الفلسطينيين والعرب المعنيين / وصولاً الى شمولية الحل العادل / الذي ترضى عنه وتصونه الاجيال القادمة .

ويتضح من هذا بجلاء / أن اجراء الانتخابات كان واحداً من مهام ومسؤوليات عديدة أوكلت للحكومة ، وليست مهمتها الوحيدة .

اما عماذكره بعض النواب المحترمين / من انه كان يتوجب على الحكومة تقديم استقالتها بعد اجراء الانتخابات / فإن ذلك ليس فيه اخلال بأي نص دستوري او بأي عرف دستوري مستقر ، وهو لا يتنافى مع التوجه الديمقراطي / طالما ان الحكومة ستتقدم بطلب الثقة الى مجلس النواب . نقول ذلك مع اننا نحترم الاجتهادات الاخرى التي عبر عنها بعض النواب المحترمين ، وفي كل الاحوال / يظل الأمر موضع اجتهاد ، وفي النتيجة وفي مطلق الاحوال / ليس هناك اي مساس بالمسيرة الديمقراطية طالما ان الحكومة قد تقدمت بطلب الثقه من مجلسكم الكريم .

وحول ما أثير من أن الحكومة لم تقم بالتشاور والحوار مع السادة النواب عند تشكيلها وتعديلها . فكما تعلمون أيها السادة / فقد تشكلت الحكومة في وقت لم يكن فيه مجلس النواب السابق في حالة انعقاد وكان قد انهى دورته العادية الاخيرة ، ولم يدع بعدها للانعقاد في دورة استثنائية ، وهذا ما جعل من المتعذر اجراء اي تشاور معهم حول التشكيل الوزاري .

اما لقاءاتي الاخيرة بالسادة النواب من الكتل النيابية المختلفة لمجلسكم الكريم ، وقبل اجراء التعديل الوزاري الاخير ، فأنتم تعلمون أن الحديث الذي كان بيننا هو شرح عام لقضايا الوطن السياسية والاقتصادية والمالية والادارية / بهدف أطلاع النواب على هذه الامور الحيوية ، وليس بهدف التعديل الوزاري الذي لم يكن حين تلك اللقاءات مقرراً . وان حديثي معكم كان وسيبقى مرتكزاً على ايماني الكامل بمبدأ الحرية والمشاركة ، وأن القرار للجماعة لا للفرد .

أما عدم اشراك النواب المحترمين بالتعديل الوزاري فمرده التوجه الذي فرضته التجربة والمصلحة الوطنية العليا بضرورة الحفاظ على الفصل بين السلطات واعطاء النائب القدر الكافي من التفرغ لمسؤولياته البرلمانية في التشريع ورقابة السلطة التنفيذية . وما هذا الا اجتهاد سيكون الحكم فيه له او عليه من قريب الزمان .

لقد عملت الحكومة ومنذ اليوم الاول لتشكيلها على الاعداد السليم للانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ وتهيئة الجو الديمقراطي / الذي سادته الحرية والعدالة والمشاركة لابناء الوطن جميعاً ، في ظل التعددية الساسية وسيادة القانون .

وجاء تعديل قانون الانتخاب باقرار مبدأ الصوت الواحد / منسجماً مع احكام المادة السادسة من الدستور / ومبادىء الميثاق الوطني التي تؤكد على المساواة بين جميع المواطنين في

الحقوقِ والواجبات كما جاءَ التعديلُ بعدَ حوارٍ شاملٍ بين رجالِ السياسةِ والفكرِ والثقافةِ والصحافةِ ومختلفِ الوانِ الطيفِ الحزبي والسياسيّ ، وتلبيةً لمطالبَ شعبيةٍ متعددة / توجَتها رغبةٌ ملكيةٌ / أعلنت في رسالةٍ سامية / بقبولِ استقالةِ اولِ حكومةٍ شُكلت في عهدِ مجلسِ النوابِ السابقْ / توخياً لتحقيقِ مبدأِ المساواةْ / الذي يفرضهُ الدستور . وكما تعلمونَ ايُها السادةُ النوابُ / ان اعمالَ الحكومةِ هي موضِعُ رقابةٍ من مجلسِكم الكريمْ والسلطةِ القضائية ، وانَّ تقديرَ الظروفِ باصدارِ القوانينِ المؤقتة / وفقاً لاحكامِ المادةِ (٩٤) منَ الدستور / التي تجيزُ لمجلسِ الوزراءِ باصدارِها / هيَ سلطةٌ تقديريةٌ متروكةٌ لهذا القضاءْ / وللمجلسِ عندَ احالتِها اليه . وان تقدم التشريعِ في الاردنِ اعطَى لمحكمةِ العدلِ العليا / وبموجبِ قانونها لسنةِ ١٩٩٢ حقُّ وقفِ تنفيذِ اي قانونٍ مؤقتٍ اذا ما طَعَنَ فيهِ ايُّ متضررْ / وثبتَ للمحكمةِ صحةُ ذلكْ . ولكن لم يتقدم احد لذلك افليس السكوت هو الاقرار اما فيما يتعلَّقُ بحلِّ مجلسِ النوابِ الحادي عشر / والذي جاءَ وفقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة (٣٤) منَ الدستورْ / حيثُ لم يكن مجلسُ النوابِ منعقداً / وانَّ دعوةَ المجلسِ النيابي وفقاً لاحكام المادة (٧٨) من الدستورِ تكونُ في الاولِ من تشرينِ الاولِ من كلِّ عام / ممّا يُحدِثُ نوعاً منَ التعارُض والتداخل في المواعيدِ المحددةِ للاجراءاتِ الانتخابيةِ للمجلسِ الجديدْ / من حيثُ الترشيحُ للعضويةِ ويومُ الاقتراعِ العامْ / الذي حُدِد في ١٩٩٣/١١/٨ الأمرُ الذي لم يكُن بالامكانِ دعوةُ المجلسِ للانعقادِ في دورتِهِ العاديةْ .

وفيما يتعلَّقُ بالاجراءاتِ الانتخابية / فانَّ الحكومةَ قدْ التزمَتْ بتطبيقِ احكامِ قانونِ الانتخاب لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته نصاً وروحاً دونَ أنْ تسمحَ بأي تجاوزاتٍ او خروجٍ على مبدأ الشرعية / تأكيداً لمبدأِ سيادةِ القانونْ / وتحقيقاً لنزاهةِ الانتخاباتِ وحياديةِ الحكومة / حتى كانت الانتخابات كما ارادَها جلالةُ الحسينِ القائدْ / حرةً نزيهةً عادلةْ ، بكلِّ ما لهذهِ العبارةِ من معنى . ونتيجة ذلك مجلسكم الكريم الموقر ، اما حولَ ما ذكرهُ بعضُ النوابِ المحترمينْ / عن وجودِ اسماءٍ مكرَّرَةْ / فهو امرٌ اكتشفتهُ وزارةُ الداخلية واعلنت عنهُ في وقتٍ مبكر / وبذلت قصارى جهدِها لمعالجتِه .

وفيما ذكرَهُ بعضُ السادةِ النوابْ / انْ التصويتَ كانَ يجري بصورةٍ علنيةٍ حتى مِن قِبلِ المتعلمينَ في بعضِ مراكزِ الاقتراعْ / فهو امرٌ خاصٌ قام به المرشحون انفسهم ممن نجحوا او لم ينجحوا بأجهزةِ الحكومة التي طلبت ذلك .

واؤكدُ لكم انَّ جميعَ الاجراءات / المتعلقةِ بالعمليةِ الانتخابية / منذُ التسجيلِ وحتى اعلانِ النتائجْ / كانتْ وفقاً للاصولِ والقانونْ ، وانوهُ هنا بأنَّ القضاة قد شاركوا بكافةِ اللجانِ المركزيةِ في المحافظات / ولجانِ الفرز / وذلك بموجبِ احكامِ القانون .

وانني على ثقةٍ بأنَّ لجانَ الطعونِ التي شكلَها مجلسُكم الكريم / ستؤكدُ صحةَ ما ذكرت .

وقد احالت الحكومةُ الى مجلسكُم الكريمْ / قانونَ الانتخابِ المؤقت / لدراستهِ واتخاذِ القرارِ المناسبِ بشأنهِ ، وستتعاوَنُ معَ

مجلسكم الكريم / في الوصولِ الى قانونِ انتخاباتٍ حديثْ ، يُلبي معظمَ الطموحاتِ التي نسعى اليها جميعاً ، وبخاصةٍ فيما يتعلقُ باعادةِ ترتيبِ الدوائرِ الانتخابية / وتبسيطِ اجراءاتِ التسجيلِ والاعتراضِ والاقتراع / واعتمادِ الرقمِ الوطني ، حيثُ تمَّ تثبيتُ اكثرَ من ٧٥٪ منهُ على دفاترِ العائلة .

وفيما يتعلقُ بما اشارِ اليه بعض النوابِ المحترمينِ عنِ المادةِ الثانيةِ منَ الدستور . التي تقرُّ انَّ الاسلام هوَ دينُ الدولةْ ، وانعكاسُ ذلك على التشريعاتِ والقوانينْ فان الحكومةَ تؤكدُ تمسُكها بالتوجهِ الذي اقرهُ الميثاق الوطنيْ الاردنيْ الذي شاركت فيه كل القوى السياسيةِ الاردنيةْ بما في ذلكَ الحركةُ الاسلاميةْ ، من أنَّ الشريعة الاسلاميةَ هيَ المصدرُ الرئيسيُّ للتشريع وستعملُ الحكومةُ بمباديء الميثاقِ الوطنيْ مذكرينَ بأنّ القانونَ المدنيُّ الاردنيُ وهوَ القانونُ الأهم الذي ينظم معاملاتِ الناس هو قانونٌ مستمدٌ من احكامِ الشريعةِ الاسلامية بتمامِهْ وهو نموذج اردنيٌ فريدٌ اعتمدته بعضُ الدولِ العربيةِ و الاسلاميةْ .. بالاضافةِ الى ماهو مطبقٌ من قوانينِ الاحوالِ الشخصيةِ وغيرها التي تستندُ بتمامِها الى الشريعةِ الاسلامية .

اما ما طلبَ بهِ عددٌ منَ السادةِ النواب / بتحديثِ انظمةِ المجلسِ النيابي / فانَّ صلاحية ذلك وكما تعلمون هي لمجلسكُمُ الكريم وفقاً لاحكامِ المادةِ (٨٣) منَ الدستورْ ، وأنَّ الحكومةَ تدعم هذا التوجه وتباركهُ .

دولةَ الرئيس

حضراتِ السادةِ النوابْ

لقد استمعَتْ الحكومةُ بكلِّ انتباهٍ وتقديرٍ لكلِّ ما وردَ من افكارٍ وملاحظاتْ ، ومخاوفَ وتطلّعات ، تتعلقُ بالعملية السلمية . وتُدركُ الحكومة أنَّ السلامَ يحتاجُ الى استعدادٍ لا يقلُّ عنِ الاعدادِ للحربِ والانفاقِ من اجلِها . وتساءَلَ بعضُ السادةِ النوابْ / عن الاسبابِ التي جعلَتْ اسرائيلَ تقبلُ بالعمليةِ السلميةِ في هذا الزمنِ الرديء / الذي تمرُ بهِ أُمتنا العربيةُ والاسلامية . وتوصَّلوا بعدَ ذلكَ الى الاستنتاجِ بأنَّ السلامِ سيكونُ مُعادلاً للاستسلامْ .

ولقد سَمِعتُ من بعضِ السادةِ النوابِ / من أكّدَ على عدمِ التطبيعِ قبلَ الحصولِ على الحقوق ، وشكّكَ في جدوى قراراتِ الأممِ المتحدةْ / التي صارتْ بعدَ سقوطِ الاتحادِ السوفياتي محكومةً مِن دولةٍ واحدةٍ عُظمى .. إنَّ المُتمعِنَ في اوضاعِ العالمِ العربيِ والاسلاميْ / ليرى مظاهرَ التخلفِ والجوعْ ، و الحروبِ والاقتتالْ ، و الفوارقِ الهائلةْ . ونستطيعُ أنْ نسوقَ معَكمُ مِن وحيِ التقاريرِ العلميةِ والشواهدِ المدعومةْ / الدليلَ تِلوَ الدليل على حالةِ التردي والتخلف التي تغزو الوطنَ العربيَّ والاسلامي . وكلنا راعٍ ومسؤولٌ عن رعيتهْ ، يتخوَّفُ على مستقبلِ اولادِهْ ، ويسعى الى تنشئتهم وايداعهم لزمانٍ آمنٍ منَ الجوعِ والخوفِ والدمارْ . ولذلكَ ، فهوَ قلقٌ على حالةِ الامةِ واوضاعِها . ولكنْ هلْ هذا ذنبُ الاردنِ ومسؤوليتهُ وحدهُ ؟

يجبُ الا يُنسىَ انَّ هذا البلد الأشمُ بقيادتهِ المستنيرةْ . سليلةِ الدوحةِ الهاشميةْ ، ولم يبخل على امتهِ بتقديمِ اقصى ما يستطيعْ . فكانَتْ ملاذاً للمهاجرينَ اليهِ منْ بطشٍ واذلالٍ وسعيٍ للرزقْ . وكنا سباقينَ للمشاركةِ في كلِّ

المؤسساتِ الاسلاميةِ والاقليميةِ والعربيةِ . ولم نتأخرْ يوماً عن المساهمةِ الفاعلةِ فيها ، او عن تقديمِ حصتِنا في موازناتها . وشاركنا امتَنا العربيةَ والاسلاميةَ في همومِها وشجونها ، وقدَّمنا لها كلَّ المستطاعِ من عونٍ ونُصرِه ، في اقصى حدودِ طاقتنا وقدراتنا . وقد تحمّلنا في ذلكَ مبالغَ طائلةً ناءتْ بها موازناتُنا ، وتضحياتٍ عرّضتنا للنقدِ والتجريحِ والخطرِ . وهلْ يذكُرُ احدٌ منكمْ ولو حالةً واحدةً ابتدأنا فيها غيرنا بالأذى ، او الهجوم ، أو التعريض . لقدْ كنا المبادرينَ بالسلامِ والمصالحةِ معَ الاشقاءِ حينَ الخِلافِ والتدابُر ، وكنا السباقينَ الى مد اليدِ لكلِّ منَ انِسنا فيهِ رغبةً في التفاهم . وسَعينا لاصلاحِ ذاتِ البينْ حينَ وقعَ الخصامُ بينَ الاشقاء / وطبقنا تعاليمَ ديننا ومُثلنا في التعاملِ بالخلُقِ والمبادرةِ الصالحةِ قولاً وعملاً . ان ما يُحزنُ الأمةَ ، ويفرقُ صفوفَها ، ليسَ للاردنِ فيهِ مِن ذنبٍ او جريرة . بل انَّ سجلنا في هذا المضمارِ ناصعٌ من غيرِ سوء .

وبالنسبةِ للسلامِ فقد كنا دوماً من دعاته وقد قَبلت الدولُ العربيةُ في مؤتمرِ قمةٍ عربيٍ قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ، والسعيَ للوصولِ الى سلامٍ عادلٍ وشاملٍ ودائمٍ من خلالها .

وقد كانتْ دعوةُ الاردنِ للسلامِ دعوةً شريفةً تؤمنُ باستردادِ الحقوق ، لااستسلاماً وخضوعاً للأمرِ الواقِع . ولمّا انتهى زلزالُ الخليجِ بما تعرفونهُ ، اصبحَ السلامُ مطلَباً دولياً واقليمياً . وتمَّ وضعُ صيغةِ مدريد التي وافقتْ عليها الاطراف العربيةُ التي احتلَّت اراضيها عامَ ١٩٦٧ . وقَبلَ الاردنُ معهم باعطاءِ مفاوضاتِ السلامِ / فرصةً نستعيدُ فيها الحقوقَ التي كنا نطالبُ بها ، واقرتها مؤتمراتُ القمةِ العربيةِ المتلاحقة .

ولابدَّ لمفاوضاتِ السلامِ منْ مفاوضين ، يتحملونَ هذا العبءَ الثقيلْ ، والهمَّ الكبير ، وخدمةً لبلدهم وامتِهمْ . ولقد شرفَني سيدُ البلادِ بعدَ المؤتمرِ الوطني الاردني / الذي اجمعَ فيه بلدُنا على السيرِ في عمليةِ السلامْ / بأنْ ارأسَ فريقاً وطنياً من ابناءِ هذا البلدْ / العاملينَ الغيورينَ على مصلحتهْ / فأقدموا على تلك العمليةِ القاسية / بأقصى درجاتِ الغيرةِ والحرصِ على مصلحةِ الوطنِ والأمةْ لا للتقرير .

وبحمدِ الله لمْ يُفرِطْ الاردنُّ في حقْ ، ولم يتنازَل عن مصلحةْ . وبعدَ عامينِ من التفاوضِ تم الوصولُ الى جدولِ اعمالٍ مشتركْ لا يشكِلُ الا بدايةَ الطريقِ نحوَ التفاوضْ ، وفقَ اسسٍ تضمَنُ لنا حقوقنا في ارضِنا التي نتمسكُ بكلِّ درةٍ منها ، ومياهَنا التي اغتُصِبَتْ ، ونحنُ في امسّ الحاجةِ اليها . ومعَ ذلك . فقد جعلنا السلامَ مشروطاً بالشموليةِ على جميعِ الجهاتْ ولكلِّ القضايا الاساسيةِ المطروحةْ ، وبخاصةِ حقوقَ اللاجئين في العودةِ او التعويضْ / وغيرَها من النقاطِ الجوهريةِ الواردةِ في جدولِ الأعمالْ .

فهل منَ المعقولِ أنْ نقولَ لا لعودةِ الاراضي الاردنيةْ ؟ وهل كُنا نقولُ لا لعودةِ حقوقِنا المسلوبةِ في المياه ؟ وهل نرفضُ حقوقَ اللاجئينَ في العودةِ او التعويضْ ؟ واذا حققنا هذهِ الامورَ وانجزناها ، فهلْ مِنَ المعقولِ أن نكونَ في وضعٍ أضعفَ مما نحنُ عليهِ الان ؟ انَّ السلامَ العادلَ والمشرفِ والضامِنَ لعودةِ الحقوقْ والشامِلَ لكلِّ الجبهاتِ والقضايا / وهوَ الذي تسعى اليهِ هذهِ الحكومة .

اننا دفنا نظرية الوطن البديل واحرقنا عظامه افي ذلك ضلال ؟ وقد كُنا اثناءَ عمليةِ التفاوضِ نخضَعُ لضغوطٍ فقاوَمناها ، وسعَتْ اسرائيلُ الى وضعِ اولوياتِها ولكنّنا رفضناها . وكُنا دوماً ننسقُ مَع اشقائِنا العرب ، و نتبادلُ معَهم الرأيَ والمعلوماتِ والوثائقْ / ونشرحُ لهم بكلِّ وضوحِ جميعَ ما يجري معَنا تنسيقاً للمواقف . وكنُا خير مُعينٍ لاشقائنا الفلسطينينَ الذينَ هم مِنا ، ونحنُ مِنهم . ونحنُ نقدِرُ حجمَ المعاناةِ التي يلاقونها ، والتحدي الذي يواجهونَهُ . وتفهمَنا اوضاعَهم ولم نبخل بمد يد العونِ ، والدعمِ ، وتقديمِ المظلة . فهم جديرون بأن يبنوا سلاماً يُعيدُ حقوقَهُم ، ويَضمَنُ لهم حقَّ تقريرِ المصيرِ على ارضِهم وترابِهمِ الوطني ، بالقيادةِ التي يختارونها .

ولقد دعَمت الحكومة اتفاقِ اعلانِ المبادىء / الذي توصَلَت اليه منظمةُ التحريرِ الفلسطينيةَ / التي فوضها العرب والمسلمين ذلك واعترفوا بها لأننا نعلَمُ أنَّ فيهِ انجازاتٍ يجبُ الحِفاظُ عليها / والسعيُ لتحسينها معَ الزمن . وعرَضنا على الاخوةِ كلَّ دعم ممكنْ / من اجلِ أن يبدأوا في تحرير الارض لا تحليلها ، وبناءِ المؤسسات / وتأمينِ الحاجات والخدمات تاركينَ لهم حريةَ الاختيار . ولم نبحث معَ الجانبِ الاسرائيلي الا في الحدودِ التي تمكِنُ الاشقاءَ من بناءِ مؤسساتهم ، و مساعدتهم على التخلُصِ منَ الهيمنةِ الكاملةِ على اقتصادِهم ، والناشئةِ عن احتلالٍ ما يزالُ جاثماً على صدورهم ومقدراتهم منذُ اكثرَ من ستةٍ وعشرينَ عاماً .

وقرارُ السلامِ الذي اقرّتهُ الحكوماتُ الاردنيةُ المتعاقبةُ ، وسارت عليهِ هذه الحكومة ، ليسَ مُلكاً لهذهِ الحكومةِ ولا للوفد المفاوضِ .

ولن تُقدِمَ هذهِ الحكومةُ على اقرارِ ايِّ اتفاقٍ الا بعدَ أخذِ موافقتكم ، وسوفَ نطلِعُكم اولاً بأول ، على مجرياتِ ما يجري ، ومُستجداتِ ما يَحدُث حتى تكونوا شركاءَ في القرارِ الذي يرسو عليهِ بلدنا ويؤثر في المستقبل.

وليسَ صحيحاً ما المحَ اليه بعضُ السادةِ النواب / من ان تعديلَ قانونِ الانتخاب / كان تقدَمةً للحل السلمي ، والتمهيدِ له . الا يعتقدُ المتحدثُ في هذا ان مثل هذا التلميحِ جارحٌ ، واتهاميٌ ، ولا حاجةَ على الاطلاقِ لأن نتهمَ بعضنا بعض وان نأكل لحم بعضنا مذكراً اياه أن يثوبَ الى رشدِه ، ويتمثل بالاخلاقِ التي وردت في سورة الحجرات .

ان استنفاذَ طاقتِنا بعَد سنتينِ من التفاوضِ في الحديثِ عن مبدأ التفاوضِ نفسِه : بعد أن قرر الاردن ذلك / ليسَ الا مضيعةً للوقتِ والجهد . إن المطلوبَ مِنا أن نخوضَ معركةَ السلامِ معاً ، وبقلبٍ واحِد ، وعقلٍ واحِد ، حتى نضِمِن حقوقَنا باقصى ما يتوفر لدينا مِن امكاناتٍ ظاهره وكامنة ، ولكم مِنا الوعدُ بالتعاونِ والمشاركةِ في صنع القرارات / المتعلقةِ بهذا الشأنِ الخطير .

دولة الرئيس

حضراتِ النوابِ المحترمين

كلُنا يشكو منِ البيروقراطية ، وبطيء الانتاج ، واسهَبَ بعضُ السادةِ النوابِ في الحديثِ عنها ، ولقد كانَ هذا همُ الحكومةِ

وشاغلها الشاغل / استمراراً للنهج الذي بدأتهُ الحكوماتُ السابقةُ في اصلاح الادارةِ والتقليل منَ المركزية ، تسهيلاً لقضاءِ حاجاتِ المواطنِ ومعاملاتِهِ بيسرٍ وسهولة .

ولما كان اداء الخدمة للمواطن في مكان سكناه يتم بالشروع بتطبيق اللامركزية الادارية حيث تمنح المحافظات قدرا من الاستقلالية المالية والادارية فيما يختص بشؤونها المحلية ، واشراك المواطن في تحمل المسؤولية ومساعدته في توفير الجهد والمال عند مراجعة الاجهزة المركزية في العاصمة . فقد اتخذ مجلس الوزراء قرارا بتفويض بعض صلاحيات الوزراء الى المحافظين كما قام الوزراء والامناء العامون بتفويض بعض صلاحياتهم للمديرين المعنيين في مختلف المحافظات واتجهت الحكومة في الموازنة العامة .

المرفوعة لمجلسكم الموقر ، ان تكون هناك موازنات مستقلة لكل محافظة ليقف المواطن على حقيقة ما يقدم له من خدمة لتلبية احتياجاته ، والنهوض بمجتمعه المحلي .

فاللامركزية التي تسعى الى تدريب المواطن على ادارة شؤونه المحلية ، واعطائه حق اختيار من يمثله سواء على مستوى المجالس المحلية او المجالس النيابية الاجل شأنا ، هي البعد السياسي في تحقيق الديمقراطية العالم واللامركزية هي من احدث النظم الادارية في العالم وهي بحق المدرسة الحقيقية للنظام الديمقراطي ، بالاضافة الى اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والادارية ، ونقل مكان القرار ومصدره الى المواطن وليس بالعكس .

كم سيكون بذلك وفر على الطرق والسيارات وخزائنها ووقت المواطن وصرفه على القدوم الى عمان للحصول على قرار بسيط لا يحتاج الى كل تلك التكلفة وعلى اساس هذه المفاهيم تتجه الحكومة الى اعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالادارة المحلية والحكم المحلي بما يشمل المجالس البلدية والقروية والوحدات الادارية على مستوى المحافظات ، ويضمن لها المزيد من الاستقلالية المالية والادارية وينطبق هذا الامر على امانة عمان الكبرى ، اذ تؤيد الحكومة انتخاب الامين واعضاء مجلس الامانة من قبل المواطنين مباشرة ، تمشياً مع النهج الديمقراطي .

فعمان الكبرى ستقسم الى متصرفيات تحوي جميع الخدمات المطلوبة بلديه وغيرها ، اما فيما يتعلقُ بتحديثِ تشريعاتِ التقاضي واصولِ المحاكمات / فإنَّ هناكَ مشاريعَ قوانينَ جديدةٌ مُعدَّة لهذهِ الغاية / عن لجانٍ متخصصةٍ سيجري رفُعها الى مجلسكم الكريم للنظرِ فيها / وهي تتضمنُ تعديلاتٍ جذريةً وهامة / من شأنها تحقيقُ العدالةِ بشكلٍ افضل / وبيسرٍ وبكفاءةٍ ونزاهةٍ وسرعة . وعن المُطالبةِ بتطوير الجهاز القضائي / ومعَ الاشارةِ الى أنَّ السلطة القضائية سلطةٌ مستقلة / الا انَّ الحكومةَ عازمةٌ على اعدادِ مشروعٍ متكاملٍ لتسهيل اداء الجهازِ القضائي ، ووضعِ القُضاةِ في افضلِ الظروفِ الماديةِ والمعونة / اللازمةِ لاصدارِ الاحكامِ بيُسرٍ ونزاهةٍ مطلقة / وكفاءةٍ عالية ، والحكومةُ تعني تماماً دور الجهازِ القضائي الهام في ظلِّ الديمقراطية / وستبذُلُ كلَّ جهدٍ ممكنٍ للمحافظة على اداءِ هذا الجهاز بشكل متميز ورفيع . وقد تم استثناء الطلبةِ الاوائلِ في كليات الحقوقِ في الجامعاتِ الأردنية / من قواعدِ التعيينِ العامة / لتعيينهم في وزارةِ العدل

/ لرفدِها بالكفاءاتِ المتميزةِ من خريجي القانون . كما انَّ الحكومة قامت بفتح محاكم جديدة / وتعيينِ القضاةِ لها في مناطقَ مختلفةٍ من المملكة . وكل ذلك ايضاً سيكون مطبقاً على المحاكم الشرعية وقضاتها .

اما بخصوصِ قانونِ العمل / فقد سبقَ للحكومةِ أن فرغت منهُ واحالتهُ لمجلسكم الكريم وبعد ان امتدَّ البحثُ فيهِ سنواتٍ طويلة / وجاءَ مشروعُ القانون عاكساً للتطورِ الاقتصادي والاجتماعي الذي وصلَ اليه بلدُنا / وضامِناً لحقوقِ العمالِ المتوازنةِ معَ حقوقِ اصحابِ العمل .

وفيما يتعلقُ بديوانِ الرقابةِ والتفتيشِ الاداري وما اثاره احدُ السادةِ النوابِ بخصوصه / حولَ ضرورةِ اصدارهِ بقانونٍ بدلاً من النظام المعمولِ به / تودُّ الحكومةُ أن تبينَ انَّ الدستورَ لا يُجيزُ انشاءَ الدوائرَ الحكوميةَ الا بمُقتضى انظمةٍ بموجبِ المادة (١٢٠) منَ الدستور ، وقد استقرَّ الاجتهادُ على اعتبارِ هذهِ الانظمةَ بمرتَبةِ القوانين .

اما بخصوصِ ما اثيرَ حولَ الغاءِ وزارةِ الشؤونِ البرلمانيةِ واستبدالها بالشؤونِ القانونية ، فاننا نؤكدُ للسادةِ النواب / انهُ ليسَ في ذلكَ الغاءٌ للشؤونِ البرلمانية ، بل انَّ من مهامِ حقيبةِ الشؤونِ القانونية / الاسهامَ في تطويرِ التشريعات / ومتابعةِ اعمالِ السلطةِ التشريعيةِ لدى السلطةِ التنفيذية / على اعتبارِ أنَّ مجلسكُمَ من مهامهِ الاساسية اصدارُ القوانينِ التي تعبرُ عن ارادةِ الامةِ ، والتي تلتزمُ الحكومةُ بتنفيذها / ولا يجوزُ لها مخالفتُها / والعبرةُ في المضمونِ لافي الشكل . وقد أسندت لهذه الوزارةِ كافةُ الامورِ المتعلقةِ بالتشريعاتِ والشؤونِ البرلمانية . وتأكيداً لذلك فانَّ نظامَ وادارةَ رئاسةِ الوزراء / الذي صدَر مؤخراً لعام ١٩٩٣ قد اشتملَ على إحداثِ دائرتينِ ضمنَ الهيكلِ الاداري للرئاسة / احداهُما للشؤونِ القانونية / والأخرى للشؤونِ البرلمانيةِ والسياسية / وتحقيقاً لرغبتكم الكريمة / فأننا سنعملُ على تسميتها بوزارةِ الشؤونِ القانونيةِ والبرلمانية .

وفي مجالِ التشريعاتِ المعنيةِ بالمرأة ، والمطالبةِ بايجادِ لجنةٍ وطنيةٍ تتقصى التشريعات / التي فيها حَيفٌ او تمييزٌ ضد المرأة ، لتتولى عبءَ تعديلها / فانَّ الحكومةَ تودُّ أن تعلمَ المجلسَ الكريم / انَّ مجلسَ الوزراءِ كانَ قد اصدرَ قراراً بالموافقةِ على استراتيجيةِ المرأة في ١٩٩٣/١٠/٣٠ تضمنت تشكيلَ لجنةٍ وطنيةٍ لرعاية شؤونِ المرأة ، متوافقاً في ذلكَ معَ متطلباتِ المنظماتِ الدولية ، وقد شُكِلَت هذهِ اللجنةُ ومارست اعمالها / وقامت بوضعِ استراتيجيةٍ للمرأةِ في الاردن / درِست ووفقَ عليها خلالَ عددٍ منَ المؤتمراتِ الشعبيةِ في مناطقِ المملكةِ كافة ، وقد اقرَّ مجلسُ الوزراءِ هذه الاستراتيجية / وطلبَ العملَ بموجبِ هذه الاستراتيجية / شكِلت لجنة من عددٍ منَ المحامياتِ والمحامينَ والمختصين / لدراسةِ هذهِ التشريعاتِ واقتراحاتِ تعديلها / بما في ذلكَ ماتعلقِ منها بالمرأة في قانون الضمان الاجتماعي / او قانونِ التقاعُد / او نظامِ التأمينِ الصحي .

ولعل في ذلك ما يرضى عزيزنا فضيلة الشيخ ولعلها ترجمة لطلبه ان الاسلام كرم المرأه.

دولة الرئيس

حضرات النواب

لقد دأبت الحكومةُ منذُ بدايةِ عهدها ، بالعمل على تطويرِ الجهازِ الاداري واصلاحِه ، وشُكِّلَت اللجانُ المختصةُ لاعادةِ النظرِ في التشريعات الادارية سواءٌ ما تعلقَ منها بنظامِ الخدمةِ المدنية او تنظيم وادارةِ الوزارات ، وأؤكدُ لكم الحرصَ التامَّ على ضرورةِ انتقاءِ القياداتِ الاداريةِ من ذوي الكفاءةِ والخبرةِ والاختصاص وممن نتوخى فيهم الانتماءَ المؤسَّسي / والقدرةَ على العملِ والعطاء ، بعيداً عنِ الفرديةِ والمحسوبيةِ والروتين .

كما تعلمون ايها السادة الكرام / فان نشاط التطوير الاداريِّ هوَ بطبيعتهِ نشاطٌ مستمرٌ متواصِل / ولا يُمكنُ بحالٍ منَ الاحوال ان يؤتي أكله وثمارهُ الا بعدِ فترةٍ معقولةٍ منَ الزمن . وقد أكدتْ الحكومةُ في بيانها الوزاري / على انها ستواصلُ ما بدأته الحكوماتُ السابقةُ في هذا الميدان / معَ تركيزٍ واضحٍ على مجالِ تبسيطِ الاجراءات / وخاصةً تلك المتصلةَ بالخدماتِ التي تُقدم للمواطنين ، واخصُّ بالذكرِ هنا خدماتِ المياهِ والهاتفِ والتربيةِ والتنميةِ الاجتماعية . وقد اعلَنت اكثرَ من مرةٍ عن ضرورةِ اجراءِ مراجعةٍ شاملةٍ للتشريعاتِ المتصلةِ بالخدمةِ المدنية / واخصُّ بالذكر هنا ، قانونَ التقاعدِ ونظامَ الخدمةِ المدنية ونظامَ العلاواتِ الموحدةِ على نحوٍ يُسهِمُ مباشرةً باحداثِ نُقلةٍ نوعيةٍ تستهدفُ تأكيدَ الطابعِ المؤسسي من جهة وتضمنُ التقييم المستمر والدائم للاداءِ من جهةٍ ثانية / وتحفظُ الحدَّ الادنى منَ العيشِ الحرِ الكريم / لموظفي الدولةِ العاملينَ والمتقاعدين . واؤكد لكم في هذا الميدان / انَّ الحكومةَ ستتقدَّمُ بمشروعِ تعديلٍ شاملٍ لقانونِ التقاعدِ المدني والعسكري الى مجلسكم الكريم بهدف تحسين اوضاع المتقاعدينَ مالياً ومعيشياً .

كما وابينُ للسادةِ النواب / ان الحكومةَ ذكرت في بيانها الوزاري عنِ العاملينَ في الدولة / وهي تسعى جاهده الى تحسينِ اوضاعِ جميعِ العاملينَ في الدولةِ مِن مختلفِ فئاتهم العسكريةِ والمدنية والمتقاعدين . ايماناً منها بضرورةِ توفيرِ الحدِ المعقولِ من متطلباتِ المعيشةَ وضمانِ الحياةِ الكريمةِ لهؤلاء العاملين الذينَ يُمضونَ اعمارهم في خدمةِ وطنهم وقيادتهم .

كما ستعملُ الحكومةُ على اصدارِ نظامِ جديدٍ للخدمةِ المدنية ونظامٍ جديد للعلاوات الموحدة اما التعييناتُ في الوظائفِ العامة / فانها تجري وفق اسسٍ وقواعدِ انتقاءٍ وتعيينِ الموظفين الصادرةِ عن مجلس الوزراءِ للسنواتِ الثلاث ١٩٩٣ - ١٩٩٥ وتخضعُ جميعُ التعييناتِ الصادرةِ عن ديوان الخدمةِ المدنية وعن الوزاراتِ والدوائرِ لهذهِ الأسسُ / ويتولى كلٌّ مِن ديوانِ المحاسبةِ وديوانِ الرقابةِ والتفتيشِ الاداري / مراجعةَ جميعِ القراراتِ الصادرةِ بهذا الخصوص / للتأكدِ من اتفاقها معَ الاسسِ المشارِ اليها آنفا . ويسرني في هذا المضمار ان اؤكدَ ان هذهِ الاسسَ سيتمُ اخضاعها للمراجعةِ والتعديلِ بما يخدمُ أسسَ العدالةِ الاجتماعيةِ والمساواة / ليبدأ تنفيذُ تعديلاتها على شواغرِ عام ١٩٩٤ وبهذه المناسبة ارجو من الاخوة النواب الذين لديهم معلومات تظهر عدم الالتزام بذلك من قبل هذه الحكومة ان يتم التحقيق فيها واتخاذ الاجراء المناسب .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اعتقد اننا متفقونَ جميعاً في التمسكِ بوحدتنا الوطنية ، وعدمِ المساس بها باعتبارها عُنواناً للمحبة والتآلفِ والتعاضد والتكافلُ بينَ ابناءِ اسرتنا الواحدة من شتى الاصولِ والمنابت فالوحدةُ الوطنيةُ ليست شعاراً نطرحهُ فحسب، بل هي قناعةٌ نؤمنُ بها وسلوكٌ وممارسةٌ نطبقها في كل موقعٍ وكل مجال ، فالالتزامُ والانتماءُ للوطنِ نظاماً ودستوراً وميثاقا هي الاساس والاصلُ في كلِ عمل وكل تصرفٍ نقوم بهْ .

وانا متفقٌ معكم كلَّ الاتفاق بأن من واجبنا حماية الوحدةِ الوطنية وتعميقها وترسيخها ، واننا لن نتهاون بأي شكلٍ من الاشكال معَ اي مسيءٍ لهذهِ الوحدةِ الراسخة

دولة الرئيس

حضرات النواب

تولي الحكومةُ جلّ اهتمامها باستمرار لدعم السلعِ التموينية الاساسية واستقرار اسعارها . وخاصةً الخبز والسكر والارز ، للمحافظةِ على الحد الادنى المناسب لمستوى المعيشة للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ورعاية الصحةِ العامةِ من خلالِ توفير الغذاء الاساسي وتعمل الحكومة على ايجاد الوسائل العملية الناجحة لايصال الدعمِ للفئات المستحقةِ حتى لا يتناقض هذا الدعمُ مع الغاية التي قصد بها وحتى لا يكون الدعم المقدم بالاسلوبِ العامِ المطبقِ مفيداً للميسورين والاغنياء .

وستقوم الحكومة بتقديم خطتها لدعمِ السلعِ الغذائية الاساسية واسعار هذه السلع والمخصصاتِ المرصودة لهذه الغاية في موازنة عام ١٩٩٤ الى مجلسِ الامةِ لمناقشتها واقرارها تنفيذاً لاحكام المادة (٥) من قانون التموين رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ .

كما ستحافظ الحكومة على الاستمرار بتحديد اسعار السلع الغذائيه الضروريةِ المستوردة والمنتجة محلياً والتي تشكل اهمية كبيره في غذاء الفئات المحدودة الدخل والعمل على استقرار اسعارها .

وفيما يتعلق بمعالجة مشكلة الفقر والبطالة ، فإن الحكومة جادة بإتخاذ اجراءات كفيلة بالحد من هذه المشكله وآثارها السلبية من خلال اجراءات تتصف بالشمولية ومن خلال العديد من البرامج ، والتي ورد الكثير منها في الخطه الخمسية ١٩٩٣ -١٩٩٧ ، وتتمثل فيما يلي :-

١- المزيدُ من تحريكِ الاقتصادِ والاستثمار التنموي وتهيئةُ وتوفير المناخ الاستثماري المناسب وتحفيز المستثمرين . وخاصة اقامة المشاريع في المناطق الاكثر حاجة .. والتركيز على المناطق الفقيرة .

٢- العمالةُ الوافدةُ وتنظيم سوق العمل المحلي : تقوم الحكومةُ في هذا المجال بتنظيمِ سوقِ العملِ المحلي واتخاذ الاجراءات اللازمةَ لضبط استخدام العمالة الوافدة بما ينسجم ومتطلبات سوق العمل والحد من منافستها للقوى العاملة الوطنية لاشغال فرص العمل المتاحة / وتعمل لجنةٌ وزاريةٌ خاصةٌ لمتابعةِ هذا الموضوع بما يخدمُ هذا التوجه ، وقامت وزارة العمل بتصنيف المهنُ وتحديد المهن التي يمكنُ

ان تعطي فيها تصاريح عملٍ للعمالِ الوافدين وهي بشكلٍ محددٍ المهنُ التي لا يشغلها اردنيون ، ولا تعطي تصاريح المهنِ والعملِ كذلك لعمالةٍ وافدةٍ للتخصصاتِ التي يتوافرُ خريجونَ او عمال اردنيون مؤهلون لاشغالها . وعنصرٌ اساسي في هذا المجالِ لابد من تأكيدهِ وهو دورُ العاملِ الاردني المؤهل والمدربِ والراغب في اشغالِ فرصِ العملِ المتاحة وحيثُما توافرت . كما يتم من خلالِ مراكزِ التدريبِ المهني المنتشرة في انحاءٍ عديدةٍ في المملكة بتأهيلِ الباحثين عن عمل وتدريبهم لتأديةِ مهاراتٍ عملية تمكنُهم من اشغال فرص العمل المتاحة في مختلف النشاطات الاقتصادية ، وفق سياسة تدريب مستمرة ومبرمجة . كما تقومُ وزارة العملِ بالتعاونِ والتنسيقِ الفعلي مع اطرافِ الانتاج لتنظيم استخدام العمالة ، وتفعيل دور مفتشي العمل والتأكيدِ من تطبيقِ المؤسساتِ للقانون . وللعناية بالعاملين الاردنين في الخارج فقد تم استحداثُ مديريةٍ جديدةٍ ضمن جهازِ وزارةِ العمل لتوفيرِ المعلومات حول اعدادهم واوضاعهم واماكن وطبيعةِ عملهم ، والسعي لرعاية شؤونهم .

كما تعملُ الحكومة على توسيعِ مظلةِ الضمان الاجتماعي باعادةِ النظر بقانونه ليشملَ العاملينَ في المؤسساتِ الصغيرةِ لتحسينِ ظروفِ التشغيل وشروطه في هذه المؤسسات بما يساعد على زيادة اقبال القوى العاملةِ الاردنية لاشغال فرص العمل التي توفرها مثلُ هذه المؤسسات / ضمنَ مختلفِ قطاعاتِ اقتصادنا الوطني .

٣- تفعيلُ صندوقِ التنمية والتشغيلِ كأحدِ الاجهزةِ الوطنيةِ القائمة لمعالجة هذا الامر وذلك بدعم سياستهِ الجديدةِ التي اقرت قبل شهر والتي تم فيها الاتفاق مع المؤسسات الدولية الممولة بما فيها السوق الاوروبية المشتركة لاعادةِ دعمها وتمويلها بعد ان وجدَت هذه المؤسسات الدولية ان سلبيات عملهِ السابقةَ قد تلاشت . حيثُ سيعتمدُ الصندوقُ على آليةٍ للتنفيذِ تأخذُ بالاعتبار اللامركزية في تحديد المشروعاتِ واولوياتها ومتابعتها .

٤- توسيعُ مظلةِ التأهيلِ المهني وتمويلُ المشروعاتِ الانتاجيةِ المحاربة للبطالة والمدرة للدخلِ من خلالِ القروضِ الحسنةِ في صندوقِ المعونةِ / وصندوق الزكاة ومؤسساتِ العملِ التطوعي .

٥- الحدُّ من حالات المعونة الشهرية المتكررة وتحويلها لتمويل مشاريعِ الاسرِ المنتجة / التي تعتمد بالتالي على ذاتها .

٦- استحداثُ برامجَ للتأهيلِ الوظيفي التي تم اعدادهُ من قبلِ مجلسِ ادارة صندوقِ المعونةِ الوطنية واقرارهُ خلالَ الشهرِ الماضي ويتم تنفيذ هذا المشروع وتمويلُه بالتعاونِ والتنسيق معَ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية / والشركاتِ والمؤسساتِ الاهليةِ والماليةِ والبنوك والمصانعِ والبلديات / وذلك بايجاد فرص عملٍ لابناء وبناتِ الأسرِ الفقيرةِ في هذهِ الشركاتِ والموسسات / مقابل دعمٍ جزئي لهذه المؤسسات / يعادل او يزيدُ قليلاً عن مبلغ المعونة الشهرية التي تتناولها الاسرة من مؤسساتِ العَونِ الاجتماعية .

٧- برنامجُ التأهيلِ الوظيفي للحالات الانسانية :- ويتم تنفيذُ هذا البرنامج بالتعاون

ما بين مؤسسات العون الاجتماعي وديوان الخدمةِ المدنية وذلكَ باعطاء الابناءِ والبناتِ المؤهلاتِ علمياً من الاسرِ الفقيرةِ اولويةً في التعيينِ واخذِ فرصةِ العملِ في القطاعِ العام كحالاتِ انسانيةٍ حيثُ باشر مجلسُ الخدمةِ بوضعِ اللمساتِ الاخيرةِ على هذا البرنامج لاعتماده في مطلعِ عامِ ١٩٩٤ .

٨- تفعيلُ قانونِ رعاية المعوقين وخاصة ما يتعلق بتوفير فرصِ عملٍ للمعوقِ القادرِ المدرّب وفقَ ما نسبتهُ (٢٪) من اجمالي القوى العاملة / في كلِ مؤسسةٍ حسب نصِ القانون . وقد استُحدِثت في وزارةِ التنميةِ الاجتماعيةِ مؤخراً آليةٌ لهذهِ الغاية / تمثلت في انشاءِ مكتبِ تشغيلِ العاملِ المعوق .

٩- دعمُ توجيهِ الجمعياتِ الخيريةِ منَ المشروعاتِ الخِدميةِ الى المشروعاتِ التأهيليةِ والانتاجيةِ المدرةِ للدخلِ ولفرص العمل .

١٠- تطويرُ عملِ صندوقِ الزكاة بهدفِ تحقيقِ حكمةِ الزكاةِ في مجتمعنا المتكامل على اساسِ الاهتمامِ بتأهيلِ المحتاجين ودعمِ مشاريعِ الاسرِ المنتجة / وتفعيلِ لجانِ الزكاةِ وتنشيطها وضبطِ اعمالِنا على اسسِ موضوعيةٍ سليمة / التزاماً بقانونِ صندوقِ الزكاة / والتعليماتِ الصادرةِ بموجبه . وكما ستتدارس هذه الحكومة مع مجلسكم الموقر تعديل هذا القانون بما يوفر خدمة الاغراض التي ذكرها الاخوان بمجلسكم الكريم .

١١- التركيزُ على مخرجاتِ العمليةِ التربوية ، وتفعيلُ نظامِ الاصلاحِ التربوي .

١٢- دراسةُ المشروعاتِ في مجالاتِ الطرقِ و المدارسِ والمراكزِ الصحيةِ والسدودِ والكهرباء والمياهِ والمواصلاتِ ومراكزِ الشبابِ وغيرها من مشروعاتِ البُنى التحتيةِ التي تُسهم في تحسينِ فرصِ الاستثمارِ والعيشِ الكريم في شرقِ عمانَ والاغوارِ ومنطقةَ شفا بدران والطفيلة ، والمفرق ، ومادبا ، ومعان ، ولواءِ عجلون ، وغيرها من المناطقِ المحرومةُ /

دولة رئيس مجلس النواب

اصحاب المعالي والسعادة

وفي مجالِ الكهرباء وايصالها الى بعضِ المناطق والتي اشار اليها عددٌ منَ السادةِ النواب فقد عملت الحكومةُ من خلالِ سلطةِ الكهرباءِ الاردنيةِ على ايصالِ الكهرباء الى معظمِ مناطقِ المملكة ، حيثُ اصبحت الكهرباءُ تصلُ الى جميعِ سكان المدنِ ومعظمِ القرى والارياف ، وتغطي الكهرباءُ حالياً ٩٨٪ من المناطقُ خاصةً في الارياف والتجمعات السكانية . كل هذا اكثر من اي بلد اغنى منا وتعمل الحكومة حالياً على تنفيذِ المشروعِ التكميلي لكهربةِ الريف الذي يهدفُ الى ايصالِ الكهرباءِ الى باقي القرى والتجمعاتِ السكانيةِ الصغيرة حيث سيتم خلالَ العامِ ١٩٩٤ الانتهاء من ايصالِ الكهرباءِ الى حوالي ٢٥٠ قريةٍ وتجمعٍ سكني يقطنها حوالي ٥٥ الف مواطن وبذلك تصل الكهرباءُ الى معظمِ التجمعاتِ السكنيةِ التي تزيدُ المساكنُ فيها عن عشرةِ مساكن .

وتعملُ الحكومةُ على اعدادِ خطةٍ لايصالِ الكهرباءِ خلالَ العامين ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ الى كلِ تجمعٍ سكني داخلَ المملكةِ حيثُ ستعمُمُ الكهرباءُ لتصلَ الى جميعِ المواطنين بنوعيةٍ جيدةٍ واستمراريةٍ عالية .

وحولَ ايصالِ الكهرباء الى قرى وادي عربة وقرية رم السياحية / وقرى الفيصلية والصالحية والشاكرية في محافظة معان / فأنها مشمولة بايصال الكهرباء اليها ضمن خطة العمل التي يجري تنفيذها .

وحولَ عدم المباشرة بمشروع كهربة الريف في الاغوار التي اثارها احد النواب الكرام فقد بوشرَ بتنفيذ مشروع الريف في منتصف شهر آب الماضي بعد احالة عطاءات شبكة الضغط المتوسط والضغط المنخفض وتم اعطاء الاولوية للمناطق المرتفعة لاستغلال فترة الصيف وبذلكَ بوشرَ بمرتفعات عجلون ومرتفعات البلقاء .

اما بالنسبة لمناطق الاغوار المنخفضة فسوفَ يتمُ المباشرةُ بكهربتها في منتصف الشهر الحالي لاستغلال فترة الشتاء حيثُ يمكنُ العملُ لفترات اطول وعدم التعطل اثناءَ الشتاء .

وحول المطالبة بايجاد مصادرَ جديدة للطاقة والتنقيب عن النفط واستغلال الصخر الزيتي ، فقد اولت الحكومةُ ولا زالت الاهتمامَ الكبيرَ باستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وذلك من خلال تشجيع استعمال السخانات الشمسية لتسخين المياه وبناء المشاريع الريادية التجريبية / لاستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح / في توليد الطاقة الكهربائية / مثل مشروع الابراهيمية لتوليد الكهرباء / ومشروع جرف الدراويش / معتمدة على تقليل تحميل خزينة الدولة من المبالغ الاستثمارية .

اما بالنسبة لاستغلال خامات الصخر الزيتي المتواجدة بكميات كثيرة جداً في الاردن فان الحكومة ستعملُ على تنفيذ المشاريع لاستغلال هذه الخامات في توليد الكهرباء . مستفيدين من خبرة وتجارب دولٍ اخرى صديقة في هذا المضمار .

وقد تابعت الحكومةُ خُططها في التنقيب عن النفط والغاز وتم اكتشافُ كمياتٍ متواضعةً منَ النفط في حقلِ حمزه / كما تم اكتشافُ الغاز في منطقة الريشه حيث يستعمل هذا الغاز في توليد الطاقة الكهربائية / ويساهم بحوالي (١٥٪) من الوقود المستعمل في توليد الكهرباء .

وفيما يتعلق بشؤون البريد والاتصالات فان وزارة البريد والاتصالات تقومُ حالياً بمتابعة تنفيذ مشروع الاتصالات الريفية في جميع مناطق محافظة معان بما فيها مناطق وادي رم والذي تمت احالة عطائه قبل يومين حيثُ جاءَ مكملاً لمشروع الاتصالات الذي تم تشغيلُهُ خلالَ هذا الشهر في معان ووادي موسى والشوبك .

اما وادي عربة فتعملُ وزارةُ البريد والاتصالات على رفع كفاءة الخدمة الهاتفية فيه / بالتعاون معَ مديرية الامن العام .

أما بالنسبة لمحافظة المفرق فقد تم وضع حجر الاساس لبناء المقسم الالكتروني ليخدم مدينةَ المفرق وتسعينَ قريةً في المحافظة / وسيُحالُ العطاءُ الفني خلالَ الايام القليلة القادمة .

هذا وقد انتهت وزارةُ البريد والاتصالات من وضع اللمسات الاخيرة لبرنامجها الاستثماري والوطني لتحديث

الاتصالات في محافظات اربد والزرقاء والبلقاء ولوائي جرشَ وعجلون والقرى التابعة لها لتصبحَ خدمةً آليةً حديثةً آملينَ ان يتم توفير التمويل اللازم لتنفيذه خلالَ الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ علماً بأن موازنة عام ١٩٩٤ اشتملت على المخصصات الاولية لهذا المشروع .

كما أن هناكَ عدداً كبيراً من المشاريع والتي ابتدأ العملُ بها كتحديث محطة الاقمار الارضية الفضائية / ورفع كفاءة الاتصالات مع الدول العربية الشقيقة .

واشارة الى ما تفضل به السادة النواب من تحفظاتهم بشأن التأثيرات الزلزالية والبيئيه لسد الكرامة في الاغوار وغيره من السدود الترابية / فان ادارةَ سلطة وادي الاردن ستتأكدُ قبلَ تنفيذ السد / بأنه لن يكونَ هناك اي تأثيرات مضرة لمثل هذه المشاريع الحيوية والضرورية جداً لتوفير المياه اللازمة للزراعة في منطقة الاغوار .

اما بشأن ما وردَ في ملاحظات السادة النواب ضرورة نقل الادارة المركزية لسلطة وادي الاردن الى الاغوار حتى تكونَ قريبةً من اصحاب المصالح لتوفير وقتهم وقضاء مصالحهم ، فانَّ الحكومةَ ستعملُ على ذلك بعدَ دراسة بعناية كاملة ، وكذلك سوفَ تدرسُ نقل بعض ادارات السلطات والشركات الاخرى المشابهة لها ، بعد الدراسة .

إن المحافظة على مصادر المياه والتأكدُ من توفرها بصورة مستديمة / ومنعَ الاستنزاف الجائر لهذه المصادر سيكونُ هو الشغلُ الشاغلُ لسلطة المياه / وستوضعُ برامجُ خاصةٌ لذلك سيحاطُ بها مجلسكم الكريم وبالتفصيل .

وحولَ ما اشارَ اليه بعضُ السادة النواب بضرورة التوسع بانشاء الطرق الزراعية وتأمين مناطقهم بالمزيد من هذه الطرق نرجو ان نبينَ بهذا الصدد بأنَّ مخصصات الطرق الزراعية يتم وضعها في الموازنة العامة كبند مستقل ويتمُ توزيعُها على المحافظات والألوية وفقاً لاحتياجاتها وأولوياتها وضمنَ المبالغ المخصصة / وقد تم تخصيصُ خمسة ملايين دينار للطرق الزراعية عام ١٩٩٣ .

كما تم رصدُ خمسةَ ملايين دينار في موازنة عام ١٩٩٤ تم توزيعها وفقاً للاحتياجات والاولويات التي حدَّدها المحافظون من خلال المجالس التنفيذية بالمحافظات وقد ظهرت في موازنة المحافظات للعام القادم .

وفيما يتعلقُ بطريق عمانَ / جرش نودُ ان نشيرُ الى ان هذا الطريقَ بوشِرَ بتنفيذه عامَ ١٩٨٩ حيثُ تمَّ تجزئتهُ لغايات التنفيذ الى جزئين .

الجزء الاول : من البقعة الى جرش وقد انجزت منه ٨٤٪ بصورة فعلية وسينتهي العملُ به وفقاً للبرنامج الموضوع له في ١٩٩٤/٣/٩ وقد تمت معالجةُ جميع الانزلاقات والمُعوقات الفنية التي اعترضت سيرَ العمل اثناء التنفيذ .

الجزء الثاني : ويمتدُّ من جرش / ثغرة عصفور وقد أُنجزَ منهُ ٩٠٪ وسينتهي العملَ به ايضاً في نفس الوقت وفقاً للبرنامج الموضوع له .

اما فيما يتعلقُ بطريق الدراويش / الطفيلة نبين لكم بأن الطريقَ الحالي هو طريقٌ رئيسيٌ ومعبدٌ وفي حالة ممتازة ويعتبرُ جزءاً من

الشبكة الوطنية للطرق .

وفيما يتصلُ بالتشريعاتِ المالية فقد سعَت الحكومةُ لدراسةِ ومراجعةِ التشريعاتِ المالية بهدفِ تطويرها وتحديثها لتواكبَ متطلباتِ الوطنِ والمواطن . وقد تم في هذا المجالِ وضعُ نظامٍ مالي جديد يشتملُ على تطويرٍ ملحوظٍ في ادارةِ المالِ العام والرقابةِ عليه مع امكانيةِ مكننةِ البياناتِ الماليةِ الحكومية والتوسعِ في تفويضِ الصلاحياتِ تطبيقاً للامركزية / وسيبدأُ تنفيذه اعتبارا من ١٩٩٤/١/١ بالاضافةِ الى وضع نظامٍ للوازم يتمُ تطبيقهُ حالياً بحيث يحققُ ادارة فعالة للمشترياتِ الحكوميةِ وادارة المخزون .

كما تمّتْ اعادةُ النظرِ في قانونِ الجمارك لادخالِ التعديلاتِ اللازمةِ بهدفِ تسهيلِ انجاز العمل ومنع الاجتهاداتِ الشخصيةِ في عمليات المعاينةِ والتقدير / وتخفيضِ عقوبةِ الغراماتِ تخفيفاً على المواطنين . ويتم ذلك في اطارِ برنامجِ الاصلاحِ الضريبي الشامل الذي تعتزمُ الحكومةُ تنفيذهُ والذي من المتوقعِ ان يحققَ عدالةً اكبرَ في فرضِ الضرائبِ وتحصيلها .

وتعكفُ الحكومةُ حاليا على تعديلِ كلٍ من قانونِ ضريبةِ الدخل وقانونِ الضريبةِ على الاستهلاك لاستبدالهِ بقانونِ الضريبةِ على المبيعات / وقانونِ مؤسسةِ المناطقِ الحرة ، وقانونِ تشجيعِ الاستثمار . بما يوفرُ البيئةَ الاستثماريةَ المناسبةَ لجذبِ الاستثماراتِ المحليةِ والاجنبية .. وكذلك تعديلُ القوانينِ ذاتِ العلاقةِ بالاراضي كقوانين التسويةِ وتقسيمِ الاموالِ غيرِ المنقولة المشتركة / ورسومِ تسجيلِ الاراضي / وملكيةِ الطوابقِ والشققِ ووضعِ الاموالِ غيرِ المنقولة / تأميناً للدينِ وذلك لمعالجةِ مشكلاتِ ازديادِ نسبةِ الشيوعِ في الاراضي والعقارات / ومُراعاةِ الظروفِ المستجدة / وتسهيلِ عملياتِ فرزِ الاراضي ومسحها / ونأملُ ان نرفعَ هذهِ المشاريعَ الى مجلسكم الكريم في المستقبل القريب .

وتشجيعاً للصادراتِ الوطنية منحت الحكومةُ حوافزَ ضريبيةً اشتملت على اعفاءاتِ بنسبةِ (٧٠٪) من ارباحِ الصادرات ، وذلكَ لتشجيعِ الانتاجِ الوطنيِ الموجهِ الى التصدير / بقصدِ توسيعِ الاستثمارِ في المشاريعِ الانتاجيةِ والتي تفتحُ فرَصَ عملٍ جديدة ، ترفدُ البلدَ بالعملاتِ الصعبة .

وحولَ حلِ مشكلةِ اراضي الدولة / التي تم البناءَ عليها مِن قِبلِ المواطنين / فأننا نتفقُ معَ النوابِ المحترمين في أنهُ آنَ الاوانُ لحلِ هذهِ المشكلةِ / بشكلٍ جذريٍ ونهائيٍ وسيتمُ اتخاذُ قراراتِ حاسمةً ومنصفةً في هذا الموضوع / تضمنُ انهاءَ عملياتِ التسويةِ والمسحِ والافرازِ لهذهِ الاراضي / وتكثيفِ فرقِ المساحةِ العاملةِ بها تمهيداً لتفويضها لواضعي اليدِ ببدَلات مناسبة / أخذين بعينِ الاعتبارِ ظروفَ هؤلاء ، وفي الوقت نفسه ستُتخذُ الاجراءاتُ الحاسمةُ لمنعِ أيِ اعتداءٍ جديدٍ على اراضي الخزينةِ والمحافظةِ عليها .

وفي مجالِ دعمِ المزارعين عمدت الحكومةُ الى تحمُّلِ فوائدِ قروضِ المزارعين الممنوحةِ لهم من قبلِ المنظمةِ التعاونية / والتي تقدَّرُ بحوالي (٤) ملايين دينار اسوةً بما تم اجراؤهُ في مؤسسةِ الاقراضِ الزراعي . كما

منحَت الحكومةُ خصماً تشجيعياً بنسبةِ (٢٥٪) لمن يقومُ بالتسديدِ الفوري للمبالغِ المستحقةِ عليهم لحسابِ المنظمة . والحكومةُ بصددِ معالجةِ الاوضاعِ الماليةِ للبنكِ التعاوني والمنظمةِ التعاونية بهدفِ المحافظةِ على اموالِ المودعين . حيثُ تم تشكيلُ لجنةِ اداره للاشرافِ على ذلك وتم توفيرُ التمويلِ اللازمِ لتمكينها من تحقيقِ ذلك . وستولي الحكومةُ اهتماماً خاصاً باوضاعِ المنظمةِ التعاونيةِ وموظفيها وستدرسُ مسألةَ نقلهم الى نظامِ الخدمةِ المدنية .

اما في مجالِ رعايةِ الشباب وتطوير الحركةِ الرياضيةِ ، فان الحكومةَ عازمةٌ على تفعيلِ الحركةِ الشبابيةِ ورعايتها وتوجيهها توجيهاً وطنياً سليماً . فلقد اعَّدت وزارةُ الشبابِ خُطة شاملة وطموحة لاستثمارِ اوقاتِ فراغِ الشباب بما ينفعُ الوطنَ والمواطن ، وذلكَ من خلالِ مشاريعَ وطنيةِ للتحريجِ والتثقيفِ وتعزيز إلروحِ الوطنية . وبالتعاونِ معَ المؤسساتِ الوطنيةِ ذات العلاقة .

ومع ان وزارةَ الشباب استمرت في دعم مراكزِ الشبابِ ونشرها ، الا انها بدأت هذا العامَ بانتهاجِ خُطةٍ لتأهيلِ المشرفينَ على هذهِ المراكز ، وتزويدِ اعضاءِ هذه المراكزِ منَ الشبابِ والشاباتِ بمهاراتِ عصريةِ نافعة ، كمهاراتِ الحوار ، والاتصالِ وبناء المشاريعِ المنتجة ، واختيارِ مهنةِ الحياة ، واختيارِ التخصصِ الاكاديمي اضافةً الى ادخالِ مهاراتِ الكمبيوتر . كما ستتوسعُ في عقدِ المؤتمرِ السنوي للشبابِ الدارسينَ في الخارج وربطهم بوطنِهم واطلاعِهم على ما استجد في حياة بلدهم . اما في المجال الرياضي فبعد ان انجزت وزارة الشباب مجمعات السلط ومعان والمفرق والكرك والرمثا ، واصبحت جاهزه للأستعمال ستستكمل المنشآت الرياضية لمدينة الزرقاء والطفيلة ووادي الأردن وباقي مدن المملكة وستزيد الحكومة من دعمها لأنشطة الاندية وابنيتها ، كما ستقوم الحكومة باصلاح اكبر عدد ممكن من الملاعب الشعبية لاستغلالها في تصميم مراكز التدريب الرياضي في مختلف انحاء المملكة ، خلال العطلة الصيفية وذلك لاستغلال المواهب الرياضية ورفد المنتجات الوطنية ومنتجات المحافظات .

كما تقوم وزارة الشباب بتنظيمِ وتأهيلِ اجهزةِ التدريبِ والتحكيمِ والقياداتِ الشبابية ، وذلك للنهوضِ بمستوى الحركةِ الرياضيةُ . وستشهدُ موازنةُ وزارة الشبابِ تحسنا عما كانت عليه لتتمكن من مواجهةِ الطلبِ الشديدِ منَ مختلفِ القطاعاتِ الشعبيةِ على تفعيلِ الحركةِ الشبابيةِ والرياضيةِ . علماً بأن وزارة الشبابِ ماضيةَ قدماً في ترسيخِ التعليمِ الديمقراطيِ في انتخاباتِ اعضاء مجالسِ الانديةَ وادارةِ الاتحاداتِ الرياضيةِ والاولمبيةَ .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

واما بخصوصِ ماذكرهُ واشار اليهِ بعضُ النوابِ حولَ منعِ بعضِ خطباءِ المساجدِ منَ الخطابة والتدريسْ فأرجو ان اوضحَ لمجليسكم الكريمْ / ان وزارة الاوقافِ والشؤونِ والمقدسات الاسلاميةْ / تنطلقُ في اجراءاتها هذه منَ الاحكامِ الشرعيةِ التي تمنعُ استخدام المساجدَ للتشهيرِ والاساءةِ للآخرينْ ، وجعلها خالصةً للدعوةِ الى اللهِ تعالى بالحكمةِ والموعظةِ الحسنة / والمجادلةِ بالتي هيَ احسنْ / وهي في ذلكَ

تطبقُ احكامَ قانون الوعظ والارشادْ وقانونِ الاحزابْ وقانونِ الانتخاب واحكامَ الميثاق الوطني . وأننا ندركُ أهميةَ دَور المساجدِ في الحفاظ على عقيدةِ الأمةْ ، وتعميقِ معاني الايمانِ والتقوى ونشرِ قيمها المُشرقة ، ولكننا نحرصُ على أن لا تكونَ هذهِ المساجدُ حكراً على فئةٍ معينةٍ دونَ أخرى / وأن تكونَ مجالاً للدعوى الى التوحيدِ وحِفظِ حقوقِ ابناء الامةْ /وأن لا يتسربَ اليها اعادةُ الخلافِ والاختلافْ .

اما فيما اثير حول موضوعِ بانوراما موقعةِ مؤتة ، ودورِ التعالي الى الاسلوب الذي تمتْ فيه اثارةُ هذا الموضوعْ فإن القضية التي ذكرت لم تكن الامُجرد اقتراحِ تقدمتْ بهِ اللجنةُ لهذا المشروعْ بناءً على تبرعِ مجلسِ الخدمةِ المشتركةِ لقرى شيحان / بالارضِ اللازمةِ للمشروعْ . وهذا الاقتراح رُفضِ جملةً وتفصيلاً ولن يُقامِ هذا المشروعُ الا على ارضِ موقعةِ مؤتةِ الطهورْ علماً بأن هذا المشروعَ هو جزءٌ منْ مشروعِ تطويرِ مقاماتِ الصحابةِ رضوان اللهِ عليهمْ ومساجدِهم الذي يجري الاعدادُ لتنفيذهِ من خلالِ لجنةٌ ملكية .

وفيما يخصُ مرفقَ النقلِ البري الذي اشارَ اليه احدُ السادةِ النواب فان الحكومة تعمل حاليا على دراسةِ النقصِ الحاصل في اعدادِ الشاحناتِ الاردنيةْ ومن اجل منحِ الحوافز التي من شأنها حثَ المستثمرين والناقلين للأستثمارِ مرفقِ النقلِ البري من خلالِ دراسةِ موضوع شمولِ مرفقِ النقلِ البري بقانونِ تشجيعِ الاستثمار، ودراسةِ مستوى اجورِ لقل البضائعِ المعمولِ به حالياً وسياسةِ التسعير والتي من شأنها تمكن أصحابِ الشاحنات من الإستمرارِ في خدمةِ هذا القطاع وتحقيقِ الربحيةِ المناسبة ، والعملِ على توسيعِ اتفاقياتِ النقل البري ما بينَ الاردنِ والدولِ العربيةِ والاجنبيةْ وذلك من اجل الحفاظِ على حقوق الناقلِ الاردني في مجالاتِ عملِ هذا الاسطول وتقوم وزارةُ النقلِ معَ الجهاتِ المعنيةِ الاخرى باعدادِ دراسةِ شاملة عن النظام الجمركي والضريبي المتعلقِ بالشاحناتِ وكذلك عن الحوافز الجمركية والضريبية التي من شأنها تحقيق استثمارات اوسع في مجال النقل بالشاحنات .

اما في مجالِ تيسيرِ سبلِ الشحنِ الجوي للمنتوجاتِ الزراعية ، فأن النقلَ الجويَ الوطنيَ الاردنيَ لديه اسطولٌ من ثلاثِ طائراتِ نوع بوينغ ٧٠٧ مخصصةُ للشحنِ الجوي كما ان الخطةَ الاقتصاديةَ والاجتماعيةَ ١٩٩٣ - ١٩٩٧ قد اولت هذا الموضوع اهمية خاصة حيث تم فتحُ بابِ المنافسةِ في مجال الشحنِ الجوي فيما يخصُ الصادراتِ الاردنيةَ وخاصة الزراعية .

وفي مجال السياحة تعكفُ وزارةُ السياحة والاثار على تطويرِ وتحديثِ وانشاءِ واقامةِ وتنويعِ مشاريعها السياحية في مختلفِ مناطق المملكة ، وترسيخاً لمبدأ خلقِ فرصِ عملٍ في كافةِ المناطقَ تقوم بتنفيذِ عددٍ من هذهِ المشاريعْ بشكل مباشر ومن خلالِ اجهزتها الفنيةْ كما في مواقعِ مادبا ومكاور وصياغة وغور الصافي والبتراء ووادي رم وجبل القلعة في عمان والكرك .

ونظرا لاهميةِ مدينةِ البتراء الاثرية وما تلاقيهِ من طلبِ سياحيٍ متزايدٍ فقد عمدت وزارة السياحة والاثار على رفعِ وتطويرِ مستوى

الخدماتِ من حيثُ استقبالُ الافواجِ السياحيةُ وتنظيمُ دخولها الى هذه المدينةِ الهامةْ . ونظراً للحوافزِ التشجيعيةِ التي تقدمها الحكومةُ وبدعمِ من هذه الوزارةْ فقد تمتْ الموافقةُ على اقامةِ واستثمارِ عددٍ منَ المشاريعِ الفندقيةِ في المنطقةِ بطاقةِ (١٢٠٠) غرفة وبتمويلٍ من القطاع الخاص بكلفةِ اجماليةِ قدرُها اربعونَ مليون دينار مما سيوفرُ اكثر من اربعةِ ولزيادةِ دخل المواطنينَ في المناطقِ السياحيةِ تقومُ الوزارةُ وبالتعاونِ مع الفعاليات السياحيةِ والجهاتِ الرسميةْ لرفعِ مستوى الخدماتِ القائمةِ وتنويعها مستقبلاً في منطقةِ الشاطىءِ الشمالي والجنوبي والمناطق السياحيةِ الاخرى .

كما في مجالِ السياحةِ العلاجية فتبدي الوزارة اهتماماً خاصاً ويجري العملُ حالياً على اعدادِ الدراسات اللازمةِ لتجهيزِ البنية التحتية تمهيدا لاجتذاب استثمارات القطاعِ الخاص وتشجيع السياحةِ الوافدةِ والمحليةِ وخلقِ عملِ لاهلِ المنطقة .

كما تقومُ وزارةُ السياحةِ والاثار بايلاءِ اقليمِ الشمال والوسطِ والجنوب في مناطقِ ام قيس وطبقة فحل وعجلون والرمثا وتطوير مواقعِ القصورِ الاسلاميةِ ومادبا والمفرق وغيرها من المواقع الاثريةِ حيث تم انشاءَ استراحتين سياحيتين في ام قيس وطبقة فحل كما بوشر العمل بانشاء استراحة سياحية في منطقة عجلون ونظراً لأهميةِ منطقةِ الرمثا كموقع حدودي فسوف يتمُ انشاءُ مركزٍ لخدمة الزوارِ وكما يجري العمل في اعدادِ الدراساتِ اللازمةِ لتطويرِ مواقعِ القصورِ الاسلاميةِ في باديتنا الاردنية .

دولة الرئيس .

حضرات النواب المحترمين .

وفيما يتعلقُ بما اثارهُ بعضُ النواب الكرام حول قرارِ المحكمةِ الاسرائيلية المتعلقِ بالمسجدِ الاقصى فقد اهتمتْ الحكومةُ اهتماماً بالغا بالموضوعِ ونددتْ بالقرارِ وطالبتْ بالغائهِ وبينت ابعاده الخطيرة المهددة للمسجدِ الاقصى اولى القبلتين وثالثِ الحرمين الشريفينْ .. وقد اجرَت الحكومةُ اتصالاتِ واسعة شاركت فيها شخصياً باجتماع مع جميع سفراءِ الدولِ العربيةِ والاسلاميةِ والاجنبيةِ حيث تم تسليمُهم مذكرةً عاجلة تشرح ابعاد رفضِ المملكة الاردنيةِ الهاشميةِ لهذا القرار ، كما اجرَت الحكومة اتصالاتِ واسعةِ مع المنظماتِ والمجالسِ العربية والاسلاميةِ والدوليةِ ومع وزراءِ الاوقافِ والشؤونِ الاسلامية في مختلفِ البلاد العربية الاسلامية بهدف وضع العالم العربي والاسلامي امام مسؤوليته التاريخية تجاه المسجد الاقصى المبارك

وقد كان لهذا التحركِ السريعِ والواسعِ اثرهُ البالغ في وقفِ اجراءاتِ سلطاتِ الاحتلالِ بهذا الصدد ، علما بانه حتى الآن لم يجرِ اي تدخلٍ فعلي في عملِ دائرةِ الاوقافِ الاسلاميةِ هناك والتي تتبعُ كما تعلمون في ادائها وتمويلِ نشاطاتها لوزارةِ الاوقافِ والشؤون والمقدساتِ الاسلامية التي تنالُ كلَّ دعمٍ ممكنٍ من الحكومة كما ان اعمالَ اعمارِ قبةِ الصخرةِ المشرفةِ والذي يتمُ بتبرعٍ كريمٍ من صاحبِ الجلالةِ الملكِ الحسينِ المعظمْ تقاربُ على الانتهاءِ وبصورةٍ مشرفةٍ مما سيعتَبرُ انجازاً تاريخياً لهذا البلد المرابطِ بقيادتهِ الهاشميةِ العظيمة .

وفيما يخصُّ الملاحظاتِ التي ابداها عددٌ من السادة النواب في الشأنِ الثقافي ، فأننا نودُ ان نؤكدَ حرصَ الحكومة على رعايةِ الابداعِ والمبدعينَ وحمايةِ حقوقِ الادباءِ والكتابِ وتهيئةِ كل الظروفِ والاجواءِ الملائمة لتعزيزِ حريةِ الابداع وصيانتِهِ من التبعيةِ والاستلابِ والانغلاقُ ، والحفاظِ على حرية التعبيرِ بسائرِ مظاهرها باستثناءِ ما يتعلق منها مخالفة الآداب العامةِ او ما يمسُّ أمنَ وسلامةَ المجتمعْ .

وستعمـلُ الحكومةُ على اصدارِ التشريعاتِ الكفيلةِ بذلك . ومن ابرزها نظامُ تفرغِ الادباءِ والكتابْ ، والنظرُ بعينِ الاهتمامِ الى توفيرِ الضمانِ الاجتماعي والصحي لهم ولعائلاتهم وفقاً للقوانين والانظمةِ المرعية .

كما ان الحكومةَ تواصلُ اهتمامها بوضعِ الفنانين الاردنيين حيثُ عملت على تطوير الحركةِ الفنية والمسرحيةِ وتعزيزها ، وستقومُ قريباً باحالةِ مشروع قانونِ نقابةِ الفنانين الاردنيين الى الدورةِ الحاليةِ لمجلسكم الموقر للنظرِ في اقرارهِ بالطرقِ الدستورية .

وحولَ انشاءِ جامعةٍ في السلط عرض موضوع انشاءِ جامعةٍ في السلط على مجلس التعليم العالي الذي قرر تشكيل لجنة من بعض اعضائه لدراسة الموضوع من جميع جوانبهِ من حيثُ الحاجةُ والجدوى والامكانياتُ كما كلفت اللجنةُ بدراسةِ عدد من البدائل منها انشاء جامعةٍ مستقلةٍ في السلط .

وبالنسبة لرفع اسعارِ الكاز الذي اثارهُ عددٌ من السادة النواب فأنه مما يجدُرُ بيانُه ان اسعار بعض المشتقات النفطية لازالت تتمتعُ بقسطٍ من الدعم ، ومن تلك المشتقاتِ الكازْ ، وقد راعتْ الحكومةُ ان تكونَ نسبةُ رفع سعره بحيثُ تساعد في تقليصِ الفرقِ بين سعرِ الكازِ بسعرِ السولار خاصة وان هذا الفرق ادى الى استغلالٍ من قبلِ بعضِ مراكزِ التوزيع وبالتالي زيادةِ الطلبِ على مادةِ الكازِ بالنسبة للسولار ، مما ادى الى خلل في توازنِ انتاج المشتقاتِ النفطيةِ الأخرى حسب برامجِ المصفاة المستندة الى الطاقةِ الانتاجيةِ لمعداتها . وتدرس الحكومة امكان مساعدة ذوي الدخل المحدود بما يغطي تلك الزيادة عليهم .

اما في مجالِ المبيدات واثرها فانه لا يسمحُ بادخالِ وتداولِ هذهِ المبيدات الا بعد تسجيلها رسميا والموافقةِ على الاتجارِ بها . ولو كان ما جاء من انه مسموح في جميع الخضار التي نأكلها لما كان منا احد اليوم في هذه القاعة . كما ان مؤسسةَ الاقراضِ الزراعي تقوم سنوياً بدراسةِ اوضاعِ المزارعينَ المقترضين من المؤسسة وذلك بناء على ما يواجهُ القطاعَ الزراعي من صعوبات . كما قامتْ مؤسسةُ الاقراضِ الزراعي بناءً على توجيهِ الحكومة بمعالجةِ الاضرارِ العامة التي نتجتْ عن الاحوال الجوية التي سادت المملكة خلال عام ١٩٩٢ وكذلك الاضرار التي لحقت باشجار الزيتون خلال نفس العام . حيث اوعزَ الى المؤسسةِ بمنحِ قروضِ اضرار جزءٌ منها قروضٌ مفعاةٌ من الفوائدِ لصغارِ المزارعين .

علما بانه ليسَ من شأنِ هذهِ الحكومةْ تغييرَ اجراءاتٍ تمتْ في عهد حكوماتٍ سابقةْ اذا كانت هذه الاجراءاتُ تلبي بعدالةِ متطلباتِ المرحلةِ وتخدمُ مصلحةَ المزارعين .

اما فيما يتعلقُ في توحيدِ مصادر الاقراضِ الزراعي فقد اتخذت الحكومةُ السابقةُ ١٩٩١ قرارا بهذا التوحيد بحيث تحصرَ التمويلُ الزراعي في مؤسسة الاقراض الزراعي نفسها .

اما في مجالِ التسويق الزراعي تقدم مؤسسة التسويق كافة التسهيلاتِ الخاصةِ بتصديرِ الخضارِ والفواكهِ طيلةَ العام وتمنحُ تصاريحَ التصدير مجانا .

بالاضافة الى خدمةِ الرقابة على الصادرات في المراكزِ الخاصةِ بالمصدرين بدلا من الرقابةِ على الحدود . كما تعملُ المؤسسةُ على تقديمِ المساعدة للمصدرين من اجل فتح اسواقٍ جديدةٍ وخاصة اسواق اوروبا الغربية والشرقية . وتزودُ المصدرينَ بالمعلومات التي تساعدهم في هذا المجال . وتنظمُ المؤسسةُ مشاركة المصدرين الاردنيين للمعارضِ الزراعيةِ الدوليةِ عربيةٍ كانت ام اوروبيةْ .

كما ويقومُ المجلسُ الزراعيُ بدراسةِ تأسيسِ صندوقٍ لدعمِ الانتاجِ الزراعي تمهيداً لاقرارهِ ووضعهِ موضعَ التنفيذ .

اما في مجالسِ تأسيسِ اتحادٍ للمزارعين فلقد فرغَ المجلسُ الزراعي من اعدادِ مشروعِ قانونٍ لاتحاد المزارعين وسيتمُ رفعهُ لمجلسكم الموقر .

اما في مجالِ افرازِ الاراضي الزراعيةْ فيكون من خلالِ تحديثِ التشريعات التي بدأت الحكومةُ بدراستها .

وفي مجال القطاع الصحي وكما ورد في البيان الوزاري فأن الحكومة عاكفة على توسيعِ مظلةِ التأمينِ الصحي ليشملَ جميعَ ابناءِ الوطنَ حيث تم تشكيلُ لجنةٍ مختصةٍ لوضعِ التشريعِ اللازمِ لذلك .

وفيما يتصلُ بالطبِ العلاجي فان الحكومةَ تنشىء حاليا عددا من المستشفياتِ في مقدمتها مستشفى الملكِ عبدالله بن الحسين اضافة الى مسشفياتِ الكرك والكورة وياجوز وسحاب والاغوار ومأدبا وكذلك انشاء عدد من المراكز الصحية في مختلف مناطق المملكة كما عملت على توسيعِ الطاقةِ الاستيعابيةِ للمستشفيات القائمة ، والاهتمام بتوفيرِ الادويةِ الضروريةِ في عياداتِ المستشفياتِ ، والمراكزِ الصحية .

وستمارس وزراة الصحةِ دورها بفعاليةِ في مجالِ مراقبةِ اسعارِ الادوية ومنعِ ارتفاعها غير المبرر ، وتأمينِ وجودها بشكلٍ دائم ، و منعِ احتكارِ استيرادِ الادوية .

وقد وضعت مشاريع قوانين انظمة لتأمينِ وجودِ رقابةٍ مستمرةٍ على الدواءِ من جهة وعلى الموادِ الغذائيةِ من جهةٍ اخرى .

كما انه في مجالِ التأمين الزراعي ودعم الانتاج قامت الحكومةُ بدراستهِ بالتعاون مع الجهات المعنية وباشراكِ القطاع الخاص . وسنوافيكم بذلك .

دولة الرئيس .

حضراتِ النواب المحترمين .

وأما بالنسبة لخطة التطوير التربوي وما أثير حولها من بعض السادة النواب المحترمين ، أود أنْ أبيّنَ أن هذه الخطة قد وضعت من خلال

مؤتمر عام للتطوير التربوي عام ١٩٨٧ شارك فيه خيرةُ رجالِ التربية والتعليم في الاردن وأن هذه الحكومة تستمرُ في تنفيذ تلك الخطة ، امتداداً لجهود الحكومات السابقة ، وأما بالنسبة للمناهج والكتب المدرسية وهي جزء من مشتملات الخطة ، فإن اقرارها منوط بفرقٍ وطنية متخصصة من الخبراء الأردنيين وحدهم، مذكراً بأن قانون التربية والتعليم النافذ يحدد اسس وفلسفة التربية والتعليم بأنها تعتمد على الاسلام . بكل وضوح ودقة .

كما أن المناهج والكتب المدرسية تقر بشكلها النهائي من قبل مجلس التربية والذي يشارك فيه صفوة من رجال التربية والتعليم وذوي الخبرة الطويلة من القطاعين العام والخاص .

كما ان الحكومة تؤمن بأن التعليم (مهنة) وانها ستعمل على تطوير هذه المهنة بحيث تقف في مصاف المهن الأخرى ، وتعمل على وضع اقرارها في افضل الظروف المعنوية والمادية . أسوةً بالمهنِ الأخرى . . .

وأما فيما يتعلق بقانون نقابة المعلمين ، فهو قد انجز من قبل الحكومة و اودع في مجلس الامة وهو قيد الدراسة والاقرار من قبل المجلس الكريم .

وأما ما ذكر بأن هناك مقاعد مخصصةً لرؤساء الحكومات والوزراء ، في الجامعات الأردنية الرسمية ، فهو امر لا صحة له اطلاقاً على الاقل في هذه الحكومة وإما التعليم الجامعي في قطاعيه العام والخاص فسنوافي مجلسكم الكريم وفي اقرب فرصه تؤكد استقلالية الجامعات وعدم التدخل في شؤونها ودعمها لتؤدي الخدمة الكبرى بانتاج الصفوة والمبدعين لهذه الامة الكريمة .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وانني في هذا المقام اؤكد للاخوة النواب الذين تحدثوا عن مطالب مناطقهم او دوائرهم الانتخابية سواءٌ ما يخص منها مناطق وادي الاردن ابتداءً من الاغوارِ الشمالية ومروراً بالوسطِ والصافي ووادي عربه او في مناطقِ البادية والمحافظاتِ والالويةِ والاقضيةِ والنواحي او في مناطقِ العاصمةِ عمان ، فان الحكومةَ ستولي هذه الطلباتِ الاهتمامَ الكاملَ بدراسِتها وتنفيذَ الممكنِ منها بعدَ التشاورِ معكم ومعِ المحافظينَ والوزراِء المعنيين علما بأن قسما من هذه الطلبات سيظهر في موازنة المحافظات التي هي جزءٌ منَ الموازِنة العامة لعام ١٩٩٤ .

دولة الرئيس

اصحاب المعالي والسعادة النواب المحترمين

اننا ننظرُ الى الايامِ الاربعةِ السابقةِ التي امضيناها ، تحتَ هذهِ القبةِ الجليلة ، والى ما دار فيها ، على انه اغناءٌ للتجربة الديمقراطية ، واثراءَ لتقاليدِ الحوار الوطني ، ومظهرَ من مظاهر حيويةِ نظامه السياسي وفعاليته ، واضافتهِ الى سجلِ الاردنِ المشرفِ في مجالِ الديمقراطيةِ والشورى . وخبرةً جديدةً ستؤدي دون شكٍ الى تطويرِ وتحسينِ ادائنا ، واقصد (بذلك اداؤنا معا كسلطة تنفيذية وسلطة تشريعية معا داخل قبةِ البرلمان الكريم) . .

ولن يغيرَ من قناعتنا هذه ، بعضُ ما مسّنا او مسّ زملاءَنا من ظلمٍ او تجاوزٍ او حتى افتئاءاتٍ او سوءِ فهم ، فنحنُ نقدرُ حريةَ الرأي وحريةِ التعبير عنه وحقٌ ممثلي الشعب في ابداءِ ارائهم بالطريقةِ التي يرونها ضمنَ الحدودِ التي رسمها الدستور وضمنَ التقاليد الديمقراطيةِ الحميدةُ التي لاتبيح التعريض الشخصي ولا قبلُ التجاوزَ والطعنَ في كرامات الاخرين .

ونعتقدُ انّ مثلَ هذه التجاوزات وهذا التجني ، وهذا الافتراء الذي لم يكن هناك ما يبررهُ ، ولا ما يدعمهُ ، والقسوةُ في التعبيرُ ... الطابعَ العامَ لادائنا داخلَ هذا البرلمان العتيد ، والذي سيظل دائماً متميزاً بالكلمةَ العفيفةْ وبالتعبيرِ الشريف الملتزمِ باللغةِ البرلمانيةِ الرقيقة ، وبأدبِ الخطابِ في الاسلامِ مصدر القيمِ العليا جميعها في مجتمعنا الواحد .

ولاجلِ ذلك ، وللحفاظ على المصلحة الوطنية ولاستمرارِ المسيرةِ الديمقراطية ، ولضمانِ استمرارِ سير قافلةِ الخيرِ وانتم فيها (خيرة الخيرة) .

فان الحكومة وهي تدركُ مدى الامكانات المتاحة لها والمعلوماتِ المتوفرةِ لديها للردِ على كثيرٍ من الملاحظاتِ الجارحةِ والناشزةِ والظالمة ، فهي تعفُ عن الردِ على بعضِ ما جاءَ في بعضِ كلماتِ السادةِ النواب المحترمين من تطاول شخصي وخروج على تقاليدِ الحوارِ ، ومخالفةِ للقيم الخيرة التي اعتادها مجتمعنا الاردني واسرتُنا الواحدة التي اعتادتْ على عفةِ اللسان وشرفِ الكلمة وعلى الترفع عن الصغائر ، فنحن جميعاً من مدرسةِ القائد الهاشمي الفذ جلالةِ الحسين فارسِ الكلمةِ الشريفة وصاحبِ الخُلقِ الرفيعِ المتسامي ابداً عن الصغائر .

نحنُ كلنا اخوةٌ في اسرةٍ واحدةٍ تُظللُها أبوةٌ كريمةٌ وقيادة حكيمةٌ وتسودُها قيمُ المحبةِ والاخاء .

واننا نفترضُ في ان منطلقهم كان النية الحسنةْ ، وان باعثهَم كانَ الحرصَ على الصالحِ العام ، وعلى الاداء المتميز .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

لم اكن اودُ ان أُضمنَ ردي هذا الفقراتِ السابقة لولا انني وجدتُ ان امانةَ المسؤولية ومقتضياتِ العدلِ والانصافِ توجبُ ذلكْ .

مؤكداً على انني اقدرُ كلَ التقديرِ كلَ واحدٍ من نوابنا المحترمين واقدرُ حرصهم على اداءِ رسالتِهم ، على افضلِ وجه ، فهم ممثلو الشعب الذينَ انتخَبهُم ليمثلو وجهه المشرق وحقيقته الناصِعة ، ولعمري انهم بذلك لجديرون .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

انني واعضاءَ حكومتي نحن نتقدمُ بطلبِ نيلِ ثقتكم نؤكدُ لمجلسكم الكريم اننا مثلَ كلِ من يحمل شرف الخدمةِ العامةِ في بلدنا العزيزُ ، لاننظرُ الى الموقع الذي تؤدّى الخدمة فيه ، بل اننا نحرصُ كما تحرصون على ان يكونَ اي خيار قراراً سياسياً يتخذ ، منطلقاً

من اعتباراتٍ وطنيةٍ تسمو على اي اعتبار ذاتي او شخصي وترتقي الى تقدير صائب حكيم لطبيعة المرحلة التي تجتازُها الأمةُ والظروف الموضوعية التي يمرُ بها وطننا العزيز والتي انتم خير من يقدرها ، وليبقى الاردن اردنُ الحسين الوطنَ النموذَجَ في ديمقراطيتهِ وشوريتهِ في تكافلِ ابنائهِ وتضامنهم وسعيهم الدائبَ في سبيل مجدِ هذا الوطن ورفعةِ هذهِ الامةْ تحت القيادةِ الهاشمية المظفرة .

((واما الزبدُ فيذهبُ جُفاءً ، واما ما ينفعُ الناسَ فيمكُثُ في الارضْ)) .

" صدق الله العظيم "

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس على هذا الرد الشامل ، نباشر الآن بإجراءات التصويت ، الثقه على حكومة الدكتور عبد السلام المجالي ، السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس المناداة على اسماء السادة النواب ،

سعادة السيد عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : اما بالنسبة لي فإني أحجب الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة المهندس حماد ابو جاموس .

السيد المهندس حماد ابو جاموس : ثقه..

دولة رئيس المجلس : سوف اوقف التصويت ارجو الهدوء .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور ذيب عبدالله خطاب. معذره .

سعادة الشيخ عبد المنعم ابو زنط .

السيد عبد المنعم ابو زنط : (احجب الثقه) حتى نحكم بالإسلام وتنسحب الحكومة من مفاوضات العدو .

السيد الأمين العام : سعادة السيد حمزه منصور .

السيد حمزه منصور : احجب الثقه عن الحكومة .

السيد الأمين العام : سعادة السيد محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : دولة السيد طاهر المصري .

دولة رئيس المجلس : كرئيس للمجلس امتنع عن التصويت .

السيد الأمين العام : معالي السيد علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب : احجب الثقه

دولة رئيس المجلس : هذه اخر مره اسمح في التصفيق فيها ، اذا سمحتم ، تفضل

السيد الأمين العام : سعادة السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : أحجب الثقه .

دولة رئيس المجلس : سوف اخلي الشرفات اذا حصل مره اخرى تصفيق وانا اؤكد على ذلك سوف اخلي الشرفات .

السيد الأمين العام : سعادة السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد انور الحديد .

السيد انور الحديد : امتنع .

السيد الأمين العام : سعادة السيد محمد الحنيطي .

السيد محمد الحنيطي : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد خالد عبد النبي العجارمه .

السيد خالد عبد النبي العجارمه : ثقه

السيد الأمين العام : سعادة المهندس عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : امتنع عن التصويت.

السيد الأمين العام : سعادة السيد مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي : ثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد منير صوبر .

السيد منير صوبر : امتنع عن التصويت.

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور عبد الحافظ الشخانبه .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبه : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور عبد المجيد الأقطش .

الدكتور عبد المجيد الاقطش : امنح الثقه

السيد الأمين العام : سعادة السيد سميح الفرح .

السيد سميح الفرح : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور احمد الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم .

أحجب الثقه عن هذه الحكومة .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور عبد المجيد عزام .

الدكتور عبد المجيد عزام : لحكومة المهمات الصعبة (كل الثقه) .

السيد الأمين العام : سعادة السيد صالح شعواطه .

السيد صالح شعواطه : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : معالي السيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : معالي الدكتور عارف البطاينه .

الدكتور عارف البطاينه : ثقه .

السيد الأمين العام : معالي الدكتور صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات : امتناع عن حجب الثقه .

دولة رئيس المجلس : امتناع ، امتناع .

معالي الأمين العام : معالي الدكتور صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات : امتناع .

السيد الأمين العام : معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات .

الدكتور عبد الرزاق طبيشات : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد عبد الرحيم العكور .

السيد عبد الرحيم العكور : أحجب الثقه عن هذه الحكومة .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : ثقتي بمن يثق بهم الحسين امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد سليمان سلامه السعد .

السيد سليمان سلامه السعد : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور احمد القضاه .

الدكتور احمد القضاه : امنح الثقه لهذه الحكومه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد ضيف الله المومني .

السيد ضيف الله المومني : احجب الثقه

السيد الأمين العام : سعادة السيد فرح الربضي .

السيد فرح الربضي : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : للذين انتخبوني من ابناء الحسين امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : امتنع .

السيد الأمين العام : سعادة السيد ابراهيم سماره الزعبي .

السيد ابراهيم الزعبي : ثقة الرمثا واللواء والدائرة الأنتخابية .

السيد الأمين العام : سعادة السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد نادر الظهيرات .

السيد نادر الظهيرات : ثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد علي الشطي .

السيد علي الشطي : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور محمد عويضه .

الدكتور محمد عويضه : احجب الثقه.

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد ابراهيم شحده زياده .

السيد ابراهيم زياده : امتنع .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : معالي الدكتور عبد الله النسور .

الدكتور عبد الله النسور : الثقه .

السيد الأمين العام : معالي المهندس سمير قعوار .

السيد سمير قعوار : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور فوزي الطعيمه .

الدكتور فوزي الطعيمه : ثقه .

السيد الأمين العام : سعادة المهندس عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : امنح الثقه

السيد الأمين العام : سعادة السيد محمود هويمل .

السيد محمود هويمل : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة المهندس منصور بن طريف .

السيد منصور بن طريف : ثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد

احمد الكساسبه .

السيد احمد الكساسبه : احجب الثقه

السيد الأمين العام : سعادة السيد جميل الحشوش .

السيد جميل الحشوش : احجب الثقه

السيد الأمين العام : سعادة السيد سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : معالي السيد جمال الصرايره .

السيد جمال الصرايره : امتناع .

السيد الأمين العام : سعادة السيد نزيه عمارين .

السيد نزيه عمارين : امتناع .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور هاني حجازين .

الدكتور هاني حجازين : الثقه الكبيره .

السيد الأمين العام : الدكتور عوض خليفات .

الدكتور عوض خليفات : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي : تقديراً مني لظرف الحكومة الدقيق جداً (امنح الثقه)

السيد الأمين العام : سعادة السيد توفيق كريشان .

السيد توفيق كريشان : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد طه الهباهبه .

السيد طه الهباهبه : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد بدر الرياطي .

السيد بدر الرياطي : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : احجب الثقه

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة الشيخ ذيب انيس .

السيد ذيب انيس : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد فياض جرار .

السيد فياض جرار : ثقه .

السيد الأمين العام : سماحة الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : ثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : احجب الثقه .

السيد الأمين العام : معالي السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم .

احجب الثقه عن هذه الحكومة .

السيد الأمين العام : سعادة السيد عبد الله اخوارشيده .

السيد عبدالله اخو ارشيده : ثقه .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور محمد ابو عليم .

الدكتور محمد ابو عليم : ثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد محمد داوديه .

السيد محمد داوديه :

بسم الله الرحمن الرحيم .

احجب الثقه .

السيد الأمين العام : معالي الدكتور عبد الله العكايله .

الدكتور عبدالله العكايله : احجب الثقه

السيد الامين العام : سعادة الدكتور راتب السعود .

الدكتور راتب السعود :

بسم الله الرحمن الرحيم .

ثقه ، ثقه ، ثقه .

السيد الأمين العام : معالي المهندس سعد هايل السرور .

السيد سعد هايل السرور : امنح الثقه

السيد الأمين العام : سعادة السيد نواف القاضي .

السيد نواف القاضي : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : معالي السيد جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا : ثقه .

السيد الأمين العام : معالي الدكتور محمد عضوب الزبن .

الدكتور محمد عضوب الزبن : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لها مني الثقة .

السيد الأمين العام : سعادة السيد سالم الزوايده .

السيد سالم الزوايده : امنح الثقه .

السيد الأمين العام : سعادة السيد محمد عوده نجادات .

السيد محمد عوده نجادات : ثقة .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم .

كانت نتيجة التصويت (٤١) مع اعطاء الثقة .

حجب الثقة (٢٩) نائب .

وامتنع (٩) نواب .

وهناك نائب غائب .

واعلن حصول وزارة السيد الدكتور عبد السلام المجالي على ثقة المجلس .

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم .

والحمد لله على كل شيء .

دولة رئيس المجلس : ارجو التزام الهدوء حضرات النواب .

ارجو التزام الهدوء . لقد مضت اربعة ايام بالطريقة المثلى وهذه هي نهاية المطاف ، دولة الرئيس على المنصه ويريد ان يلقي كلمته النهائية ، ارجو الهدوء اذا سمحتم سوف نعود الى ذلك اخواني زملائي سوف نعود الى ذلك بعد قليل ، شكراً .

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : دولة الرئيس ، الأخوان اعضاء المجلس الكريم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اود ان اتقدم بأسمي واعضاء الحكومة على شرف الثقة الذي منحتموني اياه باسم الشعب الاردني الأشم ، واننا نشكر كل الأخوة الذين قدموا اكلمات في هذا المجلس ، والتي نعدكم كحكومة بأخذها بكل جد وتضع لها البرامج العملية التي تحيلها الى واقع ملموس ، لقد كانت المناقشات والمداولات حامية ومفيدة وطيبه جاءت تجسيداً عملياً للديمقراطية الحره المسؤولة ولن يكون رد فعلنا تجاه ما طرح من قضايا سوى الموضوعيه النابعة من مصلحة الوطن واهدافه السامية في ظل القيادة العربية الهاشمية وسليل دوحتها الحسين بن طلال .

واننا لنعدكم ان نكون واياكم في صف

واحد ويد واحده لخدمة البلد ومواجهة تحدياته والأنتصار لقضاياه وحل مشاكلها ما وسعنا الجهد مع الحرص على الحفاظ على هذا الوطن فلندعو الله سبحانه وتعالى ان يحقق الاماني ويرعى المسيره ويوفقنا واياكم الى مرضاته انه نعم المولى ونعم النصير وانني اتقدم بالشكر الجزيل لكل الأخوه الذين حجبوا الثقة عن هذه الوزارة والى الذين امتنعوا والى كل الذين وضعوا الثقة في هذه الحكومة . اننا امة ديمقراطية هذا التنافس وهذه الحريه هي شعارنا ومهما قال من في الشرفة لا يغير حقيقة اننا اخوه واننا زملاء وانني اذا ما ظهر اي كلمة صدرت من اي انسان يريد ان يقف الى جانبي فتلك الكلمة النابيه قد صدرت ضدي انا شخصياً ، وانا اعتذر بكل طواعية لكل اخ لمسته تلك الكلمة الناشزه ، انني على استعداد ان اكون الى صفه واقبله واصافحه لأننا جميعاً اخوه في هذا المقام ، فأرجو ان يكون في ذلك وضوح كامل لجميع الأخوه كل له حريته ورأيه والله هو المعين ، ونحن كلنا في هذا المجلس جند الحسين وفي خدمة الشعب الأردني ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : ارجو قبل ان ارفع الجلسة ارجو ان يكون الحضور في الشرفه بأخلاق دولة الرئيس والانصراف بهدوء بهذه اللحظة . واعلن رفع الجلسه .

ـ انتهت الجلسة ـ

امين عام مجلس لأمة

صالح الزعبي

دولة رئيس مجلس النواب

طاهر المصري